

الديمقراطية والانتخابات

محمد مصطفى



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

«الديمقراطية هى أكثر التعبيرات استقرارًا فى وجدان البشر والتاريخ والحضارات.. وهى الحلم الإنسانى القديم الذى سقط من أجل تحقيقه ملايين من البشر».

تنويه لا بد منه

عـزيزى القارئ . .

لابد أنك تدرك كم من الوقت يستغرقه إعداد كتاب مثل الذى بين يديك.. خلال هذا الوقت هناك أحداث ومواقع ومواقف ربما تكون قد تغيرت وتبدلت... وهناك آراء وأقوال ربما يكون قد فات أوانها وتجاوزت معانيها ومضامينها..

سرعة الحركة فى مسيرتنا الديمقراطية.. فالكتاب فيه عرض لأحداث وقعت ووجهات نظر قيلت فى زمن غير الزمن،وفى ظروف غير الظروف التى تمر بها مصر والمنطقة العربية والعالم أجمع الآن خاصة مع تسارع الحركة وكثرة المتغيرات التى تطرأ على الساحة مع اشراقة كل يوم وقد تصعب مسايرتها واللحاق بها حتى على صفحات الجرائد اليومية،فما بالنا بكتاب يستغرق إعداده بضعة أشهر.

من هنا عزيزى القارئ وجب التنويه مع ثقتنا الكاملة فى حسن تقديرك لمثل هذه الأمور الخارجة عن إرادتنا.

محمد مصطفى

مقدمة

التجربةُ الديمقراطيةُ فى مصرَ لها تاريخُها الطويلُ وميراثُها الضخمُ.. حيثُ تمتدُّ جذورها إلى أواخرِ القرنِ الماضِى، وبالتحديدِ إلى عامِ ١٨٦٦ مع قيامِ مجلسِ الشورى ثم عام ١٨٨١ بقيامِ مجلسٍ نيابى.. والواقعُ أن هذه التجربةَ بلغتْ أوجَ ازدهارِها إلى العشريناتِ والثلاثيناتِ منْ هذا القرنِ حيثُ أرستْ هذهِ الحقبةُ أسسَ الحياةِ النيابيةِ والحزبيةِ وحريةِ الصحافةِ، وشهدتْ العديدَ من القوانينِ المنظمةِ للحياةِ السياسيةِ والاجتماعيةِ معَ صدورِ دستورِ ١٩٢٣.

عندمَا بدأ تشكيلُ أولِ مجلسٍ نيابى حرٍّ فى مصرَ عام ١٩٢٤، وعندما تتابعتْ حلقاتُها لتصلَ إلى ثورةِ يوليو عامَ ١٩٥٢ وما بعدها.. ولأنِ الديمقراطيةَ تعكِسُ فى جزءٍ منها درجةَ النضجِ الاجتماعِى، وترتبطُ مباشرةً بطبيعة النظامِ السياسِى السائدِ فقدْ تأثرتْ التجربةُ بالمناخِ السياسى والاجتماعى من مرحلة إلى أخرى.

ان كل هذه العوامل هى التى افرزت مختلف القوى السياسية التى حكمت الحياة السياسية فى مصر والتى لاتزال التجربة الديمقراطية الحالية تحمل الكثير من ملامحها.

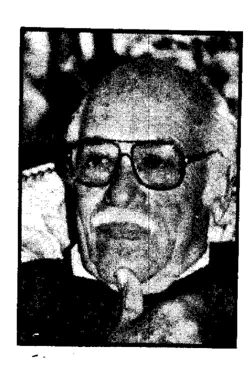
إن هذا الكتاب يضم مجموعة من الحوارات مع رجال خاضوا التجربة الديمقراطية وشاركوا فيها وراقبوها واقتربوا منها بشكل من الأشكال. وعندما نشرت بعض هذه الحوارات فى جريدة السياسة الكويتية - التى أتشرف برئاسة مكتبها بالقاهرة - فى ملف على حلقات أحدثت دويا كبيرًا فى مختلف الأوساط السياسية فى مصر، وفى عدد من الأقطار العربية حيث

يرصد كثير من المهتمين التجربة الديمقراطية فى مصر باعتبارها تجربة عربية رائدة تلقيت الكثير من ردود الفعل من خلال رسائل واتصالات كانت كلها تعبر عن مدى الاهتمام بما طرح فى هذه الحوارات من أفكار واتجاهات وايديولوجيات، وما تجسد من خلالها من تجارب فى الحياة السياسية فى مصر بشكل خاص وعلاقتها بالممارسة الديمقراطية بشكل عام.

لقد كان للتجارب التى خاضها أقطاب الحوارات فى صفحات هذا الكتاب وزنها على الرغم من أن البعض قد فتح النار على البعض الآخر، والبعض الآخر قد لمح باتهامات هنا أو هناك.. لكننى لم أشأ أن أحول هذه الحوارات إلى مناظرة أطرح من خلالها على كل فريق ما قاله عنه الفريق الآخر.. وفضلت أن ألتزم بأمانة العرض دون تدخل أو تعليق.

لقد حاولت جهدى أن يضم هذا الكتاب مختلف الاتجاهات والاجتهادات والايديولوجيات؛ ولعل القارئ العزيز يدرك صعوبة ذلك، بل استحالة أن يستطيع أى كاتب أن يجمع كل الآراء.. وعلى الرغم من الجهد الكبير الذى بذل فى محاورة هذه النخبة من السياسيين المخضرمين واستنطاقهم واخراج كل ما فى جعبتهم من أفكار وتجارب. لكن احقاقا للحق لابد أن أقول: إن كل الذين تحاورت معهم قد أثروا هذه الصفحات بآرائهم.. وبخلاصة تجاربهم ومعايشاتهم ومراقبتهم؛ ولأن لكل منهم قدره الذى يعرفه الجميع فإننى لا أواجه حساسية فى ترتيب تقديم هذه الشخصيات فى هذا الكتاب على اعتبار أن ما يحكم هذه المسألة هو تقديم الاتجاهات والتيارات المختلفة فى إطار من التوازن فى تتابع الحوارات الذى اقف عند كل من تحاورت معه بكل التقدير.

محمد مصطفى



المهندس سيد مرعى

وتجربة عمرها ٤٠ سنة في البرلمان المصرى

□ يا ساسة البلاد العربية اختلفوا فى كل ما تريدون، ولكن اتفقوا على نقطة واحدة.. طعامنا.. لابد أن ننتجه نحن ويجب ألا نستورده.

□ لا تقتلوا الديمقراطية باسم الديمقراطية.

□ الحرية التى أعطاها مبارك ستخلق مناخا حزبيا حقيقيا.

□ قبل الثورة كان الوعى السياسى شبه متكامل، وكان البرلمان يمثل حقائق ملتصقة بالشعب.

□ أى حزب فى أى بلد ديمقراطى يستهدف الوصول للحكم.. وهذا حق لا يجوز انكاره.

□ أحزاب ما قبل الثورة كانت مبنية على ثقة الشعب برئيس الحزب وكان من حق أى انسان انشاء حزب.

□ حل الأحزاب كان وسيلة الثورة لتأمين نفسها ضد وقوع انقلابات خطيرة.

□ السادات كان يشعر بينه وبين نفسه بأنه لن يستطيع ولا يرغب فى أن يكون صورة طبق الأصل من عبد الناصر.

□ مبارك نجح فى تعميق تجربة الديمقراطية بحرية الصحافة وحرية المعارضة.

□ الأحزاب الموجودة لا تمثل ثقلا كبيرا على مستوى الخريطة الشعبية.

□ كل الأحزاب الآن جرائد وراءها أحزاب، وليست أحزابا وراءها جرائد.

□ لابد من تغيير قانون الأحزاب ويجب ألا نسمح بوجود أحزاب تحت الأرض.

□ عضو مجلس الشعب لابد أن تتاح له فرصة الكلام حتى يحصل على ثقة الجماهير.

□ ما يحدث الآن سيؤدى إلى تواجد حزب حقيقى.. ولكن علينا أن نحذر قتل الديمقراطية باسم الديمقراطية.

□ ما أراه فى مجلس الشعب الآن مظهر لا وجود له فى العالم كله.

□ التزوير يهدد أى برلمان قبل أن يولد.. وبسببه سقطت مرة فى الانتخابات.

□ من فوق المنصة قلت للسادات.. ياريس لا تقاطع.. أعطنى حقى فى إدارة الجلسة.



المهندس سيد مرعى

يحتل المهندس سيد مرعى موقعا بارزا فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر.. فقد بدأ حياته السياسية مبكرا حيث نشأ فى بيت سياسى، فقد كان والده نائبا بارزا فى البرلمان، وعندما بدأ مسيرته فى العمل النيابى عام ١٩٤٤ كان أصغر الأعضاء سنا حيث لم يكن قد بلغ الثلاثين عاما ووقتها أثرت ضجة كبرى وتعددت الطعون، وقد أكمل السن القانونية بعد عدة شهور وقبل نظر الطعون ومنذ ذلك الوقت بدأ مسيرته مع الحياة النيابية.

كان للرجل مواقفة وآراؤه، ولعل أكثر محطات رحلته أهمية هى الفترة التى رأس فيها مجلس الشعب لدورتين شهدتا أحداثا هامة، وكانت له بصمته المميزة فى إدارة الجلسات بحكمة واقتدار وأصبح صاحب مدرسة مميزة فى هذا المجال.

والمهندس سيد مرعى يتسم بقدرة خاصة على مواجهة المواقف واتخاذ القرارات الحاسمة وفقًا لقناعاته وهى صفة لازمته فى مشواره الطويل داخل حقل ألغام السياسة المصرية، كما كانت له مواقفه الخلافية الحادة.. فقبل الثورة تصدى بشجاعة ضد الحزب الذى ينتمى إليه - مؤيدًا لصدقى باشا.. بل كاد يفصل من حزبه لكنه أصر على موقفه ولم يعبأ بشىء.

كثيرة هى المواقف التى كانت للرجل فيها مواجهات سببت له الكثير من المواقف المضادة..

إن التجربة الثرية التى حفلت بها مسيرة المهندس سيد مرعى مع الحياة السياسية والنيابية فى أحقاب متعاقبة واقترابه الشديد من موقع الأحداث ومشاركته فى صنع كثير من القرارات الهامة، كل ذلك وغيره يجعل الحديث معه حول مسيرة التجربة الديمقراطية فى مصر شهادة لها أهميتها ليس فقط بالنسبة للماضى وانما للحاضر والمستقبل.

من هنا أقول ان قراءة متأنية لهذا الحديث.. بل إن الوقوف على محطاته الهامة تمثل أهمية كبرى فى صفحات هذا الملف عن «التجربة الديمقراطية فى مصر».

التجربة البرلمانية

* يقول المهندس سيد مرعي الذى عاصر التجربة البرلمانية والحزبية قبل ثورة ٥٢ عن أهم ملامح التجربة؟.

– لابد أن نرجع بالذاكرة للفترة التى كانت قبل عام ١٩٥٢ نرجع بالذاكرة لبداية العمل السياسى الحقيقى فى مصر، أو بمعنى آخر للعمل الحزبى المستند إلى جماهيرية وشعبية قوية جدا، وأعنى بذلك فترة الاستعمار البريطانى لمصر.. والفترة التى كان فيها سعد زغلول رئيسا للوفد المصرى بتاريخه الطويل والعريق... والذى لا أريد أن اتطرق إليه تفصيلا لأنه يحتاج إلى وقت طويل جدا ولكن الشاهد فى هذه الفترة أن سعد زغلول كان يقود أمة شعبها كله معه، وأستطيع أن أقول إن شعبية سعد زغلول وصلت إلى الحد الذى كان فيه الناس فى القرى يتناقلون أحيانًا حكايات عن أن أحدهم استيقظ يوما فوجد اسم سعد زغلول مكتوبا على ورقة فول مزروعة فى أرضه.. المعنى أن الناس أصبحت تنظر إلى سعد زغلول كأنه شخصية مقدسة، فإذا تكلمت عن البرلمان الذى أنشأه سعد زغلول وتعرضنا لبعض الحوادث الشهيرة فى تاريخه فسنجد فيها الواقعة التى عارض فيها الدكتور أحمد ماهر وكان عضوًا بحزب الوفد، عارض سعد زغلول وتصور الكثيرون أن هذه المعارضة من شأنها أن تخل بنظام الوفد.. وبمستقبل أحمد ماهر الذى كان شابا وقتها. لكن العكس حدث فقد قام سعد زغلول باستدعاء أحمد ماهر إلى مكتبه لإتمام مناقشة الموضوع بهدوء والذى أريد أن أقوله إن الوعى السياسى فى هذه الفترة كان وعيا سياسيا شبه متكامل، وأن البرلمان فى هذا كان يمثل حقائق ملتصقة بالشعب بدليل حله مرات عديدة لأن الملك أحيانًا والانجليز أحيانا أخرى كانوا لا يرضون عنه.

من إستعراض تاريخ حزب الوفد سنجد أيضا أنه بدأت تظهر فيه انقسامات وهى ليست مسألة غريبة لأننا إذا عدنا إلى التاريخ فسنجد أن كثيرا من

الأحزاب القوية والكبيرة فى أماكن مختلفة من دول العالم نجد أنها تنقسم، وهكذا انشق عن حزب الوفد ما سمى بالهيئة السعدية بزعامة د. النقراشى وكان هناك الحزب الوطنى المعارض الذى لا يمثل جماهيرية كبيرة ولكنه كان يمثل مبدأ لم يتغير، وهو لا مفاوضات إلا بعد الجلاء، كان هذا مبدأ الحزب الوطنى وكان يرأسه فى ذلك الوقت حافظ باشا رمضان فاذا نظرنا بمنظار سياسى إلى الموقف فسنجد حزبا يمثل أغلبية ساحقة هذه الأغلبية الساحقة تجمع شعبية كبيرة وحزبا يمثل أصحاب الأملاك وهو حزب الأحرار الدستوريين وحزب يميل إلى أن يكون يساريا ويؤكد أن مبدأه أنه لا مفاوضة مع الإنجليز.. فى هذا الاطار تجد أن المفاوض المصرى كان من أقوى ما يمكن.. لأنه أولا يفاوض ووراءه أغلبية شعبية..

ويفاوض وهناك معارضة حقيقية.. إذا قفزنا الفترة التى مات فيها سعد زغلول ووصلنا لعهد مصطفى النحاس باشا. كان النحاس يمثل جماهيرية كبيرة وكانت هناك رغم ذلك معارضة حقيقية له.. والذى أريد أن أقوله بمناسبة هذا الكلام انه لو كان الاتحاد الاشتراكى الذى كان موجودا فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد انقسم وخرجت منه معارضة حقيقية لكان أفضل للاتحاد الاشتراكى.. وعموما بالنسبة لتجربة الممارسة البرلمانية فقد مارست هذا النوع من النشاط السياسى وكنت أصغر أعضاء البرلمان سنا عندما دخلت المجلس كانت وقتها سنى ٣٠ سنة إلا شهرين، وكان هناك طعن بأن سنى غير قانونية لعدم بلوغى الثلاثين عاما ولأننى كنت أنتمى للهيئة السعدية فقد كنت أنتمى لحزب..

وبالتالى تأخرت لجنة الطعون شهرين حتى استكملت الثلاثين عاما ولم يعد هناك وجه لاقامة الدعوى..

فى ذلك الوقت كنت مشبعا بالمبادىء، لكن الحقيقة أننى لم أكن منتميا للحزب قبل ذلك الوقت بل إنها كانت المرة الأولى التى ادخل فيها مقر الهيئة السعدية يوم أن رشحت للبرلمان.. والدى هو الذى كان ينتمى للحزب، فى ذلك الوقت لم يكن ممكنا أن تقول إن الأحزاب المصرية لها انتماء ايديولوجى وانما كانت قضايا

الجلاء والسودان هى الشغل الشاغل للأحزاب المصرية أكثر من أى أيديولوجيات، الهدف كان واحدًا لكن الوسائل تختلف، وكانت الوسائل المختلفة مرتبطة بالأشخاص الموجودين فى الأحزاب أكثر منها ارتباطا بأهداف معينة لأحزاب معينة.

استخلص من هذا أن مجموعة الأحزاب قبل الثورة لم تكن لها ايديولوجية معينة وإنما كانت مبنية على ثقة الشعب برئيس الحزب الموجود.

إن الوسيلة فقط كانت تختلف من شخص لآخر، البعض يقول المفاوضات، البعض الآخر يقول لا مفاوضات.. وهكذا.. وإذا رجعنا بالذاكرة لحادثة مشهورة جدا وهى حادثة ٤ فبراير عندما هاجمت الدبابات الانجليزية قصر عابدين وعلى إثرها تولى النحاس باشا الوزارة.. أحمد ماهر اتهمه بالخيانة الوطنية.. النحاس باشا من وجهة نظره قال إذا رفضت تولى الوزارة فى هذه الفترة بالتحديد كان الانجليز سيتدخلون تدخلا سافرا.. إذن فلا أستطيع أن أقول إن النحاس باشا كان خائنا عندما قبل الوزارة فى ٤ فبراير.. ولا أستطيع أيضًا أن أقول إن أحمد ماهر كان خائنا عندما اتهم النحاس باشا بالخيانة الوطنية.. ولكنى أقول إنها مسألة خلاف أساسى فى وجهات النظر.. اختلاف الوسائل كان مسألة واضحة فى ذلك الوقت.. البعض منهم كان يرى أنه لا وصول للأهداف التى يريدها الشعب المصرى إلا بأن يكون هو المتولى للحكم.. وهذا حق من حقوق الأحزاب لا يجوز إنكاره.. أى حزب فى أى بلد ديمقراطى يجب أن تكون غايته ونهايته أن يتولى الحكم.. من هنا كانت الوزارات الائتلافية سابقًا تتفكك لماذا؟.. لأنه لم يكن يربط بينها أى شىء مجرد أفراد. حتى توقيع معاهدة ٣٦ وخطبة النحاس باشا الشهيرة فى محطة مصر والتى قال فيها إن الصداقة مع الانجليز صداقة أبدية لا يمكن أن نعتبرها خيانة وطنية، بدليل أن النحاس باشا عندما ألغى المعاهدة قال إننى وقعت هذه المعاهدة بيدى.. وبيدى ألغيها.. ولهذا أقول إنه عندما وقع هذه المعاهدة كان متيقنا أنه لا ينظر إلا لمصلحة مصر.. وعندما ألغاها كان متيقنا أنه لا يبغى إلا مصلحة مصر.

هنا أقول إنه كانت هناك قوتان تؤثران فى ذلك الوقت فى مجريات الأمور وأقصد بها القصر والانجليز.. وعموما فالنتيجة التى يمكن الخروج بها من استعراض كل هذه المرحلة التاريخية أن البرلمان كان ممثلا لأحزاب والأحزاب كان لها نظام – وليس أيديولوجية – هذا النظام يتبع ادارة الحزب وحقيقى أن بعض المسائل الهامة كانت تناقش نسبيا قبل أن تدخل المجلس بمعنى إنه إذا عرض مشروع قانون فقبل عرضه كانت تجتمع الأحزاب وتناقش القانون، وكان مفروضا أن يكون هناك التزام حزبى بحيث لا يسمح لعضو البرلمان بأن يتكلم بعد ذلك فى هذه القضية أمام البرلمان.. وأذكر هنا حادثا خاصا بوزارة الهيئة السعدية التى تركت الحكم وجاءت بعدها وزارة اسماعيل باشا صدقى وكانت تربطنى صداقة به وبزعماء الأحزاب بصفة عامة فى هذا الوقت طالبتُ فى الهيئة السعدية رغم معارضة الجميع بمنحه الثقة، وقلت ليس معنى خروجنا من الوزارة أن نسحب منه الثقة لمجرد أنه جاء ليتولى الحكم بعدنا، ثم إن هذا الرجل كان يمتاز رغم عدم جماهيريته.. بأفقه الواسع.. المهم قالوا لا.. لابد من سحب الثقة، ولابد أن نلتزم بهذا تبعا لتقاليد الإلتزام الحزبى، فى الوقت نفسه اتصل بى صدقى باشا وقال يهمنى رأيك ووجدت نفسى فى حيرة بالغة هل ألتزم بقرار الحزب الذى أنتمى إليه أو ألتزم بأفكارى الخاصة.. وكان الحل من وجهة نظرى أن أتجنب حضور الجلسة التى ستتم فيها مناقشة موضوع الثقة.. وهكذا أخذت عربتى وانطلقت بعيدا عن المجلس ووجدت نفسى أتوجه إلى مكتب صديق لى فقال لى موقفك هروب سياسى لابد أن تسجل رأيك.. فعدت للمجلس وأعلنت رأيى بوضوح.. منح الثقة لصدقى باشا.. واجتمعت الهيئة السعدية وقررت فصلى وان لم يتم تنفيذ هذا القرار.

من هنا أقول إن إحدى سلبيات هذه الفترة هى عدم تربية الكوادر الشبابية انها أيضا نفس سلبية هذه الفترة.

الأحزاب المصرية

ويقيم المهندس سيد مرعى الأحزاب المصرية التى كانت تعمل فى فترة ما قبل ثورة يوليو وحرية المناقشات داخل البرلمان فى هذه الحقبة فيقول:

– كما قلت لك كانت هذه الأحزاب مرتبطة بمدى الثقة فى الأشخاص.. لكن الأغلبية كانت وفدية.. هل لأسباب أيديولوجية؟ غير صحيح.. الصحيح هو أن التمثيل النيابى كان مرتبطا بشخصيات، وهذه الشخصيات كانت تبحث عن تأييد إما شعبى.. وإما تأييد من الإنجليز.. وإما تأييد من القصر.. وإما تأييد من كل هذه الاتجاهات مجتمعة.. التأييد الشعبى كان متوافرا لحد ما فى الوفد أو الهيئة السعدية.. لكن فى الوقت نفسه وجد الوفد انه يترك الحكم عادة بعد شهور من توليه الوزارة، ولأن الوفد له أسباب مشروعة فى البقاء فى الحكم فقد أخذ يبحث عن وسيلة للبقاء.. وهنا كانت نقطة تحول هامة فى تاريخ الوفد.

حرية المناقشة

إن حرية المناقشة كانت مرتبطة برأى الحزب.. كل حزب له المتكلمون باسمه داخل البرلمان لكن رئيس المجلس سواء كان حزبيا أو غير حزبى.. كان يتسم دائما بالحياد الكامل فى المناقشات، طبعا إلا فى أحيان ضئيلة جدا.. فى الوقت نفسه تستطيع أن تقول إن المجلس كان محل اهتمام كبير جدا من الجماهير لأن المجلس يمثل قاعدة شعبية. من هنا كانت المناقشات داخل البرلمان لها مستواها المرتفع الذى يجذب القاعدة الشعبية لمتابعتها.

هذه ملامح الحركة الحزبية باختصار قبل الثورة.. لم يكن ممكنا أن تقول ان هناك أحزابا منطلقة بمعنى وجود الأحزاب الديمقراطية ولا تستطيع أن تقول إنه لم يكن هناك نظام حزبى، فقد كان من حق أى انسان إنشاء حزب.

التقاليد الحزبية

لقد كانت التقاليد الحزبية فى ذلك الوقت تقاليد ديمقراطية.. فى وقت من الأوقات كان المعارض الوحيد فى مجلس الشيوخ عبد الحميد عبد الحق ومع ذلك كان صوته يسمع دائما ولم يمنع من الكلام.. لكن بصفة عامة نقول إن الممارسة داخل الحزب كانت تؤهل العضو البرلمانى لممارسة دوره، وهنا تحضرنى واقعة أذكر تفاصيلها جيدا.. كان د. أحمد ماهر أحد البرلمانيين العتاة فى مصر.. وفى الوقت نفسه أيضا كان فكرى أباظة أحد البرلمانيين المشهورين.. وعندما كان يتطارح أحمد ماهر وفكرى أباظة على أمر من الأمور كان مجرد متابعة مناقشتهما متعة.. أنا شخصيا استفدت من الاثنين، أحمد ماهر كان مندفعا فى الرأى قوى الحجة سريع البديهة.. وفكرى أباظة أيضًا.

ثورة يوليو

– عندما بدأت ثورة يوليو لم تبدأ بالديمقراطية ولكنها بدأت بالشروط المعروفة التى أعلنت.. هذه الثورة كانت مكونة من عناصر شابة.. وفى اقتناعى أن هذا الشباب كان يمتلئ بالوطنية بحيث سيطرت عليه فكرة أنه عندما يحكم فسيحكم لصالح الشعب مائة فى المائة دون حاجة لانتظار نصيحة بدليل انهم حلوا الأحزاب وهم أيضا لم يبدأوا بحل الأحزاب وإنما طلبوا من زعماء الأحزاب تطهير الأحزاب، قالوا لهم طهروا أنفسكم.. وكانت النتيجة وقوع الأحزاب بعضها فى بعض.. لأنه لم تكن هناك كوادر شبابية، وبالطبع لم تكن هناك وسيلة للثورة لكى تؤمن نفسها غير حل الأحزاب.. وإذا لم يحدث هذا فقد كانت الثورة ستتعرض لانقلابات كبيرة وخطيرة.

* * *

ويواصل المهندس مرعى شهادته عن التجربة الديمقراطية ومسيرتها فى ظل ثورة يوليو فيقول:

بعد الاجتماع الشهير بين عبد الناصر وباقى قادة الثورة الذى أعلن فيه عبد الناصر تمسكه بالديمقراطية على عكس قادة الثورة الذين قالوا لعبد الناصر ثقتنا فيك كبيرة.. بعدها تولى عبد الناصر المسئولية، هنا بدأ جمال عبد الناصر يشعر أن القيادات يجب أن تكون قيادات تنظيمية منتسبة إلى النظام. بعدها تكون الاتحاد القومى، وهو نظام أقرب ما يكون للحزب الواحد، أو هو حزب واحد ثم الاتحاد الاشتراكى.. إنما طوال الوقت كان عبد الناصر يشعر أنه ليس هناك سند جماهيرى شعبى للثورة.. كان يوجد رأى عام شعبى قوى جدا مع الثورة، لكن ليس سندا جماهيريا منظما فى صورة حزب. وظل السؤال الحائر مطروحا منذ سنوات طويلة وحتى اليوم ذلك السؤال هو لماذا لم يطبق عبد الناصر الديمقراطية رغم انه نادى بها فى البداية؟

.. فى الواقع لا أحد يعرف هل كان يقصد هذا أم أنها كانت مجرد خطوة تكتيكية، ومع ذلك فنحن نظلم جمال عبد الناصر كثيرا إذا قلنا إنه لم يكن ديمقراطيا.. فإذا قلت ان عبد الناصر كان يستأثر برأيه دون استشارات فهذا ليس صحيحا، لكن عبد الناصر كان يجمع وزراءه ومكاتبه السياسية بعد أن يقرأ.. وعبد الناصر كان يقرأ جيدا.. ثم يشاورهم، وهذا فى حد ذاته نزعة ديمقراطية، لكن فى الوقت نفسه إذا كان مقصودًا بالديمقراطية حرية الرأى والتعبير عنه وحرية تكوين الأحزاب، فمن هذا المنطلق لم يكن عبد الناصر ديمقراطيا..

ثلاث مراحل

وفى محاولة لتقييم المراحل الثلاث لثورة يوليو: عبد الناصر.. السادات.. وحسنى مبارك يقول المهندس سيد مرعى:

كما قال الرئيس حسنى مبارك كل زعامة لها لونها ولها شكلها وكل زعيم له أسلوبه وطريقة عمله.. عبد الناصر كانت اهتماماته بقضايا القومية العربية وجمع ولم شمل العرب.. مهتم بأن تأخذ حيزا كبيرا ليس فقط بالنسبة للساحة العربية ولكن بالنسبة للساحة الدولية أيضا.. ومصر لعبت دورها فى أفريقيا وآسيا ودول العالم الثالث كلها.. هى التى فتحت باب الاستقلال لكثير من الدول، أما الأخطاء التى وقعت فى هذه الفترة فهى أخطاء النظام نفسه، ربما يتحمل جمال عبد الناصر جزءا من هذه المسئولية.. والحقيقة أننى أقسم فترة حكم عبد الناصر لقسمين: القسم الأول: منذ تولى عبد الناصر المسئولية وحتى الوحدة مع سوريا.. والقسم الثانى: الانفصال.. القسم الأول قسم نموذجى مشرق لتطور ضخم.. القسم الثانى مرحلة اتسمت بالقرارات العصبية.. وفى السياسة عندما تتداخل العصبية فاحتمالات الخطأ كبيرة جدا.. هذه هى فترة حكم عبد الناصر التى أقول عنها أيضًا إنها اتسمت بعدم وجود حرية صحافة وعدم وجود معارضة حقيقية، ولعلك تذكر لجنة الدستور التى وقف فيها خالد محمد خالد وعارض عبد الناصر والآثار التى ترتبت على هذا.

وبالنسبة لمرحلة السادات، فالحقيقة أن الرئيس السادات كان يشعر بينه وبين نفسه أن أسلوبه يختلف كثيرا جدا عن عبد الناصر.

حتى فى جلساته الخاصة كثيرا ما كان يردد لست عبد الناصر.. لا أستطيع أن أكون صورة طبق الأصل منه، لكن تبين فيما بعد عندما مارس السياسة بطريقته انه قادر أن يفعل ما فعله عبد الناصر.. عبد الناصر أمم القناة والسادات عمل حرب أكتوبر.. جمال عبد الناصر حرر كثيرا من بلاد العالم الثالث، أنور السادات حرر سيناء.. أذكر للسادات واقعة كنت أنا أحد أطرافها.. ففى مؤتمر عام للاتحاد الاشتراكى تحدثت فى خطبة عامة قلت فيها إن الاتحاد الاشتراكى لا يمثل جماهيرية، وإن القنوات بينه وبين الشعب مسدودة وأنه لابد من تغيير.. وهذا الكلام تقبله السادات، أما المؤتمر فقد احتج وقرر فصل سيد مرعى لكنى بقيت وتطور الاتحاد الاشتراكى، وتم تشكيل اللجان التسع التى عارضها كثيرون وكان الرئيس على وشك أن يحلها.

ثم ظهرت فكرة المنابر.. وكانت هناك فكرتان.. أن تكون هذه المنابر منابر ثابتة.. منبر يمينى ومنبر يسارى ومنبر للوسط.. الفكرة الثانية أن تكون هناك منابر متحركة.. ثم فاجأنا الرئيس بتطوير فكرة المنابر إلى أحزاب.. وتكونت الأحزاب السياسية.. وأعطيت الصحافة قدرا من الحرية، وأصبحت الاجتماعات المباشرة بين الرئيس والصحفيين متعددة وان جاءت النهاية غريبة بالقبض على مجموعة كبيرة من مختلف الاتجاهات السياسية وهى حادثة يعرفها كل الناس حدثت قبل وفاة السادات مباشرة.

أما بالنسبة للرئيس مبارك فقد استمر فى خط الديمقراطية بشكل أقوى.. حقيقة نجح فى تعميق التجربة.. بدليل تكوين حزب الوفد.. ويمتاز عهد الرئيس مبارك بحرية مطلقة يلاحظها الجميع فى الصحافة.. حرية المعارضة.. لكن السؤال هو: هل تمثل الأحزاب القائمة حاليا على مستوى الخريطة الشعبية ثقلا كبيرًا.. وفى رأيى أن الأحزاب القائمة لا تمثل، ثقلا كبيرًا، كما كانت أيام سعد زغلول مثلا.. بما فى ذلك الحزب الوطنى الذى تنقصه الكوادر الداخلية.. وخاصة فى الريف.. وهى نقطة خطيرة.. لأنه ليست هناك انتماءات حزبية قائمة حتى لحزب الوفد نفسه.. ونستطيع أن نقول إن الوفد جريدة وراءها حزب.. وليس حزبا وراءه جريدة.. الكلام نفسه بالنسبة للأهالى وباقى الأحزاب.. حتى بالنسبة للحزب الوطنى.

النظام الذى بنى عليه الحزب الوطنى هو نظام الاتحاد الاشتراكى.. الحزب الوطنى أيضا يحتاج إلى القادرين على مواجهة الجماهير فى مختلف انحاء مصر.. بحيث تنجذب لهم الجماهير وتستمع إليهم ويسمعونها.. فيتأثر الاثنان ببعض.. ليس هناك تفاعل حقيقى.. وبالتالى ليست هناك كوادر حقيقية.

بصراحة كل الأحزاب ليس لها كوادر باستثناء حزب العمل الذى له جزئية من الكوادر مبنية على انتماء جزء من الجماعات الإسلامية إليه.

* ويحدد الفارق بين الممارسة البرلمانية قبل وبعد الثورة فيقول المهندس / سيد مرعى:

– قبل الثورة كنت تستطيع أن تقول ما تريد لأن الدستور كان يحميك، فلم يكن يستطيع أحد أن يعتدى على حريتك.. إلا فى ظروف الأحكام العرفية أو التواطؤ من السراى أو الإنجليز، وهذا قطعا من عيوب هذه الفترة، وكان البوليس السياسى يلعب دورًا أدى إلى اعتقال عدد كبير من السياسيين والصحفيين دون محاكمة.. أما فى عهد عبد الناصر فكان نظام الحزب الواحد ولا تستطيع النقد إلا فى حدود معلومة لموضوع معين لا يمت للسياسة بصلة.. نستطيع أن نقول إن هذه الفترة فى الحياة البرلمانية كانت فترة تتسم بالمناقشات داخل إطار معين ومحدود أكثر منها مناقشات ديمقراطية واسعة.

فى عهد السادات خاصة بعد انشاء المنابر كان هناك نوع من حرية المناقشة داخل مجلس الشعب.

الانتخابات

* يقودنا هذا الكلام للحديث عن الانتخابات قبل الثورة والآن؟
وحول العملية الانتخابية قبل الثورة يستطرد المهندس / سيد مرعى قائلا:

– قبل الثورة كانت الانتخابات فردية دائما، أما الانتخابات بالقائمة فلم تجرب إلا فى الفترة الحالية، وبكل أمانة لا أستطيع أن أقول أى النظامين أفضل؟ فالواقع أن القائمة لو نظمت أكثر باعطاء حرية أوسع.. ربما تكون أنسب، وفى الوقت نفسه سنجد أن القائمة تقييد على الحريات.. خاصة أن الشعب أو الناخب ينتخبك على أساس من أنت – كفرد – وتنتمى لمن.. وكيف ستخدمه.. فإذا كنت وسط قائمة مكونة من ثلاثين مرشحا فكيف سيعرفك وبالتالى أصبح هناك انفصال بين الحزب والجماهير، لكن من الناحية الأخرى فإن العضو بالانتخاب الفردى متماد فى وعوده، ولذلك نجده ينسى رسالته الأساسية فى المجلس ويهتم فقط بخدمة أفراد دائرته.

الحقيقة أن هناك قدرا كبيرا من الحرية هذه الأيام خاصة فيما يتعلق بحرية

الصحافة.. بل إننا لو قارنا مصر بالدول العربية وبدول العالم الثالث فبلا شك إن مصر تتمتع بقدر كبير من الحرية.. لكن هل الحريات فى مناقشة المجلس موجودة أو غير موجودة، أحيانا تكون موجودة وأحيانا لا تكون فاذا عرض موضوع له حسّاسية معينة فالأغلبية لا تعطى الفرصة الكافية وأحيانا المعارضة تفهم المسألة على انها هى التى تملى السياسة، وانه ما لم يتم اتباع رأيها فإن هذا خطأ، لكن بصفة عامة نحن فى فترة تطور ايجابية نحو تكوين أحزاب حقيقية، والأحزاب إذا لم يكن السند الشعبى لها غير كامل فالحزب يغير رأيه كما يريد لكن عندما يكون هناك سند شعبى كامل لا يستطيع المعارض أن يتكلم إلا فى الحدود التى فوضه فيها الشعب ولا يستطيع المؤيد ان يتكلم إلا فى الحدود التى فوضه فيها الشعب.

الحزب الحاكم

* وعن الدور الذى يجب أن يلعبه الحزب الحاكم فى دولة من دول العالم.. يقول:

– أتصور أن الأحزاب الحاكمة فى أى مكان فى العالم هى الأحزاب التى لها أغلبية، فهى ان لم تكن فى تصرفاتها مستندة إلى كوادر شعبية باستمرار فهى ستفقد شعبيتها، فى أمريكا مثلا لهم كوادرهم، من هنا أقول إن حزب الأغلبية ما لم يستند إلى كوادره وإلى حرية الحركة وسرعة الحركة يفقد شعبيته.

تزوير الانتخابات

* قلت للمهندس سيد مرعى:
فى كل انتخابات عامة تثار مسألة التزوير.. ليس فقط هذه الأيام ولكن منذ عرفت مصر الانتخابات.. ما رأيكم؟؟

– التزوير هو أخطر مشكلة تهدد دائما أى برلمان، فالتزوير يهدد المجلس قبل أن يولد، وهو يحدث بطريقتين.. طريقة مباشرة.. وطريقة غير مباشرة فى مصر وأقول هذا الكلام بحكم التجارب، وقد حدث أن سقطت مرة فى الانتخابات نتيجة التزوير.. وقتها كانت الهيئة السعدية فى الحكم ثم خرجت منه وجاءت وزارة حسين سرى وأجرت انتخابات تمهيدًا لأن يجىء النحاس باشا.. وعرض علىَّ أن أدخل الانتخابات مستقلا فى مقابل أن يتركوا لى الدائرة لكننى رفضت هذا فتكتلت وزارة الداخلية ضدى، وفى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر تكررت القصة بصورة أخرى، كانت هناك انتخابات للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى بحيث تكون هذه اللجنة هى التى ستمثل اللجنة الاستشارية العليا للرئيس الراحل، وفى جلسة لمجلس الوزراء أعلن عبد الناصر أنه سيسمح للوزراء بدخول هذه الانتخابات ثم قال: لكن طبعا لن يرشح أحد منكم نفسه..

لكننى قلت لعبد الناصر.. سأرشح نفسى واتفقت مع عزيز صدقى وحسن عباس زكى على ترشيح أنفسنا.. كان اعتمادى على جماهيريتى بين المزارعين المصريين، فأنا منفذ قانون الاصلاح الزراعى، ولم أكن أجلس فى مكتبى وأنا وزير للزراعة يوما واحدا، كان الفلاحون يعرفوننى جيدا.. المهم دخلنا الانتخابات وكنت قد التقيت بالمرحوم شعراوى جمعة وزير الداخلية فى وزارة الداخلية وأكد لى أنه لن يتدخل، ولكننى سقطت فى الانتخابات.. بعدها التقيت بالرئيس عبد الناصر وفهمت لماذا سقطت.

دور المنصة

* ويحدد المهندس / سيد مرعى دور المنصة وقد كان أبرز من شغل موقع رئيس مجلس الشعب:

– بالنسبة لدورى فى المنصة أولا: لم أكن أجلس عليها أبدًا إلا بعد قراءة كل ما يتعلق بالجلسة بما فى ذلك مواد الدستور المتعلقة بالمناقشات التى ستدور،

ثانيا لأننى كنت رئيسا مستقلا ولأننى لم أكن أنتمى لأى حزب: لا حزب مصر ولا الحزب الوطنى الديمقراطى، لم أكن أدخل أى جلسة بقرار مسبق لم أكن طرفًا، بمعنى آخر لم أكن أمثل الجهاز الحكومى.. وكان هذا محل نزاع بينى وبين الجهاز الحكومى دائما، لم أكن أمثل رغبات السادات الذى للأمانة لم يكن يتدخل قبل القرار ولكن بعده..

فأحيانا كان يبدى غضبه أو رضاءه عن القرار، حتى لقد وصل الأمر إلى حد أن الحكومة كانت تتصور فى ذلك الوقت أننى أريد احراجها وهذا ليس صحيحا - للتاريخ - فقد كنت أؤدى دورى من منطلق حيادى تماما بالإضافة إلى أننى كنت أحاول أن أرسى تقاليد صحيحة، وقد تسبب هذا ليس فى خروجى من المجلس ولكن من النظام كله، فقد كانوا يقولون لى أنت تعطى للمعارضة فرصة للكلام فأقول الأفضل أن يتكلموا هنا.. أنت لا تتيح لنواب الحكومة الرد.. فأقول لهم.. علموهم أن يردوا.. وفى النهاية يحدد أهم وظائف مجلس الشعب فيقول:

- دوره الرقابى.. ومبعث الدور الرقابى فى مجلس الشعب يجب أن يكون من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، وهو جهاز يتبع مجلس الشعب.. لكن هذا لا يحدث، وعندما كنت رئيسا للمجلس كنت أوجه المعارضة وأقول لها بدلا من الكلام بدون أسانيد استعينوا بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات.



الدكتور يوسف والى

نائب رئيس الوزراء - أمين عام الحزب الوطنى - وزير الزراعة

- □ النقد عنصر أساسى من عناصر الحياة الديمقراطية.
- □ دور الحزب الوطنى وحكومته متطابقان دون انفصال أو تباين.
- □ الرئيس مبارك يفصل دائما بين دوره كرئيس لكل المصريين وبين رئاسته للحزب الوطنى.
- □ الديمقراطية فى وصول المعارضة إلى السلطة.. والحزب الوطنى قادر على الاستمرار فى حمل المسئولية.
- □ الأحزاب الموجودة حاليا تستوعب النشاط السياسى لكافة التيارات السياسية فى مصر.
- □ قيام أحزاب على أسس دينية لا يتفق مع طبيعة الشعب المصرى.
- □ حرية التعبير ركيزة الحياة الديمقراطية.



الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء، وأمين عام الحزب الوطنى، ووزير الزراعة

الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء - أمين عام الحزب الوطنى ووزير الزراعة عرف بقدرته على المزج بين الاخلاص والتفانى فى العمل وحب الوطن، ولذلك نجح فى الجمع بين العمل الحزبى والسياسى والتنفيذى فى آن واحد وحقق نجاحات كبيرة فى المجالات الثلاثة.. بالاضافة إلى رئاسة وعضوية عشرات المنظمات والجمعيات واللجان العلمية المصرية والعربية والأجنبية، كما أن له ٦٠ مؤلفا علميا فى مجالات الزراعة والنباتات والبساتين، و٦ كتب، وحاصل على أكثر من وسام استحقاق من مصر ووسام الشرف من فرنسا..

كان لابد أن الدكتور يوسف والى من بين أوائل ضيوف هذا الكتاب فهو بحكم سماته الشخصية وموقعه وبحكم جمعه بين المسئولية التنفيذية والسياسية والحزبية يملك الكثير من الاجابات عن أهم علامات الاستفهام التى تفرض نفسها عند الحديث عن التجربة الديمقراطية فى مصر.

دور الحزب الحاكم

وقد بدأ حديثه عن تصوره للدور الذى يجب أن يلعبه أى حزب حاكم فى العالم خاصة الحزب الوطنى فى مصر فيقول:

- الدور السياسى لأى حزب فى العالم سواء كان فى الحكم أو فى المعارضة ينطلق من الأمانى القومية للجماهير فى المرحلة التى يعيشها البلد.. فعلى سبيل المثال فرضت قضايا التحرر والاستقلال نفسها على برامج الأحزاب السياسية فى مرحلة معينة، ثم تلتها قضايا مثل التنمية والديمقراطية وتعزيز الاستقرار باعتبارها مطالب شعبية واضحة لابد أن تستوعبها برامج الأحزاب ووسائلها لتحقيق هذه الأهداف والرغبات.

والحزب الحاكم باعتباره يتحمل مسئولية الحكم فى اطار الثقة التى أولاها له الناخبون ايمانا بما طرحه من برامج ووسائل يتحمل تبعات ومسئوليات التنفيذ

ومتابعة الانجاز ضمانا لاستمرار ثقة الناخبين وتأييدهم.. فإذا عدنا للحزب الوطنى الديمقراطى نجد أن تشكيلاته تقوم بعملها لمساندة حكومة الحزب وامدادها بالرأى والمشورة المستمرة من خلال المعايشة المستمرة لمطالب الناس وقضاياهم والوعى بطبيعة المتغيرات التى تعيشها مصر والأمة العربية على المستويات الإقليمية والدولية، كما أن تشكيلات الحزب تضطلع بمهمة دراسة مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة قبل عرضها على مجلس الشعب تأكيدا لتعبيرها عن مطالب الناس وتيسيرا لخطط التنمية التى تعرض على تشكيلات الحزب قبل إقرارها، كما حدث فى المؤتمر العام الرابع للحزب الذى كان موضوعه الوحيد هو دراسة ابعاد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويأتى المؤتمر الخامس ليناقش قضية البطالة باعتبارها أهم القضايا التى يواجهها مجتمعنا فى المرحلة الحالية بانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل إن النشاط الخارجى والعربى للحزب يقوم على دعم التوجهات الأساسية للسياسة العربية المصرية التى أرساها الرئيس محمد حسنى مبارك بهدف دعم وحدة الصف العربى وهو مطلب وطنى مصرى أصيل كما عبرت عنه لجنة الشئون العربية للحزب، كما أن العلاقات الخارجية للحزب وما تم توقيعه من بروتوكولات للتعاون مع العديد من الأحزاب الافريقية والدولية تستوعب دور مصر فى القارة الافريقية وفى الساحة الدولية ومتطلبات خطط التنمية بدول العالم الثالث. باختصار فإن دور الحزب وحكومته متطابقان، وتأتى طبيعة نشاط كل منهما لتفرض شكل هذا النشاط دون أى انفصال أو تباين على مستوى الهدف.

التعددية رغبة شعبية

* وحول ما يثار من أن التجربة فى مصر قد بدأت بقرار من أعلى واتهام الأحزاب بشكل عام بالضعف يقول:

– التعددية الحزبية فى مصر جاءت تعبيرا عن رغبة حقيقية لدى الغالبية من أفراد الشعب المصرى فرضت نفسها على ما اتخذ من قرارات ضرورية فى هذا

الشأن، فالأصل هو الإرادة الشعبية والتى استوعبت أيضا المتغيرات الدولية والتوجه الديمقراطى فى العديد من مناطق العالم مع الحفاظ على خصوصية الحياة الديمقراطية فى مصر والتى تتمشى مع طبيعة الشعب المصرى الذى هو من أكثر الشعوب فى العالم تجانسا وتكافلا، ولابد أن تأتى الممارسة الديمقراطية لتدعم هذا التجانس والتكافل مع الحفاظ على حرية التعبير وتأكيد الدور الرقابى لأحزاب المعارضة، كما أن تطور الحياة الديمقراطية فى مصر يؤكد اتساقها مع ظروف تطور المجتمع المصرى..

أما عن قوة الأحزاب وضعفها فهو أمر تحدده صناديق الانتخاب، وتباين وتفاوت شعبية الأحزاب أمر طبيعى فى جميع دول العالم.. أما الانتقاد العام أو الاتهام بالضعف فهو ما لا يمكن قبوله.

إن عدد المنضمين للأحزاب يقترب من ٣ ملايين مواطن والعضوية المفتوحة تكفل زيادة هذا الرقم الذى يتطور فعلا، ومن المؤكد أن الدور النشط الذى يقوم به هؤلاء الأعضاء هو المعيار الحقيقى لنمو التجربة الحزبية فى بلادنا.. فى اطار الانتماء الكامل للمصالح الوطنية التى دفعتنا إلى المشاركة فى الحياة السياسية.

أما عن النقد فهو عنصر أساسى من عناصر الحياة الديمقراطية، بل انه علامة صحية تعكس الرغبة فى التطوير والنمو، ولاشك أن استمرار التجربة الديمقراطية المصرية وما يصاحبها من حرية واسعة للنقد والتعبير عن مختلف الآراء ورعاية الرئيس حسنى مبارك للحياة الديمقراطية ايمانا راسخا بمحوريتها بالنسبة لحياتنا الاقتصادية والاجتماعية يؤكد النجاح الذى شهدته التجربة الحزبية مع الترحيب بكل ما يوجه إليها من نقد يسهم فى تطوير الأداء.

وحول دور أحزاب المعارضة عموما وفى مصر على وجه الخصوص والانتقادات التى توجه للحزب الحاكم لعدم تأثيره فى الحياة السياسية يقول الدكتور يوسف والى:

– كما ذكرت سلفا فإن الحدود التى تفصل بين أدوار كل من الأحزاب الحاكمة والمعارضة تتصل بطبيعة وضع كل منها فى الحياة السياسية، فلا شك أن

النقد ومحاولة الوصول إلى الحكم سيغلب على طبيعة أنشطة الأحزاب المعارضة فى اطار ما طرحته من برامج، بالإضافة إلى الدور الرقابى الهام لأحزاب المعارضة والذى يكتسب أهمية خاصة فى البلاد محدودة الموارد مثل بلادنا.

أما عن مقولة عدم تأثير الحزب الحاكم فى الحياة السياسية فأستطيع أن أؤكد أن هذا القول يتنافى مع الواقع، فالتأثير السياسى للحزب الوطنى واضح فى كافة مجالات الحياة ببلادنا فى اطار التنسيق والتكامل بين جناحيه التنفيذى فى الحكومة أو جناحه التشريعى فى البرلمان، ومن البديهى أن تتصل هذه الأدوار بصورة لا يمكن فصلها، وليس فى تصورنا أن نفصل بين هذه الأدوار فذلك يتنافى مع العلاقة العضوية التى تربط تشكيلات الحزب بالجهاز التنفيذى والهيئة البرلمانية.

ويواصل الدكتور/ يوسف والى حديثه عن المعارك المستمرة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وعن توقف الحوار بينهما فيقول:

– كلمة المعارك لا يمكن اطلاقها على الحوار الواجب بين الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة سواء فى أجهزة الإعلام أو تحت قبة البرلمان أو فى المؤتمرات واللقاءات السياسية، وإن احتد الحوار فى بعض الأحيان فهذا لا يعنى صداما أو قطيعة، فما يجمعنا هو الانتماء للوطن وقضاياه وهو بُعد يعلو فوق أية انتماءات حزبية، نحن نتفق ونختلف من أجل مصلحة الوطن، ووحدتنا هى أقوى دعائم تحقيقنا لمصالح وطننا.

ان جولات الحوار بين الحزب الوطنى والمعارضة مستمرة وتتخذ أشكالا متعددة، وما نقصده من الاجتماعات التنظيمية التى ضمت كافة قيادات أحزاب المعارضة سوف تستأنف قريبا امتدادا لما سبق من لقاءات أخرى ناقشت قضايا هامة مثل قضية الدعم وغيرها، ومن المؤكد أن الجولة القادمة سوف تتركز حول القضايا الوطنية والدولية الهامة مثل قضية البطالة والمتغيرات الدولية.

* ونطرح على أمين عام الحزب الوطنى مطالبة أحزاب المعارضة المستمرة بتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى فيقول:

– لاشك أن الممارسة الديمقراطية التى تشهدها مصر برعاية القيادة السياسية قد جعلت هذا المطلب غير منطقى، فالرئيس مبارك يفصل دائما بين دوره كرئيس لكل المصريين وبين رئاسته للحزب الديمقراطى التى تشكل جانبا كبيرًا من شعبية الحزب. ويواصل الدكتور يوسف والى قائلا:

– مسئولية الحكم ألقت على الحزب الوطنى الديمقراطى أعباء ثقيلة استوجبت جهودا حزبية مكثفة لتحقيق المصلحة الوطنية والقومية واستمراره فى الحكم فوجود الحزب فى الحكم عند نشأته لا يفرض الإسترخاء الذى يؤدى إلى الضعف، بل على العكس يستوجب جهدًا ضخما للاستمرار، وهذا يدعم نشاط الحزب ويستنفر طاقاته.

هذه هى الديمقراطية.. وإن كنت على يقين من أن الحزب الوطنى الديمقراطى قادر بإذن الله، على الاستمرار فى تحمل المسئولية ونيل ثقة جماهير الشعب المصرى فى إطار ما يعبر عنه من وسطية واعتدال وهى قيم عاشت دائما فى وجدان الشعب المصرى.

أحزاب أم صحف

* وحول ما يثار من أن الأحزاب المصرية ما هى إلا صحف وأن جريدة مايو هى أضعف الصحف الحزبية يقول د. والى:

– لا يمكن أن آخذ هذا القول على علاته.. فهذا الكلام لا ينطبق على جميع الأحزاب المصرية، كما أن اعتماد الحزب على صحيفته أمر جيد، ولكن الاعتماد عليها فقط غير معقول، فلابد أن تتعدد وسائل الحزب فى الوصول إلى الجماهير دعما لعلاقته بها.. وفى إطار التقييم الموضوعى الهادىء نجد أن مايو قد قامت وتقوم بدورها الصحفى والحزبى بالنظر إلى توقيت ظهورها الأسبوعى حتى الآن، وهذا لا يصادر بطبيعة الحال على ضرورات إجراء التطوير المستمر لها شكلا ومضمونا، ولعل ما يحدث فى الوقت الحالى يتم فى هذا الاطار.

أما عن دور الصحافة المصرية بشكل عام فهو دور أساسى فى حياتنا الديمقراطية باعتبارها احدى قنوات التعبير الهامة والمؤثرة ومدى ممارستها لحريتها فى النقد بكل حرية أمر يستطيع أى مراقب منصف أن يتعرف عليه بكل سهولة، وفى تقديرى أن الفارق بين صحافة الأحزاب والصحافة القومية يجب أن يكون هامشيا، ذلك أن ما يجمع الجميع من انتماء أصيل لمصالح الوطن يجب أن يكون هو العنصر الغالب، وتبقى بعد ذلك حدود الخلاف محصورة فى اهتمام الصحف الحزبية بمساندة أحزابها والدعوة لبرامجها.

أما عن الذين يدعون بأن الصحافة القومية هى صحافة للحزب الحاكم فاننى أقول لهم: إن حجم ما يوجه للحزب الوطنى من انتقادات فى الصحف القومية يكاد يفوق مثيلاتها فى صحف المعارضة، وهذا ينفى عنها شبهة الانتماء للحزب الحاكم، ولكن هذا لا ينفى بطبيعة الحال ضرورة اهتمام الصحف القومية بأنشطة الحزب الحاكم، وحكومته فى اطار موضوعى محايد يستوعب إحتياجات الجماهير إلى المعرفة وحقهم الإعلامى المشروع.

التيارات السياسية والأحزاب

– ويحدد الدكتور يوسف والى دور القوى المتواجدة فى الساحة ولم تتحول إلى أحزاب وحركتها وامكانية تحولها إلى أحزاب ومنها الإخوان المسلمين.. يجيب قائلا:

فى تقديرى أن الأحزاب المصرية القائمة حاليا تستوعب النشاط السياسى لكافة التيارات السياسية فى مصر ولكنى كما ذكرت مرارا لا أصادر بهذا الرأى حق أى تيار سياسى فى إنشاء حزبه المستقل، هذا طريق كفله القانون وسلكته تيارات سياسية أخذت طريقها كأحزاب إلى حياتنا السياسية.

وكما قلت من قبل فإن صناديق الانتخاب هى المحددة للأدوار السياسية فى الحياة الديمقراطية وقيام أحزاب على أسس دينية لا يتفق مع طبيعة الشعب

المصرى واحترامه العميق للقيم الدينية مما يجعلها تسمو فوق دواعى الخلافات السياسية.

قلت للدكتور والى:

ما هو رأيكم فى ظاهرة المستقلين الذين يمارسون العمل السياسى دون أن ينضموا إلى الأحزاب؟ ولماذا فى تقديركم تتضخم هذه الظاهرة فى مصر؟

– قال: ظاهرة المستقلين موجودة فى معظم البلدان الديمقراطية وهى ظاهرة طبيعية تتصل بنظم الانتخابات وهى تنحسر فى مصر ولا تتضخم بالنظر إلى تطور تجربة التعددية الحزبية فى بلادنا وازدياد أهمية دور الحزب فى الحياة السياسية بشكل أقوى من الأفراد المستقلين.

حرية التعبير

– وحول ما يقال من أن الديمقراطية فى مصر ترتكز فقط على حرية التعبير وعن دور مجلس الشعب وما يجرى فيه من ممارسات يرد قائلا:

هذه إيجابية تضاف إلى إيجابيات حياتنا الديمقراطية، فلا شك أن حرية التعبير هى ركيزة الحياة الديمقراطية فى كل زمان ومكان بما تكفله من عنصر المشاركة فى اتخاذ القرار بشكل مباشر أو غير مباشر فى إطار مساندة الرأى العام للآراء الايجابية التى تطرحها الأحزاب المختلفة سواء كانت فى الحكم أو فى المعارضة.

– إن مجلس الشعب المصرى يمارس بكل حرية وكفاءة دوره التشريعى والرقابى وهو دور محورى فى الحياة السياسية لأى دولة، وفى الدول الديمقراطية بصفة خاصة، وأعضاء المجلس لا يعرفون دائما الفارق بين الحوار الديمقراطى والسلوكيات غير البرلمانية ويواجهونها بما تستحقه من حسم يكفل اختفاءها من حياتنا السياسية.

إن من يتابع سير المناقشات وما يتخذ من قرارات فى مجلس الشعب يؤكد

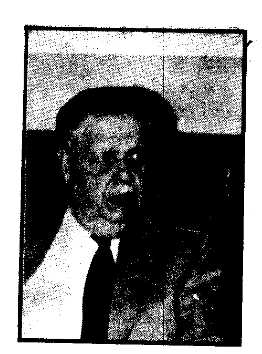
الحرية التامة التى تمارس بها المعارضة دورها داخل مجلس الشعب بعيدًا عن ديكتاتورية الأغلبية، أما خروج أحد أعضاء الحزب الوطنى عن اجماع الحزب فيخضع لتقييم فورى ويتقرر فى إطاره ما يستحق من محاسبة، ذلك أن حرية الرأى مكفولة لجميع الأعضاء فى اجتماعاتنا الحزبية، وبكل صراحة ووضوح ما نتفق عليه بعد ذلك فلابد أن يكون موضوع الإحترام من الجميع سواء اتفقوا معه فى البداية أو إختلفوا.

* وحول ما يقال من اتساع حقوق السلطة التنفيذية فى الحياة السياسية بما يخل بالتوازن العام يقول الدكتور يوسف والى:

– أما اتساع نطاق عمل السلطة التنفيذية فى مصر فتلك حقيقة تاريخية فرضتها ظروف تاريخية وجغرافية وحضارية لا يمكن انكارها، واتساع هذا النطاق يحمل فى داخله توازنا دقيقا بين الحقوق والواجبات أو بين الصلاحيات والمسئوليات، ولكنه لا يمس من قريب أو من بعيد التوازن المطلوب بين عناصر الحياة الديمقراطية فى مصر.

* وفى النهاية يقيم الدكتور يوسف والى أمين عام الحزب الوطنى مسيرة الديمقراطية فى مصر قائلا:

– التقييم مسئولية وحق من يراقب ويتابع ويحلل، ولكنى أشعر بالتفاؤل فيما يتعلق بمستقبل حياتنا الديمقراطية بارتباطها المتزايد بمصالح الوطن والأمة العربية واتساع نطاق حرية النقد والتعبير فى إطار من الحفاظ على إستقرار الوطن وأمنه إستيعابا للدروس التى تأتينا من خارج الحدود.



فؤاد سراج الدين

رئيس حزب الوفد

- □ كل الأحزاب الموجودة وطنية تجمعها أرضية مشتركة هى الدفاع عن الحريات العامة.
- □ مبارك تم انتخابه رئيسا للدولة بإجماع رائع ولم يكن رئيسا للحزب الوطنى.
- □ الوفد أيد ثورة يوليو منذ يومها الأول بأهدافها الستة.
- □ انتقدنا وسنظل ننتقد السلبيات التى ارتكبت من رجال الثورة لأنها خطايا وليست أخطاء.
- □ فى ظل الأوضاع القائمة لا يمكن وصول أى حزب معارض للحكم.
- □ نريد دستورا يوسع سلطات الشعب إلى أبعد مدى ويحد من سلطات الحاكم إلى حد كبير.
- □ يجب السماح لأى إتجاه بتكوين حزب حتى لا تعمل هذه التيارات تحت الأرض.



فؤاد سراج الدين - رئيس حزب الوفد

الحوار مع فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد يمثل علامة هامة ورئيسية فى هذا الكتاب الذى نحاول من خلاله أن نغوص فى أعماق مسيرة التجربة الديمقراطية فى مصر، وأن نقرأ طالعها ونستكشف الطريق الذى تسير فيه بكل محطاته.. وأهمية الحوار مع فؤاد سراج الدين لا تأتى من كونه يشغل منصب رئيس حزب الوفد الجديد، وإنما لدوره البارز والقيادى فى الحزب الذى كان يحتل موقع الأغلبية قبل ثورة ١٩٥٢.

مشوار طويل قطعه فؤاد سراج الدين خاض خلاله أكثر من معركة فى أكثر من ميدان وتقلد أكثر من منصب بدأه فى ميدان القضاء بالعمل بالمحاماه بعد تخرجه فى كلية الحقوق إلى أن أصبح وكيلا للنائب العام سنة ١٩٣٢.. أما مشواره فى مجال الحياة الحزبية النيابية فبدأ منذ انضم لحزب الوفد وأصبح عضوا بمجلس النواب عام ١٩٣٦ ثم عضوا بمجلس الشيوخ ثم زعيما للمعارضة الوفدية وعضوا بالقيادة العليا لحزب الوفد ثم سكرتيرا عاما للحزب عام ٤٨ وخلال المشوار شغل أيضا العديد من المناصب الوزارية قبل ثورة يوليو منها: الزراعة والداخلية والمواصلات والمالية والشئون الاجتماعية.

وهكذا تمتد جذوره وتتواصل رحلته بكل محطاتها إلى أن تصل إلى بداية جديدة فى مجال الحياة الحزبية برئاسته لحزب الوفد الجديد.. ومع شخصية مثل فؤاد سراج الدين لابد أن يتشعب الحوار ويتوقف عند كل هذه المحطات.

قبل وبعد الثورة

* وكان من الطبيعى أن تكون بداية الحوار معه عن الفارق بين التجربة الديمقراطية الحالية وديمقراطية ما قبل ثورة يوليو؟

يقول فؤاد سراج الدين:

– هناك فارق كبير.. بالنسبة للآن لا أستطيع أن أقول انه ليس عندنا

ديمقراطية عندنا قدر من الديمقراطية، لكنها ليست الديمقراطية الحقيقية المطلوبة ولا هي الديمقراطية الكاملة.. وأساس الديمقراطية، كما هو معروف، هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه.. بواسطه ممثليه المنتخبين عن طريق انتخابات حرة.. الذين تنبثق منهم السلطة التنفيذية.. هل هذا واقع عندنا فى مصر.. مع الأسف - لا.. فكل الانتخابات التى جرت منذ عام ١٩٥٢ لم تكن حرة ولا نزيهة.. حتى وصل الأمر - فى الانتخابات الأخيرة سنة ١٩٨٧ - أن يصدر حكم من المحكمة الادارية العليا باخراج ٧٨ عضوًا من الحزب الحاكم وإحلال ٧٨ من أحزاب المعارضة محلهم.. وللأسف لم ينفذ الحكم رغم مرور ٣ سنوات على صدوره ورغم أنه حكم نهائى واجب التنفيذ.. فإذا انعدم - من وجهة نظرى - هذا الأساس وهو تعريف الديمقراطية.. حكم الشعب لنفسه بنفسه.. فذلك يعنى أن أساس الديمقراطية منهار.. ثم إن الديمقراطية لها أيضا أسس أخرى.. مثلا حرية الصحافة.. صحيح أن عندنا حرية الكتابة.. نكتب ما نريد فى صحف المعارضة... لكن ليست هناك حرية إصدار صحف.. فلكى تصدر صحيفة هناك قيود وشروط واجراءات.. هناك أيضا تعدد للأحزاب أخيرًا.. لكن ليست هناك حرية تكوين أحزاب.. المناقشات البرلمانية أيضًا ليست على النمط الديمقراطى الصحيح.. فمع الأسف رئاسة المجلس تخرج على الحياد الواجب.. وتشترك فى المناقشات وترد على المعارضة وتدافع عن الحكومة.. رئيس المجلس من حقه أن يبدى رأيه كنائب لكن لابد أن يترك منصة الرئاسة ويجلس مع الأعضاء ليقول رأيه كعضو.. أيضًا وجود قانون الطوارئ - ٩ سنوات - ونحن نحكم فى ظل هذا القانون.. وهى مسألة ضد الديمقراطية تماما.. لأن هذا القانون يهدم كل الضمانات التى يكفلها الدستور للمواطن ويعطى سلطات مطلقة لاحد لها، للأسف الشديد يساء استخدامها أيضًا ليست هناك أى إمكانية للتغيير.. والتغيير من أسس الديمقراطية.. ونحن نرى فى العالم أمثلة كثيرة لأحزاب معارضة تحصل على الأغلبية وتتولى الحكم.. مؤخرا حدث هذا فى نيكاراجوا.. فازت المعارضة بالأغلبية وتولت المسئولية.. هنا لا يمكن أن يحدث هذا لأنه ما دامت الانتخابات تجرى بطريقة غير نزيهة وحرة.. فسيظل الحزب الحاكم فى الحكم إلى ما شاء الله.

قبل ١٩٥٢ كانت هناك حرية تكوين أحزاب.. دون أى قيود أو شروط بدليل انه كان هناك أكثر من ١٨ حزبا فى مصر.. أيضا كانت هناك حرية اصدار صحف.. كان حزب الوفد لا يملك صحيفة مثل الآن.. لكن كانت هناك صحف وفدية يصدرها أشخاص مؤمنون بالمبادئ الوفدية.. الممارسة البرلمانية.. خاصة المعارضة كانت تتم على اكمل وجه.. وقد كنت اتولى زعامة المعارضة فى مجلس الشيوخ فى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ وكنت متمتعا بكل حقوقى كمعارض، وهناك موضوعات كثيرة تكلمت فيها فى أكثر من جلسة.. اليوم رئيس المجلس يحدد للنائب فترة زمنية قدرها ١٠ دقائق فقط للحديث.. كيف يمكن مثلا مناقشة بيان الحكومة والمليارات التى يتضمنها فى ١٠ دقائق.. أعتقد انها مناقشة صورية.. فقبل الثورة لم تكن هناك أى قيود على المعارضة سواء فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، ولذلك كانت المعارضة تؤدى واجبها وتصل إلى نتائج كبيرة لصالح البلد.. وأذكر وأنا فى مجلس الشيوخ استطعت ثلاث مرات أن أحوز على الأغلبية.. حيث إنضم إلى أعضاء من أحزاب الحكومة لم يقتنعوا بكلام الحكومة.. اليوم مثل هذا لا يحدث.. وكل الذى يحدث هو انتقال روتينى لجدول الأعمال وتصفيق للوزير الذى يرد بغض النظر عن هذا الرد.. أيضا الدستور نفسه.. الذى يعتبر الاطار للحكم وفى ظله توجد الديمقراطيات.. هذا الدستور الحالى لا يوفر هذه الديمقراطية لأنه يعطى سلطات مطلقة للحاكم ويحد من سلطات الشعب ممثلا فى المجلس النيابى.. ويخلط بين السلطات.. لا يتضمن أى مسئولية وزارية حقيقية، على سبيل المثال لو أن مجلس الشعب الحالى قرر عدم الثقة بالوزارة فقد كان مفروضا قبل ١٩٥٢ أن تستقيل فورًا.. مثلما يحدث فى كل بلاد العالم الديمقراطى.. وإذا لم تستقل فالمفروض أن يقيلها الحاكم.. الآن لو أن المجلس قرر عدم الثقة بالوزارة.. وهو فرض مستحيل.. فإن رئيس الدولة له ان يعترض على القرار.. فإذا أصر المجلس على رأيه فإن رئيس الدولة يحل المجلس ولا يحل الوزارة.. هذا هو الوضع الآن.. لذلك فإن أى نائب يضع فى حساباته أنه لو صوت ضد الحكومة فلن يدخل المجلس مرة ثانية.. لأن الحكومة التى قرر عدم الثقة بها هى التى ستجرى الانتخابات الجديدة، لكل هذه الأسباب يكثر الخطأ ويكثر الانحراف ويكثر الفساد.. ودستورنا الذى وضع فى عام ١٩٧١

وضع فى ظل نظام شمولى أيام الرئيس السادات وفى ظل الحزب الواحد.. الاتحاد الاشتراكى، وكل ما حدث هو تعديل مادة واحدة خاصة بتعدد الأحزاب.. ومن هنا يطالب الوفد باستمرار بتعديل الدستور أو وضع دستور جديد.

حكم الفرد

* ويقيم فؤاد سراج الدين المراحل الثلاث لثورة يوليو فيما يتعلق بالتجربة الديمقراطية فى عهود: عبد الناصر.. السادات.. مبارك فيقول:

- الثلاثة من وجهة نظرى يشتركون فى أرضية واحدة وهى حكم الفرد، أى لا أستطيع أن أقول إن الشعب قادر على حكم نفسه بنفسه.. لكن هناك تفاوتا، فأيام الرئيس عبد الناصر لم يكن هناك أى نوع من التمثيل النيابى.

وأوقف الحياة النيابية فترة طويلة، السادات كان أكثر انفتاحا وانفراجا، فهو الذى وضع التعديل الخاص بتعدد الأحزاب، وضع دستور ٧١ وهو إلى حد ما يمتاز عن فترة حكم عبد الناصر.. ولو انه لم يحقق مطالب الشعب.. كان هناك أيضا انفتاح اقتصادى، كما أننى أستطيع أن أقول ان الفترة الأولى من حكم السادات كانت فترة جيدة لكن مع الأسف الفترة الأخيرة حدثت فيها أخطاء كثيرة آخرها عملية سبتمبر ١٩٨١ عندما وضع كل الطوائف من سياسيين وكتاب ومحامين ورجال دين فى السجن وانتهت بحادث المنصة.. فى عهد مبارك النظام الدستورى كما هو، أوضاع الحكم كما هى لم تتغير.. ربما كانت حرية النشر الآن أكثر بكثير من أيام السادات.. الكتاب اليوم عندهم شجاعة كبيرة فى نشر أفكارهم.

المعارضة وصناعة القرار

* وحول مدى تأثير المعارضة فى صنع القرار والاتهام الموجه للمعارضة بأنها تنتقد دون أن تضع حلولا للمشاكل يقول رئيس حزب الوفد:

- من الواجب أن تؤثر المعارضة وتشترك ويؤخذ رأيها فى المسائل الهامة من جانب الحكومة، لكن مع الأسف الشديد لا يحدث هذا.. بل إننا لا نعرف إلا ما تريد الحكومة أن نعرفه، أما القرارات الهامة فنعرفها مثلنا مثل أى مواطن آخر. من خلال الجرائد.. من هنا استطيع أن أقول ان المعارضة ليس لها أى رأى فى صنع القرار.. ورغم أننا طالبنا كثيرا فى جرائدنا ومقالاتنا أنه مادمتم تقولون ان المعارضة جزء من النظام فلابد أن تشركوها فى صنع القرار، لكن مع الأسف هذه النقطة منعدمة تماما.. ان حكامنا الحاليين يعتقدون انهم ليسوا فى حاجة لآراء المعارضة.. أذكر مرة أن أحد الوزراء صرح مرة بأنهم ليسوا فى حاجة لآراء من أى أحزاب أخرى وأن حزبهم يضم كل الكفاءات، الغريب أن الرئيس مبارك عندما يزور بعض البلاد الأجنبية فإنه يقابل هناك زعماء المعارضة فيها.. لأن المعارضة هناك لها رأى، لكن عندنا هنا هذا الاعتبار غير موجود لا أيام مبارك ولا السادات وبالطبع لم يكن موجودا أيام عبد الناصر أيضا.

* أما فيما يتعلق بأن المعارضة تنتقد دون أن تقدم حلولا أعتقد أن هذا الكلام غير صحيح وأى متتبع لما ينشر فى صحف المعارضة يوميا يجد أن هناك حلولا لمشاكلنا، وفى برنامج الوفد بالتحديد تجد أنه يتعرض لكل نواحى الحياة فى مصر.. الاقتصادية والزراعية والسياسية وكل المجالات.. يوميا هناك نقد وحلول لكن مع الأسف لا أحد يهتم بهذا، أكثر من هذا.. فقد طلب منى الرئيس مبارك يوما أن أقدم له تصور حزب الوفد فى قضية الدعم فرحبت جدا بطلب الرئيس وطلبت من رئيس الوزراء أن يقدم لنا بعض البيانات الرسمية لكى تستطيع لجنتا الشئون المالية والاقتصادية فى الحزب دراسة الموضوع ولم يرد على رغم أننى كررت طلبى.. وأخيرا طلبت من لجنتى الحزب أن تبحثا فى ضوء البيانات المتاحة لهما.. قالوا المتاح هو من خلال كلام الجرائد فقط.. ورغم ذلك قدموا لى تقريرا قيما جدا وشجاعا وخاليا من كل أغراض حزبية وبعثت بهذا التقرير للرئيس مبارك ورئيس الوزراء والوزراء المختصين، ولم يصلنى رد عما إذا كان التقرير وصل أو لم يصل، أكثر من هذا بعد شهرين كان هناك اجتماع لرؤساء الأحزاب مع الرئيس مبارك فرويت له ما حدث وكان أحد الوزراء الذين لهم صلة بموضوع الدعم موجودا فى هذا اللقاء فسألته هل قرأت التقرير الذى أرسلناه

إليك.. فقال لم يصلنى أى تقرير. ووزير آخر قال لأحد نوابنا فى مجلس الشعب التقرير وصلنى لكن لم أقرأه حتى الآن.. قال هذا الكلام بعد ثلاثة أشهر من إرسال التقرير إليه.. فقلت للرئيس مبارك إن وزراءك غير مؤمنين بالتعاون مع المعارضة.

الكوادر الحزبية

* وأسأل السيد / فؤاد سراج الدين عن السبب فى عدم وجود كوادر حزبية قوية رغم حرية الحركة التى تتمتع بها احزاب المعارضة؟؟

– يجيب: أولا الحرية الواسعة فى الاتصال مع الجماهير مسألة غير حقيقية وأروى لك تجربتنا مع وزير الداخلية السابق.. فعندما كنا نطلب تصريحا بعقد لقاء جماهيرى أثناء المعارك الانتخابية كان يشترط علينا أن نقيم هذا اللقاء إما فى مقر الحزب وإما فى مكان محاط بسور – كيف؟. كيف وهناك ١٠ آلاف أو ١٢ ألفا يريدون حضور هذا اللقاء، ومن هو ذلك الذى يملك أرضا فضاء تتسع لهذا العدد من البشر.. ويتركها خالية ويحيطها بسور.. فى الاسكندرية مثلا كنا نريد أن نقيم اجتماعا سياسيا جماهيريا واتصل رئيس اللجنة العامة لحزب الوفد فى الاسكندرية بمدير احدى المدارس التى تمتلك أرضا فضاء كبيرة يمكن أن نقيم عليها الاجتماع بتأجير المكان.. وتم الاتفاق ودفعنا إيجار المكان، وفى اليوم التالى اتصل مدير المدرسة برئيس اللجنة وقال آسف جدا تعليمات أمن الدولة بعدم الموافقة.. هذه القصة تكررت كثيرا طوال السنوات الأربع الماضية حتى فى بورسعيد لم نتمكن من عمل اجتماع سياسى هناك أثناء الانتخابات الأخيرة.. الاتصال الوحيد بالجماهير هو من خلال الجريدة وبالمناسبة، فقد قدمنا طلبا هذه الأيام لعمل اجتماع سياسى فى طنطا.. ولا نعرف إذا كان وزير الداخلية الجديد سيوافق أو لا.. أما بالنسبة للكوادر.. فالكوادر موجودة والكثير منها غير معلن فى جريدة الحزب حماية لأعضائها من المشاكل والاضطهاد خاصة فى القرى والمراكز.. وربما أمكننا تعديل هذا التكتيك فى ظل وجود وزير الداخلية الجديد.

تخلى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى

وعن المطالبة المستمرة لحزب الوفد وأحزاب المعارضة بتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى، وعن فشل محاولات الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم يقول رئيس حزب الوفد: الحقيقة أننى طلبت من الرئيس شخصيا.. فى أحد اللقاءات أن يتخلى عن هذه الرئاسة لأن وجوده فى هذا الموقع يخل إخلالا كبيرا جدا بمبدأ تكافؤ الفرص بين الأحزاب لأن الحزب الذى يرأسه رئيس الدولة من الطبيعى أن يصبح كل الجهاز الإدارى فى الدولة مسخرا له.. وقد ظهر هذا واضحا أثناء الانتخابات، وقلت للرئيس مبارك انك انتخبت رئيسا للدولة باجماع رائع ولم تكن رئيسا للحزب الوطنى، وقد طالبنا الرئيس مبارك بالتخلى عن هذه الرئاسة من خلال مؤتمر الأحزاب المعارضة الذى عقد فى ٥ فبراير ١٩٨٧ .. وحتى عندما أفرج عنا بعد اغتيال السادات.. تحدثنا معه فى هذا الموضوع حتى لا يتولى هذه الرئاسة، وقد أكد لنا الرئيس مبارك أن هذه المسألة لم تتقرر بعد، وحتى إذا تمت فستكون لفترة محدودة، وقد مرت حتى الآن ٩ سنوات ولم تنته هذه الفترة المحدودة ولذلك فمن وجهة نظرى فإن وجود الرئيس فى موقع رئاسة الحزب الوطنى من أسباب الخلل السياسى الذى نعيشه حاليا لأن رئيس الدولة يجب أن يكون رئيسا محايدا، صحيح أن رئيس الدولة فى الخارج يتم انتخابه من خلال الأحزاب لكن بمجرد توليه مسئولية الرئاسة، رئاسة الدولة يتخلى عن الحزب الذى كان ينتمى إليه.. ولا يحضر اجتماعاته ولا يشترك فى قراراته ويظل على هذا الوضع إلى أن يترك منصب رئاسة الدولة فيعود مرة أخرى إلى حزبه، هنا الوضع يختلف تمامًا، رئيس الدولة يرأس الحزب ويحضر اجتماعاته ويشترك فى قراراته وترشيحاته.. فأى موظف ادارى أو محافظ يعرف أن هؤلاء المرشحين فى محافظته مرشحون من قبل رئيس الدولة وأنه هو الذى اختارهم.. يجد نفسه مضطرا لمساندتهم.. هذه مسألة طبيعية.

أما فيما يتعلق بالحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم فأنا أؤكد انه لم

تحدث إلا محاولة واحدة لهذا الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الوطنى، هذه المحاولة حدثت منذ حوالى العامين.. عندما دعا د. يوسف والى بصفته أمين عام الحزب الوطنى لاقامة هذا الحوار، وقد طلب منه رؤساء الأحزاب المعارضة، وحتى يكون الحوار فى جو حر وديمقراطى، أن يكون هناك تصريح بأن الحكومة لن تجدد العمل بقانون الطوارئ، فكان رد الدكتور / يوسف والى هو أنه فوجئ بهذا الطلب وطلب منا فرصة لمشاورة الحكومة، وقبل اليوم المحدد للاجتماع التالى بثلاثة أيام.. استصدرت الحكومة من مجلس الشعب قرارًا بتجديد العمل بقانون الطوارئ ليس لسنة واحدة كالعادة وانما لثلاث سنوات.. وبالتالى ماتت الفكرة وهى فى المهد.

* سألت رئيس حزب الوفد عن إمكانية وصول أى حزب معارض داخل مصر للحكم، وعن سر ضعف أحزاب المعارضة فى مصر وأنها مجرد صحف لا أحزاب فأجاب قائلا:

– فى ظل الأوضاع القائمة والسارية والمتبعة الآن لا يمكن، بل إن الفرصة مستحيلة وردى على ضعف أحزاب المعارضة وانها مجرد صحف أقول.. لماذا يزورون الانتخابات إذن؟ لماذا يزيفونها.. لماذا لا ينفذون أحكام القضاء، هذا لأنهم يعرفون تماما مدى قوة أحزاب المعارضة، أكثر من هذا، فرغم كل ما حدث من تزييف وتزوير فى آخر معركة انتخابية لمجلس الشعب سنة ١٩٨٧ فإن أحزاب المعارضة مجتمعة أحرزت ثلث أصوات الناخبين، ولو كان قد دخل المجلس الـ ٧٨ نائبا لارتفعت النسبة إلى أكثر من ذلك، ولو كانت المعركة نزيهة وشريفة لكان من المؤكد أن تحصل المعارضة على أكثر من نصف أصوات الناخبين.

الهجوم على ثورة يوليو

* سألت الأستاذ / فؤاد سراج الدين: لماذا يهاجم الوفد وطوال الوقت ثورة يوليو؟

– قال: الوفد لم ولن يهاجم ثورة يوليو.. لم يهاجم هذه الثورة باعتبارها حدثا له آثاره الاجتماعية والسياسية.. وقد أيدنا ثورة يوليو من اليوم الأول لها.. بل إننى حضرت أنا والمرحوم مصطفى النحاس من جنيف ثالث أيام الثورة والملك ما زال على العرش لتأييد الثورة فى مواجهة الملك.. ومن هناك وقبل أن نعود أرسلنا نقول لأعضاء حزب الوفد نحن مع الثورة فأيدوها، غير صحيح أننا هاجمنا ثورة يوليو، لكننا انتقدنا وننتقد وسنظل ننتقد السلبيات والخطايا التى ارتكبت من قادة الثورة، وأنا دائما أقول إننا لسنا ضد الثورة بل أنا عندما وصفت الثورة بأنها انقلاب عسكرى لأن الثورة تبدأ من الشارع كما حدث فى ثورة ١٩١٩ فقد كنت منصفا، قلت إن هذه الثورة كانت انقلابا عسكريا أيده الشعب فاكتسب الشرعية، ولا أظن أن هناك انصافا أكثر من هذا، لكننى ضد أخطاء هذه الثورة أو هذه الحركة أو هذا الإنقلاب.. بل إننى قلت إنها ليست أخطاء ولكنها خطايا، الوفد أيد ثورة يوليو بأهدافها الستة التى أعلنتها الثورة فى بيانها الأول فى صباح ليلة ٢٣ يوليو، أما السلبيات والأخطاء والخطايا فمن المؤكد أننا لسنا معها.

– وحول التيارات السياسية التى توجد فى الساحة المصرية والتى يجب أن تكون أحزابا علنية يقول رئيس حزب الوفد:

من وجهة نظرى الشخصية انه يجب السماح لأى اتجاه بتكوين حزب لأنه فى النهاية البقاء للأصلح.. وإذا منعت تيارا من تكوين حزب فمن المؤكد انه سيعمل تحت الأرض وفى هذه الحالة تضطره أنت إلى القيام بأعمال غير شرعية ولذلك فقد وافقنا فى سنة ١٩٨٤ على اعطاء الفرصة فى قوائم ترشيحاتنا لبعض الاخوان المسلمين ليدخلوا مجلس الشعب لأنه لم تكن أمامهم وسيلة أخرى للترشيح ولانهم ممنوعون من تكوين حزب، كما أن جماعتهم منحلة قانونا.

تغيير الدستور

* قلت لرئيس حزب الوفد: تطالبون بعدة تغييرات دستورية .. ما هى أهم هذه التغييرات من وجهة نظركم؟

– قال: هذه التغييرات حصرناها تقريبا فى بيان الأحزاب الذى صدر فى ٥ فبراير ١٩٨٧ وأولها أننا نريد دستورا ديمقراطيا وليس دستورا شموليا.. ثانيا أننا نريد دستورا يوسع إلى أبعد مدى من سلطات الشعب. ويحد إلى حد كبير من سلطات الحاكم، دستورًا يفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، دستورًا يقرر المسئولية الوزارية الحقيقية، دستورًا يحدد مدة الرئاسة بحد أقصى مدتين.. دستورًا يكفل الحريات العامة وحقوق الانسان ويلغى المحاكم الاستثنائية، دستورا يجعل انتخاب رئيس الجمهورية بالنظام الفردى بحيث يمكن لأى شخص أن يرشح نفسه.

دور المعارضة

وباعتباره سياسيا قديما يحدد السيد / فؤاد سراج الدين الدور المطلوب من أى حزب معارض فيقول:

هناك كثيرون يسألون ماذا فعلت المعارضة، ولهؤلاء أقول لهم: إننا نفعل ما يفعله أى حزب معارض فى العالم، ماذا فعل مثلا حزب العمال فى انجلترا والحزب الديمقراطى فى أمريكا، ماذا يفعلون الآن، المعارضة فى أى بلد ديمقراطى لا تملك سلطة تنفيذية وبالتالى لا تملك القيام بعمل محدد لكن دورها نشر مبادئها بين الشعب والاتصال به عن طريق نوابها وصحفها واجتماعاتها، وكشف الأخطاء والسلبيات والانحراف فى الحكم وكذلك اقتراح الحلول التى لها فائدة للشعب وأيضا مناقشة ما يعرض على المجالس النيابية فى حدود المصلحة العامة.

الوفد.. القديم والجديد

ويحدد السيد / فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الفرق بين حزب الوفد فى مرحلة ما قبل الثورة.. وحزب الوفد الجديد قائلا:

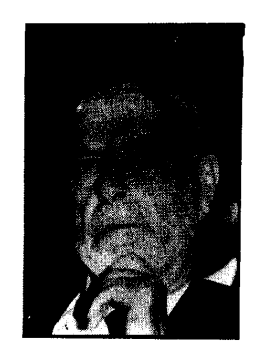
– الوفد الجديد هو امتداد للوفد القديم.. وكان هناك ضغط من لجنة

الأحزاب حتى نختار أى اسم إلا اسم الوفد، بل انهم قالوا لنا بصراحة إذا كنتم ستتمسكون باسم الوفد فلن يوافق على الطلب.. لكننا كنا متمسكين بالاسم لأنه أولاً تراث تاريخى وطنى ثم انه يمثل فترة طويلة من جهاد وكفاح الشعب المصرى، والوفد قوة كبيرة تاريخه وميراثه، وكانت حرب أعصاب بين لجنة الأحزاب، وإبراهيم فرج ممثلنا فى اللجنة لدرجة أنه جاء يوما وقال لى لابد أن نختار اسما آخر.. لكننى تمسكت بالاسم.. وقالوا ان قانون الأحزاب ينص على انه لا يجوز لأحزاب جديدة أن تتسمى باسم أحزاب قديمة، ومن وجهة نظرى أن هذا النص بالتحديد وضع من أجل الوفد.. قلت إذن فنسميه الوفد الجديد.. هذا الوفد الجديد امتداد للوفد القديم بمبادئه وأهدافه السياسية

مستقبل الديمقراطية

وفى النهاية يختتم السيد فؤاد سراج الدين حديثه متفائلا عندما سألته عن رأيه فى مستقبل الديمقراطية فى مصر فيقول:

ربما لو سألت غيرى هذا السؤال بالتحديد فسيقول لك مستقبل سيىء لكننى بطبعى دائماً متفائل.. فى أحلك الأوقات كنت دائما أتفاءل.



المهندس إبراهيم شكرى

رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة

- □ قبل الثورة شهدت مصر ممارسة ديمقراطية خصبة وكانت للاحزاب حيويتها.
- □ بدأت ثورة يوليو بآمال كبيرة لكنها انحرفت عن الطريق.
- □ قرارات سبتمبر قضت على الديمقراطية التى بدأ بها السادات.
- □ أحزاب المعارضة تتمتع بحق الصراخ وليس لها حق المطالبة بضمانات انتخابات نزيهة
- □ المحجوب يدير مجلس الشعب بأسلوب أستاذ الجامعة.
- □ الشعب المصرى ليس قاصرا ويجب ألا يتصور أحد انه وصى عليه.
- □ الرئيس مبارك لديه فرصة ذهبية ليكون أكثر حكام مصر خلودا.



المهندس ابراهيم شكرى - رئيس حزب العمل، وزعيم المعارضة

فى هذا اللقاء يدور الحوار مع واحد من قيادات أحزاب المعارضة الذين عاصروا الحياة السياسية فى أكثر المراحل المفصلية فى تاريخ مصر السياسى، فهو عضو مجلس النواب سنة ١٩٥٠ ونائب رئيس حزب مصر الفتاة وحزب مصر الاشتراكى قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وعضو مجلس الأمة فى الفترة من ٦٣ - ١٩٦٨ وعضو مجلس الشعب دورات ٧٦، ٧٩، ٨٤ وزعيم المعارضة فى الدورة الحالية التى بدأت عام ١٩٨٧.

والمهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكى رغم الانشقاق الذى يعانى منه حزبه حاليا، ورغم الإتهامات التى توجه إليه من أنه قدم الحزب على طبق من ذهب لجماعة الإخوان المسلمين.. لا يختلف حوله اثنان من انه حاليا يعتبر من أكثر قادة المعارضة حنكة فهو يتولى زعامة المعارضة لتحالف العمل والأحرار والاخوان المسلمين والذين يشكلون نسبة لا يستهان بها فى مجلس الشعب المصرى.

دار الحوار مع زعيم المعارضة حول التجربة الديمقراطية فى مصر خاصة أنه أحد أشخاصها فى فترات ما قبل وما بعد الثورة.

وفى البداية كان تقييم المهندس إبراهيم شكرى للأحزاب المصرية فى مرحلة ما قبل ثورة يوليو حيث يقول:

لا شك أن منشأ الأحزاب السياسية فى فترة ما قبل الثورة كان منشأ وطنيا فقد عرفت الحياة السياسية فى تلك الفترة أحزابا هامة، هى الحزب الوطنى الذى تولاه فى بدايته مصطفى كامل، ثم محمد فريد، وجاءت بعد ذلك ثورة ١٩١٩ التى أدت إلى تجمع كبير عرف باسم «حزب الوفد» لأنه كان نتيجة توقيع الشعب لمجموعة تمثله للسفر للخارج للمطالبة بالاستقلال وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

حدث بعد ذلك انشقاق فى حزب الوفد أدى إلى عدة انسلاخات فى قياداته،

فكان حزب الأحرار الدستوريين، ثم جاء الانسلاخ الثانى والذى عرف بالسعديين ثم الكتلة الوفدية.. وفى وقت من الأوقات أراد القصر أن يكون له حزب فكان الحزب الاتحادى وحزب الشعب الذى حاول أن يجد له صدقى باشا قواعد شعبية لكن كان حكمه لا يتفق ورغبة الشعب.

على ضوء هذا يمكن القول بأن هذه الأحزاب بدأت بداية وطنية، فالحزب الوطنى كان يتحدث بلغة انه «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» والوفد كان يحاول أن يحقق الاستقلال عن طريق المفاوضات.. كما شهدت الأحزاب فى تلك الفترة اتجاهات إصلاحية، فعندما كان يتولى حزب ما الحكم كان يحاول جاهدا ترجمة هذه الاتجاهات إلى نواحٍ إصلاحية، فالدستوريون كانوا يحاولون القيام بأعمال يمكن أن تكون إصلاحية وذلك بالقيام بعمليات إصلاح فى القرى والريف.. والوفد فى مراحله الأخيرة تنبه إلى الأبعاد الاجتماعية التى كان لابد من توجيه الاهتمام إليها فى هذه الفترة وخاصة بعد معاهدة ١٩٣٦ فأنشأ وزارة الشئون الاجتماعية، كما شهد التعليم قفزة كبيرة، فكانت مقولة الدكتور طه حسين «العلم كالماء والهواء» وقد تولى الدكتور طه وزارة المعارف فى أواخر عهد ما قبل الثورة رغم أنه لم يكن وفديا فى بداياته، ووجوده على رأس وزارة المعارف كان له دلالة ومغزى كبيران لأنه يمثل قمة فى العلم والتنوير.

حيوية الأحزاب قبل الثورة

– ومن أهم الملامح التى وجدت قبل الثورة وربما افتقدناها فى فترة ما بعد الثورة هو أن مسئولية الحكم لم تكن مقصورة على حزب معين بل كان من الممكن أن يتولى مسئولية الحكم مجموعة من الأحزاب التى كانت تشغل المعارضة، وإن كان البعض يقول إن هذا لا يرجع إلى تحولات كبيرة فى الرأى العام بحيث يمكن أن تأتى المعارضة إلى الحكم، بل هذا كان نتاج القوى السياسية وكيف كانت تقوم ببعض التوازنات والمناورات، فقد كان هناك نفوذ للمحتل

الانجليزى وللقصر وللدوائر المالية الكبيرة والتى كانت تشكل قوى ذات تأثير فى هذه التغييرات.

لكن على أية حال كان هذا الوضع يعطى باستمرار نوعا من الحيوية للأحزاب وان كانت لا ترجع إلى تغييرات كبيرة فى تركيبة الشعب المصرى أو فى أفكاره أو فى تحولاته تتصل بتغييرات أيديولوجية بقدر ما كانت هى من اجتهادات وممارسات السياسيين.. فى مختلف الأحزاب.. أضف إلى ذلك انه كانت هناك قوى ناشئة لم تمثل فى ذلك الوقت فى مجلس النواب بصورة واضحة، وكنت - أنا - أحد القلائل الذين دخلوا مجلس النواب المنتمين إلى أحزاب غير تقليدية، وكنت أمثل حزب مصر الاشتراكى قبيل الثورة، وقد ظهرت فى هذه المرحلة داخل حزب الوفد مجموعة شباب الطليعة الوفدية كما ظهرت مجموعة شباب الحزب الوطنى الجديد داخل الحزب الوطنى.

ويواصل المهندس إبراهيم شكرى قائلا:

- لاشك أن الممارسة الديمقراطية قبيل الثورة كانت مرحلة خصبة جدا ويمكن أن أحددها تحديدا بتلك الفترة التى رفعت فيها الأحكام العرفية أو العمل بقانون الطوارئ أو الأحكام العسكرية.. وهى فترة ليست طويلة، لكنها بلاشك كانت خصبة جدا.. ففيها انطلقت الصحافة حرة وكان بعضها يتصل بالأحزاب والبعض الآخر لم تكن له صلة بالأحزاب، فقد كان هناك تعبير عن طموحات الشعب.. ويعطى المؤرخون للحياة السياسية لهذه الفترة أهمية خاصة، فالمستشار طارق البشرى أصدر كتابا عن هذه الفترة وحددها بالسنوات من ٤٥ - ١٩٥٢ وذكر فيها الأحزاب السياسية القديمة والجديدة والقوى التى كانت تتفاعل فى المجتمع فى ذلك الوقت والبرامج الحديثة التى ظهرت وذلك لما لهذه الفترة من أهمية حدثت بعد ذلك.

وتأكيدًا على خصوبة هذه الفترة لأسباب منها أن فترة الحرب التى كانت تسبقها كانت لها ظروفها من حيث الأحكام العرفية، فقد كانت فترة غير طبيعية، لكن مع انتهاء الحرب ورفع الأحكام العرفية ١٩٥٠ تزايدت فرصة التعبير وكانت هناك ممارسة هامة، فبرغم أنه كان للحكومة أن تتخذ الإجراءات،

لكن كنا نستطيع أن نلجأ إلى القضاء الإدارى لوقف هذه الإجراءات، وكانت الاستجابة لمطالبنا سريعة وقام مجلس الدولة برياسة السنهورى باشا بدور هام فى هذه الفترة رغم أن الحكومة كانت تحاول أن تجامل الملك لكن كانت الأحكام التى تصدر لابد أن تنفذ.

من هنا كانت حيوية هذه الفترة والتى كان من نتاجها التوجه الشعبى الكبير لالغاء معاهدة ١٩٣٦ والتى انتهت بأن وقف النحاس باشا فى مجلس النواب وقال باسم الأمة أبرمت المعاهدة وباسم الأمة أعلن إلغاءها.. فى واقع الأمر انها كانت فترة خصبة، ويشهد المؤرخون على ذلك، وتشهد الصحف على ذلك بما فيها من مقالات شديدة، لكن كان واضحا أن القانون يتضمن عقوبات محددة وتنفذ العقوبة بمعاملة حسنة تخفف من قسوتها.

غياب الديمقراطية

وينتقل المهندس إبراهيم شكرى ليقيم الممارسة الديمقراطية إلى المرحلة التى بدأت مع ثورة يوليو فيقول:

بدايات الثورة كانت تحمل آمالا كبيرة ويتطلع الشعب إلى التغيير فأعلنت المبادئ الستة، وكانت هناك توجهات إصلاحية يراد لها أن تتم وإن إختلفت الآراء فى التقييم خاصة بعد أن أعلنت الثورة عن لجنة لوضع دستور جديد للبلاد ثم أوقف عملها، بعد أن نادت بتنقية الصفوف داخل الأحزاب لمرحلة جديدة بدلا من إلغائها، فكانت إذن هناك محاولة لاعادة بناء الأحزاب فى جو جديد بعد أن زال جزء من المؤثرات التى كانت تلقى بظلالها وهو الملك فجاء المبدأ الأخير وهو قيام حياة نيابية سليمة.

لكن حدث فى يناير ١٩٠٣ أن صدر قرار حل جميع الأحزاب وأن يكون دستور البلاد مؤقتا لمدة ٣ سنوات لا يتضمن خلالها ممارسة حزبية أو مجلس شعبى برلمانى، وفى هذه الفترة كانت طبيعة هذا الإجراء أن أدى إلى إجراءات

أخرى اتخذت ضد بعض القيادات، وقد يكون مبرر اتخاذ هذه الإجراءات مبنيا على أساس تصحيح بعض الأخطاء التى وقعت، إنما لم يكن هناك ضمانات كافية للذين تمت محاكمتهم، فقد كانت المحاكم إما عسكرية وإما من بين أعضاء الثورة، كما كانت الأحكام غير عادية، فظروف الثورة وقراراتها كانت بعيدة تماما عن الديمقراطية.

لكن إذا نظرنا إلى الحياة النيابية فى بداية عهد عبد الناصر نجدها بدأت بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم جاءت البرلمانات وأولها برلمان ١٩٥٧ ثم برلمان الوحدة ثم الاتحاد الاشتراكى ثم مجلس الأمة عام ١٩٦٤ والذى يعتبر أول مجلس نيابى نصف أعضائه من العمال والفلاحين، مع أول نشأته كان يعتبر شيئا جديدا لأن الصورة تغيرت ولم تصبح غالبية الأعضاء من أصحاب الأراضى وأصحاب رءوس الأموال الكبيرة أو الاقطاعيين، فقد كانت غالبية أعضائه من العمال البسطاء الذين منحهم هذا المجلس فرصة التمثيل النيابى فى وقت لم يكن لهم أدنى تمثيل..

من المنابر إلى الأحزاب.. ثم نكسة

ومع بداية عهد السادات بدأ التغيير من داخل الاتحاد الاشتراكى، فكان الحديث عن وجوب ضرورة وجود آراء متغيرة داخل الاتحاد الاشتراكى، واجتهد الرئيس السادات فى ذلك لمحاولة وقف التعدد الحزبى الكبير الذى يمكن أن يحدث لو ترك الأمر بغير تحديد فى حالة تقدم ثلاثين مواطنا لتشكيل منبر سياسى، واجتهد الرئيس السادات بأن يكون هناك يسار ويمين ووسط.. وكانت الانتخابات التى أجريت عام ١٩٧٦ والتى كانت إلى حد كبير جيدة، فقد تضمنت بعض الظواهر الجديدة، فقد أبطل فيها ما سمى بالعزل السياسى، ولم يعد بالضرورة أن يكون المرشح حاصلا على شهادة من الاتحاد الاشتراكى العربى، كما نجح فى هذه الانتخابات من كانوا معزولين بل ومن حكم عليهم بعد الثورة.

والمثال على ذلك الوزير عبد الفتاح حسن الذى شغل احدى الوزارات الوفدية قبل الثورة، كما شهدت دائرة الاسكندرية ظاهرة صحية هى نجاح رئيس الحكومة ممدوح سالم الذى كان ممثلا للوسط عن الفئات، بينما نجح أبو العز الحريرى ممثل اليسار عن العمال فى نفس الدائرة.

من هنا أقول إن هذه الانتخابات تعتبر من أفضل الانتخابات التى تمت بعد ثورة يوليو مما شجع الرئيس السادات على أن ينادى بتحويل المنابر إلى أحزاب فكانت الأحزاب الثلاثة الأولى، وتم وضع قانون جديد للاحزاب حول بعض الاجتهادات التى تضمنت بعض القيود لمنع قيام أحزاب جديدة منها أنه لابد أن يكون هناك ٢٠ عضوا من أعضاء مجلس الشعب ينضمون إلى المطالبين بقيام حزب جديد، ولكن أمكن لحزب الوفد أن يحصل على ٢٠ عضوًا يناصرون قيامه وان كان لا يجمعهم توجه واحد فقد كانوا من أقصى اليسار وأقصى اليمين وممثلى التيار الدينى، لكن بعد شهور حدثت نكسة لهذا التوجه الديمقراطى، فقد شهدت هذه الفترة بعض الأحداث المؤسفة منها فصل بعض الأعضاء من مجلس الشعب مثل كمال الدين حسين والشيخ عاشور، ثم جرى بعد ذلك استفتاء للشعب للحكم على بعض البنود التى كان بعضها يمثل مطلبا شعبيا كتغيير مادة الدستور التى كانت تتحدث عن أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسى للتشريع وغيرت إلى «المصدر الأساسى» للتشريع، وفى الوقت نفسه كان هناك رجوع لعزل سياسى جديد بأن أعلن عن حرمان كل من تولى مناصب وزارية قبل الثورة من تولى مناصب قيادات الأحزاب.. ومن هنا عزلت بعض العناصر الأساسية فى الوفد مثل فؤاد باشا سراج الدين وإبراهيم فرج وعبد الفتاح حسن، وهذا الوضع كانت له جذوره فى تفكير الرئيس السادات لأنه كان يريد أن يؤسس حزبا جديدا بدلا من حزب مصر العربى الاشتراكى.. ولم يكن هذا التغيير ناتجا من أحداث حدثت فى مجلس الشعب بل كان من تلك الأحداث الهامة التى جرت فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧.

إذن فيمكن القول إن نكسة الديمقراطية فى هذه الفترة جاءت من الاجراءات التى اتخذت بعد انتفاضة ١٨، ١٩ يناير لأنها تضمنت ارجاعا للعزل

السياسى وتقييدا لقيام الأحزاب، كما كانت الحكومة ترغب فى أن تسيطر على الأوضاع فى مجلس الشعب لأنها كانت مقبلة على إبرام اتفاقيات مع إسرائيل.. لكن على صعيد حزبنا وجدت ملمحا يمكن أن نستفيد منه لأن الاستفتاء تضمن بندا أساسيا ينادى بتنقية حزبين أساسيين قبل الثورة.. وهما الحزب الوطنى القديم وحزب مصر الاشتراكى لأنهما حزبان لم يفسدا فى الحياة السياسية.. كانت هذه الجملة سببا فى تنشيط الأفكار لدى الكثيرين فى الحزب الاشتراكى خاصة أنه أعلن على الشعب أن الحزب الاشتراكى كان حركة وطنية فى ذلك الوقت بالاضافة إلى أننى كنت قد توليت منصبا وزاريا فى وزارة الزراعة واحتفلنا بمرور ٢٥ عاما على مرور قانون الإصلاح الزراعى والذى كان لحزبنا السبق فى تقديمه لمجلس النواب قبل الثورة، وعندما نفذته الثورة بعد ٩ أسابيع من قيامها انما كانت بذلك تنفذ توجه حزبنا بالقانون الذى تقدمنا به.. لكن حدث أننى لم أكن موافقا مع القائمين على حزب مصر العربى الاشتراكى فى كثير من الآراء، وظهر هذا فى جلسات مجلس الوزراء، فأدركت أن الوقت أصبح ضروريا لاعلان قيام حزبنا فتقدمت باستقالتى من وزارة الزراعة وأعلنت قيام حزب العمل الاشتراكى، خلاصة القول يمكن أن أصف فترة حكم السادات بأنها بدأت عمليا بالأحزاب وإن كانت لم تسر فى الطريق الذى كنا نرجوه لأن الأمر وصل إلى اتخاذ قرارات سبتمبر الشهيرة واختفت صحف المعارضة: الأهالى والأحرار والشعب ولم يصبح هناك أى صوت للمعارضة، كما تم اعتقال قيادات المعارضة الذين لم يكونوا أعضاء فى مجلس الشعب، كما قام مجلس الشورى باجراء انتخاباته بالقائمة المطلقة.. وهى قاعدة سيئة لم نعرفها من قبل، لذا رفضنا المشاركة فى انتخابات مجلس الشورى على هذه القاعدة.. فهذه الفترة تتميز بأنها بدايات لوجود أحزاب، لكن لم يوفق السادات فى الصبر على ما تمليه الديمقراطية من ضرورة وجود خلاف للرأى يمكن الانتفاع به وأنه يمكن للمعارضة أن تقوم بدور يقوى الحكومة والحزب الحاكم أمام جبهات أخرى تطالبه بتنازلات.. لذلك أعتقد أن صبر السادات نفد وتعجل الوضع، فقد كان يريد الوصول إلى اتفاق مع اسرائيل لقضية الجلاء عن الاراضى المصرية وتسوية القضية الفلسطينية، فوضع بذلك نفسه فى وضع غير صحيح.. فقد أراد أن يتحدث عن الفلسطينيين

ويضع حلا لمشكلتهم ولم يشاركوه فى قبوله، ولكن نقول باختصار بأنه كان له وكان عليه.

فرصة ذهبية

ويستمر المهندس إبراهيم شكرى فى شهادته ليصل إلى المرحلة المعاشة الآن فيقول عنها:

– حاليا لاشك أنه أصبح ثابتا أن الصحف الحزبية لا توجد عليها أية قيود أو رقابة، وهذا يحسب للممارسة الموجودة حاليا، وإن كانت بهذا الوضع لا تتناسب مع أوضاع أخرى.. فالانتخابات تجرى بقواعد متغيرة دوما يقصد من ورائها أن يكون هناك تحكم من الحكومة فى نتائج هذه الانتخابات.

كما يحدث تدخل شديد من الحكم المحلى ممثلا فى المحافظين الذين يعينون من الحزب الحاكم الذى يرأسه رئيس الجمهورية.. ومن هنا أصبح الوضع أشبه ما يكون بنظام الحزب الواحد وان كان بجانبه أحزاب أخرى لم تصبح بعد فى وضع مؤثر فى القرار انما تعطى صورة التعددية.

ولا شك أن حرية الكلمة الحزبية تفيد الحزب الحاكم والرئيس مبارك، خاصة فى الخارج، لكن لا يمكن أن يتصور أحد أن هناك أحزابا لها حق الصراخ ولكن ليس لها حق أن تطالب بضمانات فى الانتخابات مع أن هذه الضمانات موجودة فى الدستور.. فمن العجيب أن نطالب بالغاء قانون الطوارئ ويرفض أعضاء مجلس الشعب عن الحزب الحاكم ذلك.. إنهم يكتفون بالقول بأن قانون الطوارئ يساعد الشرطة فى القبض على الهاربين وتجار المخدرات والعملة لكنهم لا يدركون حقيقة هذا القانون.. فقانون الطوارئ يجعل الشعب فى حالة عدم استقرار وتخوف من أى إجراء يمكن اتخاذه مع أى فرد.

إذن فحالة الكلمة المسموح بها بكل أبعادها لا يمكن أن تتناسب مع الأوضاع الأخرى بل قد تسيء.. فهناك تعددية بالفعل وهذا لا ننكره، ولكن حقيقة الأمر

ليست هناك ثمرة لهذه التعددية، فنحن نحرم من ثقة الشعب التى تترجمها نتائج الانتخابات. فانتخابات ١٩٨٧ الأخيرة كان للمعارضة أصوات أكثر بكثير مما أظهرته النتائج.. وكانت الإجراءات التى اتخذت خلال الانتخابات بمثابة أمر غير مسبوق، فقد افتعلت بعض الأحداث لتبرر اتخاذ قرارات غير مشروعة بل وتم القبض على أناس لصالح الحزب الحاكم، كما أظهرت أحكام مجلس الدولة أحقية ١٨ عضوًا جديدًا فى الانضمام إلى المعارضة بالاضافة إلى أحقية ٧٨ عضوا جديدًا محل آخرين ليس لهم الحق فى التمثيل بمجلس الشعب.. إذن فلا نتصور أن تكون هذه الأوضاع هى الثمرة الحقيقية للديمقراطية. لذا فنحن نطالب بتجميع رأى الأمة كلها للمطالبة بايقاف العمل بقانون الطوارئ وضمانات أكيدة لاجراء الانتخابات تتمثل فى أن تكون تحت إشراف السلطة القضائية، كما هو موضح فى الدستور وأن تتم الانتخابات بنزاهة.. والرئيس مبارك لديه فرصة ذهبية فى أنه يمكن أن يكون أخلد حاكم لمصر إذا أرسى قواعد سليمة للممارسة الديمقراطية واعتبر نفسه رئيسا لكل المصريين ولكل الأحزاب.

تقييم الأحزاب الموجودة

وعن تقييمه للأحزاب الموجودة الآن على الساحة السياسية ونظرته لكل منها يقول؟

– بداية أستطيع القول بأن الأحزاب الحالية تعمل فى ظروف صعبة فتشكيل لجنة لإقرار حزب جديد يعتبر مصادرة لحرية تكوين الأحزاب ومصادرة لآراء وأفكار أناس قد لا تعجبهم الأحزاب الموجودة على الساحة، فقد تكون لديهم مقترحات وتصورات لا يجدونها فى الأحزاب الموجودة.. وهذا بلا شك صحيح مما يجعلنى أقول إن هناك خطأ فى ترتيب الأحزاب الموجودة مما يحدث ارتباكا فى تشكيل الأحزاب.

فى الظروف الحالية.. لا أستطيع إلا أن أؤكد على الظروف الصعبة التى تعمل فى ظلالها الأحزاب الموجودة على الساحة. لكن الجذور التاريخية التى تعود إليها

الأحزاب الحالية وخاصة التاريخ السياسى لبعض قادتها يمكن أن يعطى الناس الثقة فى هذه الأحزاب، فالناس يثقون فى قادة الأحزاب الذين يتمتعون بتاريخ ونضال بارز فى الحياة السياسية مما يزيد الثقة فى الأحزاب المعارضة.

وأستطيع أن أحدد هذه الأحزاب بحزب الوفد وحزب التجمع وحزب العمل ويمكن أن يضاف إليها حزب ليس معلنا ولكنه موجود بلاشك وهو الإخوان المسلمون، وهم متواجدون فى الشارع المصرى ولهم أنصار كثيرون فى كل انتخابات تجرى سواء دخلوا هذه الانتخابات فى صورة معلنة أو فى الانضمام لأحزاب أخرى.. فالإخوان المسلمون حركة تواجدت قبل الثورة لها تاريخها وقياداتها وأفكارها.

هذه الأحزاب الأربعة لها وضعها التاريخى والنضالى. أما الحزب الوطنى الحاكم فلا شك أنه يحمل فى طياته نوعا من الاستمرارية نتيجة للأوضاع التى صاحبت واستمرت بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لكن لم تعط الفرصة الحقيقية له فى تكوين نفسه.. فوجود رئيس الجمهورية على رأس الحزب واعتماد الحزب على هذه الحقيقة وغياب الديمقراطية تماما فى اجراءات تكوين كوادره وقياداته جعلته حزبا لا يوجد ما يربطه بالشارع المصرى، فالشىء الغريب أن يجتمع المؤتمر العام للحزب بعد أن تكونت كل مستوياته بالتعيين، وهذا الإجراء لا يعطى الفرصة لانتخاب المكتب السياسى للحزب.

إذن فكيف يمكن أن يقال بعد انتهاء مؤتمر الحزب الوطنى أنهم فوضوا الرئيس لانتخاب المكتب السياسى؟

هذا الوضع يجعل الحزب الوطنى لا يأخذ فرصته لذلك كنت أود أن يكون الحزب الوطنى نموذجا طيبا لبقية الأحزاب لأن لديه امكانيات كبيرة فى تشكيل كوادره وانتخابهم على مستويات مختلفة، فالحزب الحاكم يمكنه أن يبعد كل من لا تثبت صلاحيته وهذا ليس عيبا ما دامت أن هناك مجموعة لا تليق بمكانة الحزب.. وهذا الإبعاد لا يأتى عن طريق قيادات الحزب بل عن طريق القاعدة الشعبية التى تلفظ شخصًا وتختار آخر وبهذه الطريقة يمكن أن تشكل القاعدة

المكتب السياسى الذى يمكن أن يعطى للرئيس مبارك رأيا معتمدًا ومستندًا إلى إرادة شعبية من قواعد الحزب.

أما حزب الوفد فهو يقف حاليا فى موقف دقيق فالقيادات القديمة للحزب تتمتع بحنكة الممارسة فى الحياة السياسية والتاريخ الطويل للحزب مما يجعل الحزب يستند لهذه المزايا.. لكن طبيعة مرور السنوات وطبيعة الفجوة التى حدثت فى فترة عدم وجود الأحزاب أثناء تكوين الاتحاد الاشتراكى لم تعط الفرصة لتربية وتشكيل صفوف جديدة تعقب هذه القيادات.. وهناك شخصيات فى الحزب تستمد وجودها من تاريخ الوفد لقربها من قيادات الوفد سواء بصلة النسب أو المصاهرة أو بصلة الوراثة.

هذا الوضع أدى إلى اجتهاد جديد لضم عناصر جديدة للحزب لا تعتمد فقط على تاريخ الوفد القديم بل تعتمد على ما تقدمه هذه العناصر من أفكار وتصورات جديدة، وهذا ينطبق تقريبا على حزب العمل.

وعن حزب العمل الذى يقوده فيقول المهندس إبراهيم شكرى:

بكل الصدق كانت طريقتى فى ضم أعضاء جدد للحزب أن فتحت أبواب الحزب دون أن أتحرى عن اتجاه العضو قبل انضمامه لنا لكن كنا نطالب كل عضو جديد أن يؤمن ببرنامج الحزب وأفكاره وأن يكون مخلصا لمبادئه.

نحن من أكثر الأحزاب حرصا على تنفيذ قاعدة الانتخابات فى كل قواعد الحزب وهو ما ظهر فى الانتخابات الأخيرة للحزب وما اعترف به المنشقون عنه فقد اعترفوا بأن الانتخابات على مستوى الحزب لم تتشكل على أساس المجموعات أو الشللية، وهذا يعتبر فى صف الحزب وليس ضده.

لقد حرصنا على فتح النوافذ والأبواب كى نكون مستعدين لضم أكبر عدد من أعضاء الحزب يؤمنون بأفكارنا وهى أفكار لا نراها إلا توجهات لشعبنا الذى نعتبره شعبا متدينا بطبعه لا يؤمن بالعنف بأى شكل من الأشكال ولا يميل إلى التطرف بطبيعته وهو أيضا محافظ على وحدته الوطنية رغم الأغلبية الكبيرة للمسلمين.. إلا أن الأقباط يشعرون بأنهم متمتعون بحريتهم وحقوقهم

ولم يتعرضوا على مدار التاريخ لأية مضايقات كما يحدث فى البلاد الأخرى.

وبدأ اهتمامنا بالمحافظة على الوحدة الوطنية منذ أن بدأ حزبنا فى شكل حركة مصر الفتاة وكنا نشجع الشباب على القيام بأداء الصلاة إذا كان مسلما أو مسيحيا، يحاول أن يراجع نفسه.. ماذا قدم لوطنه وضرورة الاعتماد على النفس «لا تلبس إلا ما صنع فى مصر ولا تأكل إلا ما انتج فى مصر وإذا لم تجد فعريا»

كنت أعرف أن هذه الصورة التى مارست فيها العمل السياسى ستجلب علىَّ الكثير من المتاعب.. وفى وقت من الأوقات دارت تساؤلات: هل الحزب مفتوح لكل المصريين أم مقصور على الذين كانوا فى مصر الفتاة.. فقلنا إنه لكل المصريين، فتعالت الصيحات بأن هناك نوعًا من التمييز لتلك المجموعة التى كانت فى مصر الفتاة وأطلق عليها الحرس القديم، وتمكن هؤلاء فى المؤتمر الرابع للحزب أن يبعدوا الكثير من العناصر الجيدة التى لم يكن لها ذنب إلا أنها كانت ضمن عناصر مصر الفتاة وهى عناصر تشرف أى حزب من الأحزاب، لكن تم ابعادهم عن الحزب بطريق الديمقراطية، فالعناصر الجديدة رأت ألا تجعل هؤلاء فى مواقعهم وهو ما تم تصحيحه فى المؤتمر الخامس حيث تم عودة جزء ممن تم ابعادهم فى حين غضب الجزء الآخر ودعوا إلى تكوين ما يسمى بحزب مصر الفتاة لإعادة إحياء ما كانت عليه مصر الفتاة من تقاليد، لكننا رأينا أن العكس هو الصحيح أن تفتح الأبواب والنوافذ وأن تكون حركة الديمقراطية دائرة داخل الحزب لأن فاقد الشىء لا يعطيه، وأننا إذا دعونا إلى الديمقراطية لبلدنا فالأولى أن ندعو بها داخل حزبنا وان كانت متعبة لنا.

أما عن حزب التجمع فهو يضم فى صفوفه الكثير ممن توافرت لهم فرص العمل السياسى لمدة طويلة والحزب يتمتع بأن قياداته تتصل بالطبقة العاملة ويعتبر قائده خالد محيى الدين من الشخصيات التى تحوز إحترام الكثيرين رغم اختلاف وجهات النظر.. ونظرًا لعدم وجود أحزاب للناصريين والشيوعيين أمكن لهؤلاء أن يدخلوا حزب التجمع ويكون لهم نصيب فى نشاطه.. وعلى ضوء هذا حاول الحزب أن يحافظ على ايديولوجية وانتفع بالوضع الايديولوجى السائد فى العالم دون أن تكون بينه وبين الأحزاب فى العالم معاهدات أو اتفاقيات.

فالتماثل فى التوجهات يعطى له قوة ومساندة فى توجهاته وتيسيرات فى بعض وسائله، فمثلا تحصل جريدة الأهالى لسان حال الحزب على نصيبها من الورق الذى يستورد من الاتحاد السوفيتى بثمن قد لا تستطيع الصحف الأخرى أن تحصل عليه بنفس الثمن.. على أية حال حزب التجمع له تقديره وإحترامه، ورغم أننا نختلف معه فى توجهاته، فنحن نرى أن مصر فى وسط الأمة العربية والشعوب الإسلامية لابد أن يكون ما يميزها هو ما يجمع الشعوب العربية والإسلامية.

يقول المهندس إبراهيم شكرى مما لاشك فيه أن حزب الأحرار انتفع بالتقسيم العشوائى أو الاجتهادى الذى قسمه الرئيس السادات فى ضرورة وجود أحزاب يمين ويسار ووسط فاختار مصطفى كامل مراد الذى كانت له مواقف وأفكار ليبرالية أثناء الثورة، كما كان فى وقت من الأوقات وكيلا لمجلس الأمة، وعندما اختير أن يكون ممثلا لمنبر اليمين انتفع بالفرصة التى قدمها الرئيس السادات وليصبح أحد ثلاثة أحزاب بدأت بها الحياة الحزبية فى مصر، ولا شك أن هذا يعطى نوعا من الشعبية بل والاستمرارية رغم الصعوبات التى يقابلها حتى من داخل قيادة الحزب التى تحاول مزاحمته فى قيادة الحزب، لكنه استطاع أن يستمر.

فى إعتقادى لو تغيرت ظروف تكوين الأحزاب واتيحت الفرصة كاملة أمام حرية تكوين الأحزاب فيصبح على مصطفى كامل مراد أن يراجع الموقف ككل، هل من المصلحة أن يستمر فى وضعه الحالى أم ينضم إلى أحزاب أخرى ستظهر على الساحة أو أحزاب موجودة، فالأمر لن يصبح تعددية حزبية بأسماء شخصيات قيادية معروفة، بل لابد من إيجاد القواعد الحزبية التى يستند عليها الحزب.

جذب الأغلبية الصامتة

ويحدد زعيم المعارضة الدور المطلوب من أى حزب معارض، وهل تقوم أحزاب المعارضة المصرية بدورها فيقول:

فى إعتقادى انه إذا لم تكن أحزاب المعارضة قد قامت بالدور المطلوب منها، فإنها شغلت بأساسيات يجب أن تتوافر لديها أولاً لكى تقوم بهذا الدور. البعض يقول إننا لم نقدم دراسات كافية فى الكثير من المشاكل.. لكن كيف نقدم هذه الدراسات ونحن لا نستطيع أن نحصل على المعلومات اللازمة، فمثلا موضوع الدعم طلبنا معلومات من وزارة التموين لكن لم تقدم لنا شيئا.

إذن فكيف نقدم دراسة موضوعية وواقعية إن لم تكن لدينا الأرقام الصحيحة والتى تعتبرها الحكومة والحزب الوطنى بأنها أرقام سرية لا يجوز الاطلاع عليها.

نحن نحارب لنحصل على أساسيات ضمان استمراريتنا وتواجدنا، لكن لم نتأخر أبدًا عن إعطاء الرأى فى كل المشاكل التى تواجه مصر.

وليس هذا هو الدور الهام للمعارضة وانما الدور هو كيف نعطى الفرصة الكاملة للشعب كى يتفاعل ويتحرك.. النجاح الأكبر هو أن نجذب الأغلبية الصامتة غير المشاركة إلى أن تتحرك وتشارك.. وهذا أمر هام صعب وسهل للمعارضة.

وصعوبته تأتى من تصور البعض أنه يستطيع ذلك من خلال فكره وحده ورأيه وحده، لكن الأمر يتطلب بدايةً إتاحة مناخ صحى ثم قرارات تمس الشعب ويحس من خلالها أن هناك قدوة صادقة أمامه فيتحرك من صمته.

أما الآن فالنظرة السائدة هى ما يعود على الفرد من نفع ومصلحة ذاتية فنحن الآن أصبحنا أفرادًا وليس مجموعات تتحرك وتتفاعل، ومن هنا فإن القرارات الصحيحة فى تاريخ مصر هى التى حركت وأنتجت، فقرار العبور

١٩٧٣ جعل الشعب كله يلتف حول هدف واحد رغم الموقف الضعيف للرئيس السادات عقب توليه السلطة بعد وفاة عبد الناصر.

إن مسئوليتنا أن نهيىء المناخ الصحى للديمقراطية، وهذا الأمر ليس فى أيدينا لكن علينا أن نطالب به وننبه وبقوة فى بعض الأحيان إلى النتائج السلبية التى يمكن أن نجد أنفسنا أمامها إذا تغافلنا عن حقيقة الأمور، الشعب المصرى ليس شعبا قاصرا ولا يمكن أن نتصور أن هناك من يكون وصيا عليه فلتُعط الثقة للشعب كى يقول كلمته فهو يحس إحساسا طيبا فى أى اتجاه صحيح وهذه حقيقة فعندما أخذ الرئيس مبارك قراره بعزل زكى بدر وزير الداخلية السابق كان لهذا القرار مردود طيب على الرئيس مبارك وعلى الشعب بأكمله، فهذا الوزير كان يسىء إلى عمله كمحافظ على الأمن.

إطلاق تكوين الأحزاب

وعن المطلب الذى ينادى بتكوين أحزاب سياسية جديدة وما يتردد من أن الأحزاب الموجودة ما هى إلا صحف.. يقول المهندس إبراهيم شكرى:

أنا مع إطلاق تكوين الأحزاب كحق دستورى موجود، ولا أعتبر أن هذه الأحزاب يمكن أن تؤثر سلبا على أى حزب جاد موجود على الساحة فإذا تهيأت بالفعل فرص التعبير فستجد الأحزاب الموجودة حاليا أنصارا جددا.

عندما قررت لجنة الأحزاب إعلان حزب العمل الاشتراكى بعد توافر كل الشروط سجلنا كلمة للجنة الأحزاب شكرناها على موافقتها على قيام حزب العمل، لكننا سجلنا أيضًا أننا سنعمل على إلغاء هذا القانون لأنه يتعارض مع القواعد الموجودة فى الدستور.

أما ما يقال من أن الأحزاب الموجودة ما هى إلا جرائد فيرجع إلى أن لأحزاب المعارضة حرية الصياح لكن ليس لها حرية الحركة.. وهذه ظاهرة وليست حقيقة. لكن لو أعطيت أحزاب المعارضة حقها فى التحرك وتمت إزالة

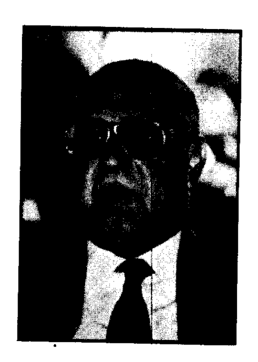
جميع القيود كقانون الطوارئ لأصبح لنا وضعنا الأفضل لكن تصور مدى الحركة التى نتحرك بها فى ظل قانون الطوارئ، فإذا رغب حزب فى أن يعقد اجتماعا فلابد أن يحصل على موافقة الجهات الأمنية وأن يكون الاجتماع فى مبنى لا فى الشارع، لكن الأصل أن يكون الاجتماع عاما يمكن أن يعقد فى سرادق بالشارع.

من هنا أقول إن توجيه هذا الاتهام يعتبر ظلما للأحزاب لكن توصيفها لا يتعدى إلا أن تكون ظاهرة نتجت من تقييد وعدم تمتع الأحزاب بالكثير من المزايا المتوافرة لحزب الحكومة.. وأبسط مثال على ذلك حرمان الأحزاب من التعبير عن نفسها فى الاذاعة والتليفزيون وهما من أخطر الوسائل الاعلامية رغم أن لدينا صحفا للتعبير عن آرائنا.

جبهة وطنية

وحول الدعوة التى تنادى بها أحزاب المعارضة لتشكيل جبهة وطنية يقول زعيم المعارضة:

- نحن نرى أن التغيير فى الأسلوب الذى تمضى به الأوضاع فى البلاد مع استمرار العمل بقانون الطوارئ وتزييف الانتخابات أصبح أمرًا لايهم الأحزاب فقط بل يؤثر فى مستقبل البلاد.. من هنا فنحن نعمل على تجميع الآراء حول الحد الأدنى من المطالب والتى تنحصر فى المطالبة بايقاف العمل بقانون الطوارئ وضرورة إيجاد ضمانات أكيدة لإجراء انتخابات نزيهة والغاء قانون الأحزاب.. ومن هنا تعطى الفرصة لكل من لديه رأى يمكن أن يعبر عنه.. ومن هنا أيضًا جاءت المطالبة بتشكيل جبهة وطنية من الأحزاب لتجميع الآراء حول هذه المطالب وهى طريقة شرعية وقانونية تتفق مع القوانين، وكل ما نطلبه أن يصغى الرئيس مبارك لمطالب الشعب فى ذلك، وأن يتجاوب معها أفضل من ترك الأمور لمزيد من التدهور الذى يمكن أن يحدث لو فاجأتنا أحداث سلبية.



الدكتور صبحى عبد الحكيم

رئيس مجلس الشورى الأسبق

- الكفاءة التشريعية لاتكتمل إلا بوجود مجلس الشورى مع مجلس الشعب.
- إغتيال السادات حال دون تعديل الدستور.
- التركيبة الحزبية الحالية لاتمثل جميع التيارات السياسية فى مصر.
- الممارسة الديمقراطية قبل الثورة تخللتها سلبيات كثيرة.
- ظروف الثورة فى مهدها فرضت ضوابط وقيودا على الحياة الديمقراطية.
- السادات يرجع إليه الفضل فى فتح الباب لإرساء حياة ديمقراطية.
- مبارك عمل على تعميق الممارسة الديمقراطية وحرية الصحافة.



الدكتور صبحي عبدالحكيم - رئيس مجلس الشورى الأسبق

الدكتور صبحى عبد الحكيم.. رغم دراساته وأبحاثه العلمية الكثيرة التى بدأت منذ تخرجه فى كلية الآداب قسم جغرافيا فى عام ١٩٤٩ ورغم مشغوليات المناصب الوظيفية من كرسى الأستاذية بكلية الآداب إلى عمادة نفس الكلية ثم نائبا لرئيس جامعة القاهرة، ورغم رئاسته وعضويته لأكثر من عشرين جمعية ومجلسا ومركز علميا ورغم إنتاجه الغزير من الكتب والبحوث والمقالات والأطالس والخرائط. رغم كل هذا الرصيد الأكاديمى الضخم فإن هذا لم يمنعه من المشاركة فى العمل الوطنى، وكانت له فيه مسيرة طويلة بدأت منذ كان طالبا جامعيا، ونجح فى أن يزاوج بين قدراته العلمية وبين العمل السياسى الذى بدأ مشواره الرسمى منذ أوائل الستينات. كعضو فى الاتحاد الاشتراكى ثم أمين مساعد للشباب.. وكان أحد مؤسسى الحزب الوطنى، ثم أصبح أمينا للشباب فى الأمانة العامة للحزب ثم عضوا فى مجلس الشورى فى أوائل إنشائه وانتخب رئيسا للمجلس خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦.

وكان لابد أن تمثل هذه التجربة العريضة والثرية فى العمل السياسى الوطنى معظم محطات هذا الحوار مع الدكتور صبحى عبد الحكيم الرئيس الأسبق لمجلس الشورى المصرى.

صلاحيات مجلس الشورى

* ومن خلال خبرته الطويلة يشرح فى البداية دور مجلس الشورى فى الحياة التشريعية فى مصر فيقول:

– إن فكرة إنشاء مجلس الشورى أول مانشأت كان الهدف منها إنشاء مجلس برلمانى ثان على غرار مجلس الشيوخ المصرى فى الماضى لأن الحياة البرلمانية التى تعتمد على مجلسين فى البرلمان أفضل بكثير من التى تعتمد على مجلس واحد، فمعظم بلاد العالم حاليا والعريقة منها فى الديمقراطية لبرلماناتها مجلسان وليس

مجلسا واحدا.. والتجربة البرلمانية المصرية الحديثة التى بدأت سنة ١٩٢٤ بدأت بمجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ.. فحينما نشأت فكرة انشاء مجلس الشورى كان الهدف انشاء مجلس برلمانى ثان له مختلف الصلاحيات البرلمانية والتشريعية، ولكن انشاء هذا المجلس لقى مقاومة من بعض العناصر وبصفة خاصة من مجلس الشعب.

وحينما قام مجلس الشورى باختصاصاته المنقوصة كان المسئول عن هذا هو مجلس الشعب الذى شارك فى صياغة الاستفتاء المعد للدستور وصياغة قانون مجلس الشورى نفسه قبل ان يقوم مجلس الشورى والمطلع على مضابط مجلس الشعب حينما أثيرت هذه القضايا يدرك تماما أنه كانت هناك مقاومة شديدة من مجلس الشعب بصفةعامة لاقامة مجلس ثان.

وكان الرئيس السادات متحمسا للفكرة، وكان يهدف إلى إنشاء مجلس له كل الصلاحيات، ونجح فى الحصول على موافقة مجلس الشعب على فكرة انشاء المجلس. وكانت وجهة نظره أن يقوم المجلس أولا وبعد ذلك يمكن أن يستكمل صلاحياته إذا أثبت جدراته ووجد الترحيب من الرأى العام، وكانت النية متجهة بالفعل لاجراء تعديل فى الدستور فى صيف ٨٢ لإعطاء مجلس الشورى الصلاحيات التشريعية، ولكن حالت الظروف دون تعديل الدستور بسبب اغتيال الرئيس انور السادات.

وحينما قام مجلس الشورى كان السؤال الذى يتردد من بعض الدوائر عن أهمية قيام هذا المجلس وضرورته.

الآن وبعد مسيرة مجلس الشورى فى السنوات التسع أوالعشر الماضية أصبح السؤال الذى يتردد الآن.. لماذا لايحصل مجلس الشورى على صلاحياته التشريعية كاملة وغير منقوصة؟

والواقع ان دور مجلس الشورى فى التشريع الآن دور استشارى وهو دور قاصر ولابد من أن تستكمل صلاحياته التشريعية.

وكل مشروع قانون ينبغى أن يتم إقراره من المجلسين معا.. لا أن يؤخذ رأى

مجلس الشورى فى عدد محدود من مشروعات القوانين والتى يقال لها.. القوانين المكملة للدستور قبل عرضها على مجلس الشعب الذى يملك وحده كل الصلاحيات فى إقرار هذه القوانين بصرف النظر عن رأى مجلس الشورى.

مصداقية التجربة الديمقراطية

* سألت الدكتور صبحى عبد الحكيم: هل ترون أن الاحزاب السياسية القائمة الآن تمثل كافة التيارات.. وهل ترون أن عدم ظهور أحزاب تمثل بعض التيارات تهدد مصداقية التجربة الديمقراطية؟

- ليس هناك شك أن التركيبة الحزبية الحالية لاتمثل جميع التيارات السياسية فى مصر، فهناك بعض التيارات لاتمثلها الاحزاب الحالية.. هناك التيار الاسلامى تمثيله الآن يتم من باب خلفى، وهناك التيار الناصرى إذا صح أن نعتبر أن هناك تيارا يسمى بالناصرية، وإن كنت أعتبر أن اليسار بصفة عامة الذى حاول حزب التجمع أن يحتويه ويضمه بحكم اسم الحزب نفسه إلا أن هناك بعض العناصر مازالت تشعر أن حزب التجمع ليس المظلة الكافية لكى يضم مختلف التيارات السياسية اليسارية.

ولكى أحكم على مصداقية التجربة الديمقراطية لابد أن أتابع تطورها، فنحن نعرف أنه كان لدينا النظام الشمولى وهو السبب فى التنظيم السياسى الواحد وهو الاتحاد الاشتراكى، ثم أنشئت لجنة تنظيم العمل السياسى التى انشأت المنابر كخطوة تمهيدية لتعدد الرأى، ثم بسرعة تحولت المنابر إلى أحزاب وبدأت الاحزاب الثلاثة الأولى تمارس نشاطها الحزبى على الساحة السياسية وهى احزاب الأحرار والتجمع ومصر الذى أصبح فيما بعد الحزب الوطنى، ثم طرأت متغيرات على التركيبة الحزبية فنشأ حزب العمل، ثم إنضم إلى الحياة الحزبية حزب الوفد الجديد، ثم حزب الأمة الذى نشأ بحكم قضائى.

وهذه هى الستة الأحزاب الموجودة حاليا، وأنا لاأعتقد أن الأحزاب الحالية تعبر تعبيرا كافيا عن مختلف التيارات السياسية، ولكن التجربة الديمقراطية

تتضح بالتدريج، ونضج هذه التجربة يتطلب بعض الوقت ويتطلب تعميق الممارسة، وأنا لا أستبعد أنه فى المستقبل القريب ستستكمل التركيبة الحزبية لتضم التيارات الأخرى.

مقارنة ظالمة

* وكشاهد على أكثر من عصر وأكثر من تجربة شارك فيها عن قرب ورصدها يرد الرجل على كل من يقول إن الممارسة الديمقراطية قبل ثورة يوليو كانت أفضل وكانت أكثر حيوية، وعن البعض الآخر الذى يقول ان ذلك لم يكن صحيحا.. كشاهد على التاريخ يقول الدكتور صبحى عبد الحكيم:

- هذا القول فيه إجحاف للممارسة الديمقراطية فى الوقت الحاضر.. الممارسة الديمقراطية قبل الثورة كانت تتخللها سلبيات كثيرة ولننظر إلى تشكيل الوزارات منذ دستور ٢٣ وحتى قيام ثورة ٥٢ وكيف كانت الحياة الحزبيةوالممارسة الديمقراطية تفرزان حكومات.. كثير من السلبيات تخللت هذه الممارسة بدليل أن حزب الوفد الذى كان يتمتع حقيقة بالأغلبية لم يقدر له أن يصعد إلى كرسى الحكم إلا لفترة محدودة هى حصيلة فترات قصيرة متقطعة ومتباعدة خلال مايقرب من ٣٠ سنة.

من ناحية أخرى كانت الصحافة حرة، ولكن هناك قصصا كثيرة عما كانت تتعرض له الصحافة من مصادرة وعما كان يتعرض له بعض الصحفيين من اضطهاد، فمن الظلم أن نقارن الحياة الحزبية والديمقراطية فى الوقت الحاضر بمثيلتها قبل الثورة، ولكن يبدو أن لدينا حنينا إلى الماضى باستمرار ونعظم الماضى أكثر مما ينبغي، ولكن يجب أن ننظر للماضى أيضا نظرة تقييمية موضوعية إذا أردنا أن نقارن بينه وبين الحاضر.

الصحافة صيغة محيرة

* وحول المطالبة بالغاء إشراف مجلس الشورى على الصحف يقول رئيس مجلس الشورى الأسبق:

- إن صيغة الصحافة المصرية صيغة محيرة حقيقة والتوصل لصيغة مقبولة من جميع الأطراف أمر صعب، فالصيغة الحالية رغم ما فيها من قصور فإنها على الأقل مرحليا تسد فراغا وتعالج مشكلة حلها الفورى ليس سهلا، هناك من ينادى بتمليك الصحف، فما هى الصيغة التى نستطيع ان نملك بها هذه الصحف للشعب؟ والذى ينادى بتمليكها للعاملين فهذا الأمر ليس سهلا، وذلك لأن الهياكل المالية لمعظم هذه المؤسسات هياكل ليست سوية، فلمن تملك، ومن يرغب فى تملك مؤسسات هياكلها المالية بحاجة إلى إصلاح جذرى؟

ولا يمكن أن نصيب الحياة الصحفية فى مصر بأى هزة تحرم القارئ المصرى من أن يجد صحيفته المفضلة كل يوم فى إنتظاره، وأنا مع الصيغة الحالية مرحليا إلى أن نعثر معا من خلال حوار إلى صيغة أفضل، وهناك ما يتردد اليوم من أن نقابة الصحفيين تحاول أن تطرح صيغة الصحافة الحالية للحوار بهدف تعديل قانون سلطة الصحافة.

والحوار أمر محمود، ولعلنا نستطيع من خلاله أن نتوصل إلى صيغة أفضل من الصيغة الحالية، ولا أستطيع أن أدعى أن الصيغة الحالية هى الصيغة المثلى، ولكن فى الوقت الحاضر هى تؤدى الهدف الذى قامت من أجله.

ثلاثة عهود

* أيضا كشاهد على العصر.. يقيم الدكتور صبحى عبد الحكيم الديمقراطية فى العهود الثلاثة لثورة يوليو: عبد الناصر- السادات- مبارك؟ قائلا:

- الديمقراطية تتمثل: أولا فى حياة برلمانية سليمة، ثانيا صحافة حرة، وثالثا حرية رأى بصفة عامة.

وظروف الثورة فى عهد عبد الناصر ترتب عليها بطبيعة الحال وهذه طبيعة الثورات فى مهدها ان تكون هناك ضوابط وقيود على الحياة الديمقراطية.

أما مرحلة السادات فهى مرحلة الإنتقال، فالسادات يرجع إليه الفضل بطبيعة الحال إلى فتح الباب لإرساء حياة ديمقراطية.. فهو الذى نادى بالمنابر وهو الذى قام بتحويلها إلى أحزاب وهو الذى بدأت فى عصره التعددية الحزبية وبدأت فى عصره حرية الصحافة، أما فى عصر مبارك فكان تعميق الممارسة الديمقراطية وحرصه على حرية الصحافة والمسألة تمشى بالتدرج.. وأعتقد أن التدرج فى هذا أمر محمود.

* إذن فكيف ننظر إلى مستقبل الديمقراطية فى مصر على ضوء مؤشرات الحاضر؟

- إذا تابعنا منحنى تطور الديمقراطية فسنجد أنها سوف تفرض نفسها فرضا وسوف تنضج بالتدريج ولن يستطيع الحاكم يوما ما أن يكبح جماح هذا المد الديمقراطى.

النضج التشريعى

* وللدكتور صبحى عبد الحكيم رؤية خاصة للذين يرون أن هناك إزدواجية فى عمل مجلس الشعب والشورى فيقول:

- لو استرشدنا بتجارب الدول المختلفة نجد أن الحياة البرلمانية التى تقوم على مجلسين داخل البرلمان هى الصيغة السائدة وهى الطبيعة التى تكفل الكفاءة التشريعية، فوجود مجلس الشورى إلى جوار شقيقه مجلس الشعب يشارك مشاركة حقيقية وفعالة فى العملية التشريعية لأننا من خلال التجربة نحس أن العملية التشريعية لاتأخذ حقها من النضج إذا انفرد بها مجلس واحد، أما إذا شارك هذا المجلس مجلس آخر فان القوانين تصدر أكثر نضجا وأكثر كفاءة.

ويواصل قائلا: لقد آن الأوان خاصة ونحن لنا تجربة سابقة عندما كان هناك مجلس نواب ومجلس شيوخ، ومجلس الشيوخ قام بدور مجيد فى الحياة البرلمانية المصرية، وكان يحاول باستمرار أن يحقق توازنا فى العملية التشريعية مع مجلس النواب، وأنا فى تصورى أن مجلس الشورى يستطيع أن يحقق بعد تجربته فى السنوات العشر الماضية هذا التوازن التشريعى مع مجلس الشعب.

تقييم فى ضوء الصلاحيات

* ويحدد الدكتور عبد الحكيم أهم انجازات مجلس الشورى خلال السنوات العشر الأخيرة قائلا:

– مجلس الشورى حينما نقيم انجازه فينبغى أن نقيمه فى ضوء صلاحياته الدستورية وإلا فقد ظلمناه. ففى ضوء صلاحياته الدستورية المنقوصة فمجلس الشورى أنجز وانجز الكثير كان المجلس يتصيد القضايا والمشكلات القومية.. كما يجتهد فى البحث عن قضايا يناقشها فى ضوء نص دستورى قاصر، والمراجع لتقارير مجلس الشورى خلال الست السنوات التى كان لى شرف رئاسته خلال الفترة من (٨٠–٨٦) يجد أن مجلس الشورى قدم (٤٠) تقريرا تغطى أهم القضايا والمشكلات القومية، والمراجع لهذه التقارير والتوصيات فى آخر كل تقرير يدرك تماما أن الحلول المقترحة هى حلول ناجحة لكثير من مشكلاتنا ونحن نحاول أن نردد هذه التوصيات، وتحاول الاجهزة التنفيذية أن تدور حول هذه التوصيات فى مختلف القضايا.

مجلس الشورى على سبيل المثال أول تقرير له سنة ٨١ كان عن تخطيط القوى العاملة وعلاقتها بسياسة التعليم والتدريب، هذا التقرير الأول فى حياة مجلس الشورى لم يستطع أحد حتى الآن أن يضيف لهذه القضية جديدا لما وضعه مجلس الشورى سنة ١٩٨١.. وهذا مجرد مثال. وقضية التضخم والأسعار والدعم.. مجلس الشورى وضع فيها تقريرا بسنة ٨٢ أنا أعتبر أن هذا التقرير مفخرة لمجلس الشورى لأن ما ورد فى هذا التقرير من توصيات لو أخذت بها

الحكومة منذ صدور هذا التقرير لما تفاقمت أزمتنا الاقتصادية بالشكل الذى تفاقمت به الآن. وضع مجلس الشورى أيضا تقارير عن البيئة مضمون هذه التقارير هو الذى تردده كل الهيئات وكل الاجهزة والحكومة الآن؟

إن الكثير من هذه الأبحاث قد نفذ وكثير منها قيد التنفيذ وتسعى السلطة التنفيذية لتنفيذه، وهناك حقيقة وهى أن مجلس الشورى لا يستطيع أن يعلن عن نفسه أكثر مما تعلن عنه أجهزة الإعلام.

صورة من صور الديمقراطية

* وأسأل الدكتور صبحى عبد الحكيم : فى تقديركم هل ترون أن النظام النيابى فى مصر هو تطبيق سليم للممارسة الديمقراطية الآن؟ وهل ماتشهده مصر الآن تعددية حزبية أم ديمقراطية حقه؟؟

– يجيب: لا.. ليس هناك شك فى وجود قصور وملاحظات كثيرة، ولكن لكى أكون منصفا أستطيع القول بأن هناك بعض الصعوبات التى تعترض هذه العملية.. إستغراق السلطة التنفيذية فى حل المشاكل الآنية والمتجددة يجعل التفكير الاستراتيجى بعيد المدى فى بعض القضايا أمرًا صعبا، وهذه مسألة مهمة جدا.

إن التعددية الحزبية صورة من صور الديمقراطية والديمقراطية أمر نسبى وليست أمرا مطلقا، فالديمقراطية المصرية فى الوقت الحاضر هى محصلة التركيبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المصرى وليس هناك شك فى أن كل مستوى من مستويات النمو والتنمية يترتب عليه مستوى آخر من الممارسة الديمقراطية.

الانتخابات مشكلة معقدة

* ويرد الدكتور صبحى عبد الحكيم على أحزاب المعارضة التى تنادى دائما بأن يكون الانتخاب بالقائمة الفردية وليس بالقائمة المطلقة؟؟

- فيقول: المشكلة أصبحت معقدة للغاية.. لأننا خضنا تجارب كثيرة، بدأنا بالانتخاب الفردى فى أول الأمر ثم دخلنا إلى القائمة المطلقة ثم القائمة النسبية ثم الجمع بين القائمتين النسبية والمقاعد الفردية، وبعد ذلك دخلنا فى تجربة المقاعد المخصصة للمرأة وعدلنا عنها لمخالفتها الدستورية.

والمشكلة أننا نحاول أن نعدل القانون فى ضوء النص الدستورى الذى وضع سنة ١٩٧١ فلابد أن تتسق القوانين الجديدة مع هذا النص الدستورى.. والا اضطررنا الى تعديل الدستور.. من هنا تأتى الاشكالات الدستورية فى القوانين التى تصدر فى ضوء نص دستورى قديم.. وضع فى ظروف تختلف عن الظروف الحالية.

فالتركيبة بأكملها فى حاجة لأن تكون سوية ومتسقة مع بعضها البعض. النصوص الدستورية مع القوانين التى تنبثق منها.

وأنا أعتقد أننا فى سبيلنا إلى هذا.. والرأى العام الآن مهيأ والساحة السياسية مهيأة للإقدام على تطوير صيغة الانتخابات الحالية، وأعتقد أن صيغة المقاعد الفردية حاليا هى الصيغة المرجحة لدى الرأى العام فى مختلف جوانب حياتنا السياسية.

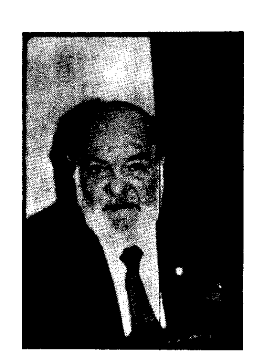
الأحزاب والدور المطلوب

وعن الدور الذى تقوم به الاحزاب يقول د . صبحى عبد الحكيم:

أنا شخصيا أرى أن الدور الذى تقوم به هذه الاحزاب لايشفى غليل المواطن الذى يتوق لممارسة سياسية أكثر كفاءة وأكثر نضجا.. أنا أعتقد أن المواطن المصرى سوف يلعب دورا خفيا فى الضغط على هذه الاحزاب وما يستجد منها فى المستقبل القريب.. لكى تنضج التجربة الحزبية أكثر مما هى عليه الآن، فعلى سبيل المثال الحزب الوطنى ما زال متأثرا بأنه وريث الاتحاد الاشتراكى فى بعض تصرفاته وهذا أمر طبيعى، فالتطور لايحدث دفعة واحدة ولكن بمرور الوقت أتعشم أن الحزب الوطنى من خلال الممارسة يتخلى عن بعض هذا التأثر وينطلق إلى ممارسة حزبية كاملة.

أما حزب الوفد.. القديم والجديد فى آن واحد هناك تراث يحرص عليه حزب الوفد الجديد ولكن المناخ غير المناخ وعلى حزب الوفد الجديد أن يدرك أبعاد المناخ المصرى الجديد.

وبالنسبة لحزب التجمع فيضم رؤساء بلا قواعد.. وحزب العمل.. تركيبة ليست ثابتة، ولكن تشهد من آن إلى آخر بعض المتغيرات التكتيكية. وهناك الأحرار - حزب يحاول جاهدًا أن يثبت وجوده على الساحة الحزبية.



مصطفى كامل مراد

رئيس حزب الأحرار

- □ القوانين التى صدرت فى فترة عبد الناصر لأسباب ثورية سارية حتى الآن.. وهذه هى المشكلة.
- □ أحزاب المعارضة حصلت على ٣٠٪ من أصوات الناخبين رغم التزوير.
- □ المعارضة لاتساهم فى صنع القرار السياسى ولا يمكن أن تصل إلى السلطة.
- □ نطالب باطلاق حرية الأحزاب واصدار الصحف.
- □ الإرهاب ليس ظاهرة ولا يمثل أى خطر على النظام فى مصر.
- □ قانون الطوارئ أكثر ما يهدد الديمقراطية فى مصر.
- □ نقدر الرئيس مبارك ونطالبه باجتماعات مستمرة مع رؤساء الأحزاب.



مصطفى كامل مراد - رئيس حزب الأحرار

مصطفى كامل مراد.. رئيس حزب الأحرار له تاريخ قديم فى الحياة السياسية بدأ مع ثورة يوليو كأحد ضباط الجيش الذين عملوا مع الثورة.. وكان قد حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية عام ١٩٤٨ ودبلوم معهد العلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٠ وبدأ يشغل عددا من المناصب الإدارية الهامة كمدير مكتب وزير التربية والتعليم.. ورئيس مجلس إدارة شركة الملابس والمهمات المصرية، ورئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للقطن، ثم الشركة الفرعونية للملاحة المصرية الأمريكية للنقل والشحن، ثم رأس غرفة القاهرة التجارية.

وقد حصل مصطفى كامل مراد على ميدالية فلسطين عام ١٩٤٩ وميدالية محمد على فى نفس العام ونوط الجدارة الفضى عام ١٩٥٦ ونيشان التحرير ونيشان الجلاء ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى والوشاح الأكبر للاستحقاق من المانيا الغربية فى سنوات مختلفة.

ويركز رئيس حزب الأحرار فى أقواله على تعريف السياسة.. وتعريف السياسى المحترف وكيفية تعامله مع القضايا المختلفة بشكل قد لا يوافقه كثيرون فيه، وهو فى النهاية يطرح وجهة نظر حزب ضمن ١٠ أحزاب وقوى مصرية متواجدة على الساحة حاليا.. على الأقل.

ولقد طرح الحوار معه كل القضايا وتحدث فيها بصراحة شديدة للغاية عن جوانب الديمقراطية المصرية.. وكانت البداية بسؤال ساخن عن الاحجام السياسية المختلفة على الخريطة المصرية، قلت له إن أحد التحفظات التى تثار حول الديمقراطية فى مصر هو أن أحزاب المعارضة تعانى من ضعف فى بنيتها الداخلية وقواعدها الشعبية رغم مرور ١٤ سنة على بداية التجربة.. ما هو تعليقكم على ذلك؟

قال السيد مصطفى كامل مراد: إن نتائج انتخابات مجلس الشعب عام

١٩٨٧ تقرر أن أحزاب المعارضة حصلت على ٢٠ فى المائة من أصوات الناخبين رغم التجاوزات الكبيرة التى تصل إلى حد التزوير من جانب الحزب الوطنى وهذا دليل على وجود قواعد للاحزاب المعارضة تدلى بأصواتها لصالح قوائم أحزابها. وفى الانتخابات نفسها نجد أن عدد الأصوات التى أضيفت إلى قوائم الحزب الوطنى من الأصوات التى تخلف أصحابها عن الحضور بلغت مليونى صوت تقريبا..

نحن استطعنا أن نعرف ذلك بالتجربة لأن لدينا فى مصر ٢٢ ألف لجنة انتخابية يتراوح عدد الأصوات فى كل منها إلى ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ صوت ليصل العدد الكلى إلى ١٣ مليون ناخب تقريبا.. وعندما نتابع كشوف اللجان نجد أن متوسط الإدلاء بالأصوات ٩٠ صوتا مثلا من المتوسط الكلى، ثم نجد إحدى اللجان قد قفزت بأصواتها إلى مستوى غير طبيعى بالنسبة للجان الأخرى وما دامت لا تهبط الملائكة على مثل هذه اللجان بالذات فلابد أن أصواتا قد أضيفت، وعندما نعدل هذا الرقم إلى المتوسط العام للجان التى تسبقها وتليها ونجمع الأصوات المضافة يتكون الرقم الكلى الذى قلت انه مليونا صوت تقريبا.

أهمية هذا الرقم هى أنه لو رفعته من الأصوات التى حصل عليها الحزب الوطنى فستختل النسبة وقد تصل نسبة المعارضة فى الأصوات إلى ٥٠ فى المائة تقريبا. إذن.. فتوجد قواعد شعبية للاحزاب.. فنحن سياسيون قدامى.. وكل رئيس حزب الآن عمل لفترة طويلة جدا فى البرلمان ويتمتع بخبرة طويلة فى العمل السياسى وفى القواعد الشعبية، والجماهير تعرف من هو رئيس الحزب وما هو تاريخه ويتضح ذلك فى زياراتنا للاماكن المختلفة.

إن المشكلة هى أن الصحف القومية تابعة للتوجيه الحكومى فقد كانت مؤممة ولاتزال مؤممة، لكن تم نقل التأميم إلى مجلس الشورى بشكل نظرى فكل أعضائه من الحزب الوطنى الذى يختار رئيسه أيضا ليصبح المجلس هو الحزب تقريبا.

إن الصحافة إذن خاضعة للحكومة التى تعين رؤساء التحرير وبالتالى

لا تكتب عن أحزاب المعارضة بالقدر المطلوب ولا تنشر شيئا عنها، كما أن الإذاعة والتليفزيون يخضعان للحكومة فوزير الإعلام هو الذى يوجه سياسة اتحاد الإذاعة والتليفزيون بما لا يتيح لنا فرصة مناقشة القضايا الجماهيرية فى أوسع وسائل الاعلام انتشارا.. وعندما يخصص التليفزيون عدة ساعات لعرض بيان الحكومة فى مجلس الشعب على شاشته يكون من حقى كحزب معارض أن أرد عليه وأبدى وجهة نظرى فيما أختلف فيه معه وسبب الاختلاف وأقدم الحلول البديلة.. وهو ما لا يحدث ولو لدقائق ويتم التحكم فى اخراج جلسة مجلس الشعب بالمونتاج ليظهر ما يريدون إظهاره ويحذفون ما يريدون حذفه لأن الجلسات لا تذاع على الهواء.

وعندما تطرح القضايا الجماهيرية التى للأحزاب المختلفة آراء محددة حولها كرغيف الخبز والأسعار والجمارك والعلاقات الخارجية والخدمات لا تتاح لنا الفرصة لإبداء تلك الآراء فى الإذاعة والتليفزيون. أما اللقاء المباشر مع الجماهير فإنها محجمة طبقا لقانون الطوارئ، فلا يجوز عقد مؤتمر إلا بموافقة أجهزة الأمن التى ترفض عقد المؤتمرات أو توصى باقامتها فى مكان مغلق، وعندما يتم ذلك فى مدرسة أو مركز شباب مثلا نجد أن الشرطة تقف على الأبواب وهو ما يخيف الجماهير ويجعلها تتردد فى حضور المؤتمر وليس مسموحا بالمؤتمرات فى الأماكن المفتوحة أو تتم تلك المؤتمرات بصعوبة شديدة وبالتالى توجد عوائق فى طريق الاتصال بالجماهير.

إذن.. فهناك تضييق على المؤتمرات العامة وعلى الكتابة فى الصحف القومية وما يشبه المنع من الحديث فى الاذاعة والتليفزيون، والنتيجة هى الحد من اتصال الأحزاب السياسية بالجماهير ومع ذلك نتصل بالجماهير فى المحافظات باستمرار عن طريق الندوات، كما تمارس مقار الأحزاب نشاطات مختلفة منها عقد الندوات واللقاءات.

فليس صحيحا انه لا توجد قواعد جماهيرية للأحزاب السياسية، ويؤكد ذلك كل رقم ذكرته وكل وضع تحدثت عنه.. فعندما تنال الأحزاب ٣٠ فى المائة من الأصوات يكون ذلك دليلا على وجود قواعد لها.

صحافة.. أم.. أحزاب

قلت للسيد مصطفى كامل مراد:

هناك من يقول انه توجد فى مصر صحافة حزبية ولا توجد أحزاب سياسية.. ما قولك فى ذلك؟

قال: انه نوع من السخرية تتحدث به الحكومة عن الأحزاب السياسية والاجابة مركبة، فكيف وجدت الصحافة أصلا إن لم تكن الأحزاب قد قامت.. لقد أنشئت لأن هناك أحزابا أنشأتها كما أن الصحف تمارس دورها فى اخراج شكوى الجماهير والتعبير عنها وفى التعبير عن النشاط الحزبى.. فلولا الأحزاب لما وجدت الصحف.. كما أن الصحف تمارس دورها القوى فى الحياة السياسية والأحرار إحداها بما تتضمنه من مقالات لرئيس الحزب تتضمن تناولا للسياسة المصرية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل.. فنحن لا نكتب مقالات صحفية لكن مقالات سياسية تحدد المشكلة وتداعياتها وتقدم بدائل وحلولا واقعية لها، فرؤساء وكوادر الأحزاب يمارسون دورًا هاما من خلال كتابتهم فى الصحف فهم يعبرون عن الحزب الذى يصدر الجريدة.

وقد أصدرنا صحفا أخرى كالحقيقة والنور وشباب الأحرار.. فحزب الأحرار يمارس نشاطا حزبيا يترجم فى تلك الصحف.

لكن لا يمكن أن تتحول أى صحيفة إلى نشرة حزبية وإلا فسيكون الإقبال عليها ضعيفا، فلابد من أن تتضمن الأخبار المحلية والعالمية.

إن عبارة أحزاب تصدرها صحف وليست صحفا تصدرها أحزاب نوع من السخرية كان من لا يؤمنون بالتعدد الحزبى يطلقونها فى وقت مضى محاولين الإضعاف من شأن الأحزاب.

والواقع اننا نعمل منذ ٢٠ سنة فى البرلمان ولنا مضابط ومجلدات هائلة تناولنا

فيها كل قضايا مصر، ولنا تاريخ سياسى يمكن أن تعد حوله رسائل دكتوراه.. وقد أعدت بالفعل مثل هذه الرسائل فى جامعات غربية لدراسة الخط الفكرى لسياسى معين.. فلم تظهر من الهواء بلا جذور لكن خرجنا من قواعد شعبية خلال ١١ جولة انتخابية متتالية.

لقد قمنا بثورة أتينا بعبد الناصر فيها من بكباشى إلى رئاسة الدولة وأخمدنا إنقلابا ضده، ووقفنا مع السادات فى أزمته.. فنحن أناس لنا تاريخنا المؤثر على تاريخ مصر بوضوح.

إننا نحاول الإصلاح وطالبنا الرئيس مبارك بتعديل الدستور والغاء الطوارئ.. واضاف مصطفى كامل مراد أننا نرى أن أى وزارة لا تستطيع أن تفعل شيئا إلا إذا تغير الهيكل السياسى للدولة وليصبح للبرلمان نبضه وللقضاء والحكومة نبضها.. وننصح بتقوية دور الحكومة، فدور مجلس الوزراء ضعيف فى إتخاذ القرار وكل الأمور ملقاة على عاتق الرئيس مبارك مثلما كانت أيام السادات وعبد الناصر، وهذا ليس صحيا مع المتغيرات السياسية فى الداخل والخارج والسير بهذا الأسلوب صعب.

إننا جميعا نقدر الرئيس مبارك لكننا نريده أن يقوم بعمله كرئيس للجمهورية دون القاء أعباء أخرى على عاتقه حتى لا نحمله ما لا يطيق، ويجب أن يجتمع مجلس الوزراء أسبوعيا لتسيير العمل التنفيذى وتحقيق الإنسجام الوزارى والتضامن السياسى بين الوزراء.. فعندما لا يجتمع المجلس إلا كل شهرين لا تظهر المشاكل ويسير كل وزير فى ناحية.

إننا اناس نتحدث عن خبرة وعلم وأفكارنا ليست نتائج قراءات فقط.. فنحن سياسيون وعندما يطرح موضوع سياسى يكون علىَّ أن أتحدث.

قانون الطوارئ

وحول المطالبة المستمرة لأحزاب المعارضة بالغاء قانون الطوارئ، يقول رئيس حزب الأحرار: إن الإصلاح السياسى ضرورى للإصلاح الاقتصادى، فالسياسة هى الطريق لتحقيق أهداف معينة ضمنها الأهداف الاقتصادية، فإذا لم تكن الجوانب السياسية واضحة المعالم يصعب أن يتطور الاقتصاد القومى أو ينمو فلا يمكن الفصل بينهما.

إن الأحكام العرفية فى هذا الاطار - تعطى انطباعا بأن هناك طارئا فى مصر فيما يتعلق بالوضع الداخلى حتم على الحكومة علاجها بفرض حالة الطوارئ، وهذا الإنطباع يؤثر على الاستثمار الداخلى والخارجى وعلى العلاقات السياسية فى مصر.

إننى أتساءل.. ما هو الطارئ فى مصر؟ هل هو الارهاب؟ انه قائم فى مصر وغير مصر، ثم ان حالة الطوارئ لا تمنعه لكنها تقدم للحكومة سلطات واسعة فى التعامل مع المواطنين بما يهدر حرياتهم السياسية.

إنهم يقولون إن المواطن العادى لا يهتم بوجود الطوارئ وأنا أوافق.. لكن وجودها يجعل الناس تتساءل عما يحدث فى مصر.. ان الجريمة.. والإرهاب مسائل موجودة بشكل دائم.. وستظل تزداد وتنقص ما دام هناك مجتمع، فمن غير المتصور أن توضع الدولة فى حالة طوارئ لوجود وضع عادى ومستمر، فحالة الطوارئ تتضمن سلطات واسعة فى الاعتقال والمحاكمة أمام محاكم أمن الدولة أو المصادرة.. إن المسألة ليست فى اننا لا نعتقل، لكن وجود هذه الحالة السياسية يخلق توترا.. ثم ان الديمقراطية - ليست منةً من أحد كما تصورها الصحافة - كفاح وعرق وممارسة فليس صحيحا أن أحدًا يتنازل عن سلطاته وحده ولا يوجد حاكم يفرط فيها، فالحقوق تؤخذ من خلال ممارسات طويلة كالتى نمارسها فى إطار دستورى وقانونى من خلال اجتماعاتنا وندواتنا وأسئلتنا فى

البرلمان والمؤتمرات، ومن خلال صحفنا وتأهلينا الرأى العام لتكون قوة ضاغطة حتى تستجيب الحكومة للتعديلات الدستورية المطلوبة.. وبالطبع فإن اجتماعاتنا ومؤتمراتنا ليست اجتماعات للتآمر، كما تصورها الصحافة القومية.

– إننا نريد أن نعرف فقط مبررات عدم اتخاذ قرارات معينة.. ان فترة عبدالناصر كانت فترة ثورية تحتاج إلى قرارات سريعة وتركيز فى السلطة بيد الزعيم، وهذه هى طبيعة الثورات.. لكن بعد وفاة عبد الناصر والسادات يجب أن تعود الأمور إلى مجراها.

المشكلة أن القوانين التى صدرت فى تلك الفترة لأسباب ثورية لا تزال سارية حتى الآن.. حتى آلية إتخاذ القرار كانت تتركز فى القرارات الجمهورية المستمرة حتى الآن رغم وجود مجلس وزراء وبرلمان.
اتفاق على ذلك تتولى الحكومة التنفيذ لكن الذى يحدث هو ان السيد الرئيس هو الذى يتولى التنفيذ.. فالقوانين فى حاجة إلى مراجعة، وآخرها القانون الخاص باستثناء مدينة الأقصر من قانون الإدارة المحلية الذى يتطلب قانونا جمهوريًا.. رغم انه يكفى لذلك قرار من مجلس المحافظة أو الوزير المختص.. فنحن نحمل رئيس الجمهورية أعباء كثيرة فوق أعبائه.

سياسات الحزب الحاكم

وحول رأيه فى سياسات الحزب الحاكم ومدى تأييد حزب الأحرار لها وماهو دور المعارضة فى تقديره يقول رئيس حزب الأحرار: الواقع أن الحزب الوطنى هو أكثر الأحزاب تأييدا لنا فنحن أقدم منهم فى الحياة السياسية وبالتالى نقدم لهم حلولا يأخذون بها.. وهذا شىء طبيعى.

ثم إن حزب الأحرار ينتمى لثورة يوليو لكنه يقوم بالتصحيح.. فجورباتشوف عندما يقوم بحركته التصحيحية لايكون خارجا عن النظام الشيوعى.. فالعصر يفرض متغيرات جديدة لا تصلح معها قواعد الحكم فى

فترات سابقة.. وقد تغير المجتمع المصرى وتطور ونحن من المجددين الذين يتطورون مع الظروف، وفى الوقت نفسه تبقى جذورنا فى ثورة يوليو.. فأنا وخالد محيى الدين وإبراهيم شكرى كنا نمثل فصائل الاتحاد الاشتراكى ومؤسسيه ومؤسسى الاتحاد القومى وهيئة التحرير التى كانت تمثل حزب الثورة، وعندما بدأت التجربة الحزبية خرج كل فرع ببرنامجه ليصبح حزبا فى السبعينات بعد أن كان عبد الناصر يحتوى الجميع فى حزب الثورة.

لقد ظهرت أحزاب وقوى جديدة بعد ذلك كالوفد والإخوان، لكننا احزاب ثورة يوليو التى تنفذ المبدأ السادس لها وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة.

كما أن الحزب الوطنى أيضا هو أحد أحزاب ثورة يوليو، ومن هنا يجىء التقارب الذى تتحدث عنه، ومع ذلك فنحن مع الحزب الوطنى بشكل جذرى فيما يتعلق بهيكل الحكم، فلا نريد أن يتدخل الرئيس فى الأمور الصغيرة وأن تقوم الحكومة بها كسلطة تنفيذية مختصة بعدم رفع الضرائب عند حد معين مثلا وعدم رفع الجمارك وتصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر وتغيير قوانين الاسكان لتشجيع الاستثمار فى هذا القطاع. ونحن نلتقى مع الحزب الوطنى والحكومة فى بعض الأمور كالسياسة الخارجية التى لايشوبها شىء، فالتقارب يأتى بحكم المنبع الواحد من ثورة يوليو ولاحرج لديهم فى أن يطبقوا مانقول به.

أما دور الحزب المعارض فهو أن يبرز وجهة نظره فى السياسات المختلفة والقضايا التى تهم الجماهير. فالسياسة هى خدمة المواطنين بكل فئاتهم ومعرفة تناقضات المجتمع والتعبير عنها وحلها بشكل سلمى بما لايرفع طبقة على طبقة أخرى.

إن دور الحزب المعارض هو استنباط السياسات وتحديد الاهداف فيما يفيد الجماهير فى قضاياها الهامة وفى كل مايهم طبقات الشعب وأن يهدف الحزب أولا إلى تحقيق الحرية السياسية المتكاملة والمساواة أمام القانون وحرية الرأى والفكر وحرية إصدار الصحف وتكوين الاحزاب.. كل ذلك بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية، فلم يعد أحد يقبل الفروق الطبقية أبدًا.. وبدون العدالة يصبح

برنامج الحزب السياسى بلا أية مصداقية.

على الحزب أيضا أن يبرز الحلول ويوضح نتائجها وأسباب طرحه لهذا الحل أو ذلك.. وأسباب انتقاده لسياسة معينة مع تقديم بديل لها.. فالسياسى يجب أن يقدم البديل فهو ليس مجرد أستاذ جامعة أو صحفى، والسياسى يجب ألا يتحدث من أوراق مكتوبة، فمن المفترض أن يعيش فى مشاكل الجماهير.. ففى الخطب الرسمية يسمح بالقراءة لكن عند الحديث عن مشكلة جماهيرية يجب ألا تتحدث من أوراق. كما أن كشف الفساد ومحاربته أحد الأدوار الأساسية للحزب المعارض.

إطلاق حرية تكوين الأحزاب

وعن تأثير القوى السياسية التى لم تصبح احزابا يقول رئيس حزب الأحرار: إن قانون الاحزاب والقيود التى وضعها على تكوينها قد سبب عدم قدرة بعض التيارات السياسية على إقامة احزاب لها رغم وجودها فى الشارع السياسى كالاخوان المسلمين مثلا وهى جماعة قوية.

نحن نرى أن تزال هذه القيود لايجاد توازن سياسى يؤدى إلى الاستقرار.. فهناك شيوعيون وناصريون سواء أقاموا أحزابًا أم لا.. فواقع السياسة يحتم السماح لهم بإقامة أحزاب لها مقار وصحف وآراء ويصبح المواطنون هم الحكم عليها.

إن هذه القوى موجودة ونحن جميعا نعرف ذلك ولايمكن انكار الواقع، فيجب أن تنشأ لهم أحزاب يحكم الناس على حجمها وتأثيرها.. إن هناك أكثر من ٤٠ حزبا فى الولايات المتحدة منها ٤ أحزاب شيوعية لايسمع أحد عنها شيئا لمحدودية حجمها.

إن الديمقراطية هى سلطة الشعب فيجب إطلاق حرية تكوين الأحزاب ليترك للشعب الحكم عليها.. وانتخابها أو عدم انتخابها كصاحب السلطة

الاساسى الذى يحق له تحديد من يحكم باعتباره أساس الانتاج ودافع الضرائب والجمارك وباعتباره صاحب الرأى فى تحديد كيفية إدارة شئونه وانفاق أمواله واصدار قوانينه.

الخلل.. وليس التطرف.. هو الخطر

ويتحدث الأستاذ مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار عن التطرف الدينى وما يمثله من خطر على المسيرة الديمقراطية فى مصر فيقول: إن الارهاب لا يمثل أى خطر على مصر، فما يحدث ليس ظاهرة أبدًا، والوقائع التى تجرى عادية ومتباعدة.. إن الفقر والخلل الاجتماعى هو الذى يمثل خطرًا.. والفجوة بين المواطنين هى الخطر الأساسى.. وهى الفجوة التى نشأت نتيجة التطور الاجتماعى والانفتاح الاقتصادى والسفر إلى الخارج.

إن التقسيم الاجتماعى قد اختل بفعل السفر إلى الخارج والمدخرات التى ترسل إلى القرى والمدن والتى أدت إلى نوع من العزوف عن العمل، فمصر تستقبل ٥ مليارات جنيه سنويا من الخارج منها ٣ مليارات تدخل إلى السوق النقدية و ٢ مليار تدخل مصر بشكل آخر.. ومانريده هوأن يصل المبلغ الأخير فى اطار السوق النقدية حتى يستقر سعر الجنيه المصرى.

إن التطرف ظاهرة ناتجة عن الفقر فحوالى ٧٠ فى المائة من أعضاء الجماعات المتطرفة فقراء خاصة من طلبة الجامعات بعد استقبال الجامعات لكل فئات المجتمع والضغوط المادية على هذه الفئات داخل مؤسسات التعليم وهى الضغوط التى تجعلهم أكثر قابلية للاستجابة لأية بادرة تتيح لهم تحسين مركزهم المادى وأحوالهم المعيشية.. فالفقر هو سبب التطرف بنسبة ٩٠ فى المائة خاصة بين الشباب الذى أصبح يرفض الفروق الاجتماعية ولايقبل ماكان يقبله من قبل وهذا حقه الطبيعى.

إن العدالة الاجتماعية لثورة يوليو افرزت ذلك ويجب توفير مطالبهم بأى

شكل وعلاج مايعانونه من فقر بأى وسيلة.. فذلك هو أساس الاصلاح ومقاومة التطرف.

فى وقت تتفاوت فيه الفروق بشدة فى الجامعات التى سيحكم شبابها مصر فى وقت ما.. يجب أن نعالج مشاكلهم مهما تكلفت من أعباء، هناك طرق مختلفة لذلك كإنشاء المشروعات الصغيرة والإدخار القومى والمشروعات القومية التى تثير حماسهم، فألمانيا قامت على أساس المدخرات الصغيرة، ويجب أن نفكر فى كل ذلك.. فالإدخار أساس البناء والتنمية وعلينا أن نغرسه فى نفوس الاطفال بكل الوسائل، كما نغرس كل القيم الأخرى لكى ينشأ جيل جديد يؤمن بأن له حقا فى العمل وانه القوة الانتاجية الاساسية للدولة وأن من حقه السعى لكسب رزقه بلا قيود.. إن التطرف لا يخيف، لكن ما يخيف فى مصر هو الفقر. ويحدد رئيس حزب الأحرار السيد مصطفى كامل مراد انجازات ١٤ سنة من الممارسة الديمقراطية فى مصر فيقول: أنجزنا أولا حرية كاملة للصحافة الحزبية وهو انجاز كبير للغاية تمكنا من التطرق إلى تجنيد الرأى العام حتى نحقق الخطوات الديمقراطية المطلوبة كالغاء الطوارىء وتعديل عدة قوانين كممارسة الحقوق السياسية وحرية اصدار الصحف وتعديل الدستور.

من الناحية الأخرى. تمت إصلاحات كثيرة بناء على ما أبدته المعارضة من آراء وهو ما منع كثيرًا من الفساد، وما حدث أخيرا من تغيير لوزير الداخلية كان نتيجة لضغط من المعارضة التى أغلقت الباب أمام كثير من أوجه الفساد.

إن السنوات الماضية قد شهدت نجاحا وتطورا واصبح فى الامكان حاليا إنتقاد رئيس الجمهورية، وهو مالم يكن يحدث من قبل ذلك.. فمساحة الحريات قد ازدادت لكننا نريد المزيد.. وعلينا ألا نخشى من الحريات، فهى تضع أسس الاستقرار فى النظام ولاتسبب أية هزات، إنما تسبب الهزات الاحكام العرفية التى يجب الغاؤها حتى يشعر الرأى العام بأن القانون العادى يطبق.

أيضا بقى اطلاق حرية اصدار الصحف وضمان حيدة وحرية اجراء الانتخابات وعدم تزويرها واشراف القضاء على الانتخابات فى اللجان الرئيسية

واللجان الفرعية.. وعلينا الا نخشى من ذلك فالمجتمع المصرى متوازن ولن ينال أى حزب الاغلبية المطلقة أبدًا.. وقد يحصل المستقلون فى أى انتخابات جديد على ٢٠ فى المائة وتتوزع النسبة الباقية على مختلف الاحزاب.. وقد يحصل الحزب الوطنى على ٣٥ فى المائة والوفد ٢٠ فى المائة والاخوان ١٥ فى المائة والعمل ٧ فى المائة والأحرار ٣ فى المائة وليسَت المسألة حسابات عددية ولكن ستسير الأمور هكذا.

وللأستاذ مصطفى كامل مراد رأى خاص فى ممارسة رئاسة مجلس الشعب فى الوقت الحالى يحددها بقوله: لقد مارست العمل السياسى فى مجلس الشعب ٢٠ سنة وفى مجلس الشورى ١٠ سنوات وتابعت كل رؤساء البرلمانات جميعا وعاصرتهم، لكن لم أعاصر د. رفعت المحجوب وهو سياسى محترف وزميل قديم عاصر الثورة منذ بدايتها وله فكره الذى لاغبار عليه.. فقد كان وفديا قبل الثورة.. وتحول إلى الافكار الاشتراكية بعد ذلك..

لكن.. رئاسة المجلس هى إدارة الجلسة، فالعملية السياسية تتم داخل المجلس بين الحكومة وأعضاء المجلس من كل الاحزاب الحاكمة والمعارضة فى شكل مناظرة، ورئيس المجلس يجب ألا يتدخل أبدا بالدفاع عن الحكومة فللحكومة مندوبوها الذين يتحدثون ويدافعون عنها، ورئيس المجلس مثل القاضى يعطى الكلمة لهذا وذاك ويصدر قرارات المجلس.. لكن إذا قام بابداء رأيه فلا يقوم بذلك من فوق المنصة بل من القاعة ولايعود لرئاسة الجلسة إلا إذا انتهت مناقشة الموضوع الذى تحدث فيه حتى لايؤثر على رأى الاعضاء.

إن د. المحجوب يتدخل كأنه محاضر فصفة التدريس تغلب عليه وليس من عمل رئيس المجلس أن يشرح أو يتكلم من فوق المنصة فليس رئيسا لحزب لكنه رئيس جلسة عليه أن يكون مثل الميزان.. يعطى الكلمة.. ويعرض الاقتراحات ويصوت عليها.. ويبلغ القرارات للحكومة.. فهو المتحدث باسم المجلس.

أيضا موضوع تأجيل الاستجوابات يأتى بطريقة غير مألوفة ومنتقدة.. إن الهروب من استجوابات المعارضة لايقوى الحكومة لكنه يضعفها، والبرلمان

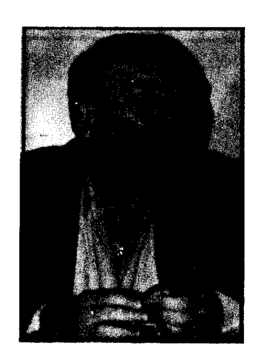
القوى يساوى حكومة قوية، والبرلمان الضعيف يمثل الطرف الثانى من المعادلة وهو حكومة ضعيفة. واسأله عن أكثر رؤساء مجالس الشعب الذين عاصرهم موضوعية فى إدارة الجلسات؟

قال: سيد مرعى ويليه السادات وعبد اللطيف البغدادى أيضا.

الديمقراطية المصرية.. مستمرة

وفى نهاية حديثه يلخص السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار رؤيته لمستقبل الديمقراطية فى مصر خلال سنوات التسعينات بقوله: **إننى متفائل بمستقبل الديمقراطية فى مصر فمسيرتها لن تتوقف وان كنت أرجو أن تكون أسرع مما نسير عليه الآن، فالتطور الديمقراطى سيستمر والقيود القائمة حاليا سوف تزال.. وسوف ينتهى قانون الطوارىء والقوانين المقيدة للصحافة وقيام الأحزاب، لكن التحدى الاكبر الذى يواجه مصر هو زيادة السكان مع قلة الموارد.. فلابد أن نخلق موارد جديدة من لاشىء كالمناطق الحرة التى تحدثت عنها والتى ستحرك الاقتصاد المصرى نحو مرحلة جديدة تحتم إزالة العوائق البيروقراطية، إن قيمة الثروة القومية فى مصر ١٠٠٠ مليار جنيه وهى تمثل قيمة كل الاصول الموجودة فى مصر وهى تحقق عائدا سنويا يقدر بحوالى ٤٣ مليار جنيه فى الوقت نفسه الذى يمكننا بهذه الأصول أن نصل إلى ٧٠ مليار جنيه بتحسين الإدارة وإزالة العوائق البيروقراطية بدون أية إضافات جديدة.**

علينا أن نستفيد من تجارب الدول الأخرى فى تجاوز التحديات واهم خطوط التعامل مع مايواجهنا فى مصر.. هو جذب الاستثمارات وإزالة العوائق البيروقراطية وتنظيم الأسرة وتخفيف الانفاق الحكومى فيما يتعلق بالأمن القومى الداخلى بالذات كتخفيض أعداد قوات الأمن المركزى مثلا لكى نتمكن من تقليل العجز فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة مع ترشيد الدعم.



خالد محيى الدين

رئيس حزب التجمع

□ عبد الناصر كان يرى أن الديمقراطية الاجتماعية هى أساس الديمقراطية السياسية.

□ السادات فتح طريقا للديمقراطية لكنه كان يريد وضع الاحزاب فى جيبه.

□ مبارك أدرك حتمية التطور وضرورة أن تقول الناس رأيها فى مختلف القضايا.

□ أحزاب المعارضة ليست سلبية وتؤثر فى صنع القرار السياسى.

□ مايحدث فى الانتخابات على مر السنين أصبح كأنه تراث للتزوير.

□ مستقبل مصر فى الاشتراكية.

□ التجمع ليس حزبا شيوعيا إنما هو التطبيق العصرى لمبادىء الإسلام.

□ الأيديولوجية ليست عاصمة لأى حاكم.



خالد محيى الدين - رئيس حزب التجمع

تأتى أهمية الحوار مع خالد محيى الدين ليس فقط لكونه واحدا من الضباط الأحرار، ولكن لأنه أيضا يعتبر أحد أقطاب التجربة الحزبية فى مصر.

تاريخه حافل بالمهمات التى قام بها والمناصب التى شغلها فهو عضو مؤسس فى الخلية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار الذى قام بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعضو قيادة الثورة.. خاض المجال الصحفى وعمل رئيسا لتحرير جريدة المساء ثم رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة الأخبار ورئيسا لتحرير أخبار اليوم.. عضو مجلس الشعب عن دائرة كفر شكر فى أربع دورات.. وعضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى والأمين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى منذ عام ١٩٧٦ واعيد انتخابه بالاجماع فى ١٩٨٠ و١٩٨٥ وهو أيضا نائب رئيس مجلس السلام العالمى وحاصل على جائزة لينين الدولية للسلام والميدالية الذهبية للسلام.

لكل هذا كان الحوار مع خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع يشكل صفحات هامة فى فصول هذا الكتاب.

إيجابيات وسلبيات

ويبدأ السيد خالد محيى الدين حديثه ليقيم مسيرة الديمقراطية فى الفترة المعاشة الآن من خلال رؤية الحزب الذى يقوده فيقول:

إن حزب التجمع يرى أن التجربة الديمقراطية فى مصر لها سلبياتها وإيجابياتها وتسير فى طريق التطور، ولذلك فاننا نخوض المعارك من أجل تحقيق هذا التطور من خلال عدم وجود قيود على حرية الحركة وتحقيق المساواة بين الأحزاب، وأن تعبر مختلف القوى السياسية عن آرائها بشكل أفضل لأن الحركة السياسية ليست مجرد رأى وانما هى امكانيات لابد من توافرها لبناء القوة التى تدافع عن هذا الرأى.

إن من إيجابيات التجربة المصرية وجود نظام حزبى مع امكانية حق التعبير وان كان من الواضح أن عرض الرأى من خلال جريدة الحزب لا يكفى لأن المواطن يقرأ الجريدة بسرعة، بينما يجلس أمام جهاز التليفزيون ساعات طويلة تقدم له خلالها جرعات اعلامية متتالية إلا أن أحزاب المعارضة لا تحصل على نصيبها من هذه الجرعات.

وإذا كانت الحكومة تسمح لاحزاب المعارضة بعقد اجتماعات فان هذه الاجتماعات محدودة ولاتكفى لعرض الرأى على المواطنين.. وهنا أتساءل: لماذا لانفعل مثلما يحدث فى دول العالم الديمقراطية ويسمح لكل حزب بتنظيم مسيرات سلمية فى أوقات محددة حتى تتفاعل معها جماهير المواطنين.. إننا لاننكر إيجابيات تجربة الديمقراطية المصرية وانها بالمقارنة مع تجارب غيرها من البلاد العربية فهى أكثر إيجابية.. ولكن لا يمنع من وجود العديد من السلبيات التى يجب أن نعمل على تجاوزها حتى تصبح ديمقراطية كاملة.. ومن أولى هذه السلبيات نظام الانتخابات الذى يقضى على أمل أى حزب فى الفوز بالأغلبية.

وأنا هنا لا أدعى أنه لو أجريت انتخابات نزيهة وحرة لفاز حزب التجمع بالأغلبية، ولكن بعد أول انتخابات نزيهة وجادة لابد أن يكون لها تأثيرها على المواطنين بالإقناع بأفكار الحزب ويكون هناك أمل فى الحصول على الأغلبية فى الانتخابات التالية.

ومن ناحية أخرى لابد من ظهور القوى السياسية الممنوعة من خلال تكوين أحزاب، فالعمل السياسى فى العالم أجمع يقوم على مبدأ الاتفاق والاختلاف بين مختلف القوى الموجودة، ولكن فى مصر الحكومة ترفض هذا المبدأ بل وترفض مجرد أن تجتمع احزاب المعارضة مع الحزب الحاكم للدعوة إلى تعديل مسار الديمقراطية وإصلاح النظام الانتخابى، وتتصور أن مثل هذا الإجتماع يشكل ضغطا عليها.. هذا مع العلم أنه لاتوجد حياة سياسية فى العالم بدون ضغوط حتى داخل الحزب الواحد.. والديمقراطية تعنى الضغوط المختلفة ومواجهتها بضغوط أخرى.

إن الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها مصر وإقدام الحكومة على الإتفاق مع صندوق النقد الدولى مع توقع حدوث إرتفاع كبير فى الأسعار لابد أن يؤدى هذا إلى إحساس الناس بالضيق.. وفى الضيق يلقى اللوم على الحكومة، وهنا يبرز السؤال: هل فى مثل هذا الجو يمكن أن تحدث انفراجه ديمقراطية؟

والإجابة التى يجب أن تفهمها الحكومة وتفكر فيها جيدا هى أن الناس لكى تتحمل أعباء الإصلاح الاقتصادى لابد أن تشارك فى القرار.. والمشاركة فى القرار تعنى وجود حزب أغلبية حقيقى يقنع الناس بأنه ليس أمام الدولة إلا هذا الطريق الاصلاحى الذى تهدف من ورائه حدوث انفراجة بعد خمس أو عشر سنوات. ولكن الظروف القائمة الآن لاتدعو إلى التفاؤل ولا إلى حدوث انفراجة فى القريب العاجل، إذن فلابد من حدوث ضغوط شديدة.. والتاريخ لم يعملنا.. أن هناك رئيس دولة أو زعيم أغلبية أو قائدا سياسيا قد أعطى تنازلات فى الديمقراطية لمجرد اقتناعه الشخصى وإنما لابد أن يشعر بوجود رأى عام ضاغط فى هذا الإتجاه.. وأنا أرى أن الأوضاع الاقتصادية تمثل ظلالا شديدة على احتمال حدوث الإنفراجة الديمقراطية.. وعلينا أن ندرك أن الديمقراطية والحياة النيابية تهم الشارع السياسى أكثر مما تهم الجمهور الذى يبحث عن الديمقراطية عندما يحس انها ترتبط بتخفيض الأسعار وإزاحة الأعباء عن كاهله.. والدليل على ذلك اننا فى حزب التجمع عندما عقدنا مؤتمر الديمقراطية عارضنا الصحفيون وقالوا انكم تتحدثون عن الديمقراطية بينما الشعب يبحث عن لقمة العيش.

وهنا أقول لقد ابدى حزب التجمع رأيه فى مختلف المشاكل الاقتصادية واعددنا أوراقا خاصة ووزعناها؛ نعرض فيها رأينا فى معالجة مشاكل البطالة والديون وتقييم الخطة الخمسية. وإن المشكلة تتلخص فى انخفاض قيمة الجنيه المصرى.

وإذا كانت الحكومة تشجع الاستثمار الاجنبى والعربى فأنا أرى أن هذه السياسة غير مجدية لأن تشجيع الاستثمار لابد أن يعتمد على وضع اقتصادى جيد وليس على الاعفاء من الضرائب لأى مشروع استثمارى.. والمفروض أن هذه الإعفاءات والإمتيازات لا تعطى إلا لمشروعات تخدم قطاعات معينة تكون

الدولة فى أشد الحاجة إليها وتعود بالفائدة الإيجابية على اقتصادنا القومى.

إن الواقع يثبت أن السياسة الاقتصادية التى تسير عليها الدولة تؤدى إلى زيادة العجز فى الميزانية وقلة الموارد، ونتيجة هذه السياسة بدأت الدولة فى تقليص الإمتيازات التى كان البعض قد حصل عليها من علاج مجانى وتعليم مجانى وغير ذلك مما أدى إلى إحساس الناس بالضيق.

وحزب التجمع لم يسكت ولكن للأسف عندما نتحدث ونطالب بالديمقراطية تقول الحكومة إن الأوضاع الاقتصادية أهم وأولى بالاهتمام.. وعندما نتحدث عن الأوضاع الاقتصادية يقولون إنكم تهدفون إلى إثارة الجماهير.

والواقع أن هذه كلها قضايا مترابطة.. ومسيرة الديمقراطية مرتبطة بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبتحرك القوى السياسية المختلفة فى الإتجاه الصحيح.

وعن الحلول التى تقدمها أحزاب المعارضة للحكومة حول القضايا الهامة خاصة حزب التجمع يقول رئيس حزب التجمع:

إن حزب التجمع يقدم الحلول دائما، وأعتقد أن جميع الاحزاب المعارضة تقدم حلولا للعديد من القضايا والمشاكل المطروحة، ولكن المشكلة هى فى عدم أخذ الحزب الحاكم بهذه الحلول.. وعلى سبيل المثال فان وزير الاسكان كان قد ناقش مع احزاب المعارضة قانون الإسكان وأبدينا رأينا فى هذا القانون ووافق الوزير على الكثير من هذه الآراء، ولكننا فوجئنا بخروج القانون من لجنة الحزب الوطنى بصورة مختلفة تماما بما يوضح أنه توجد قوى داخل الحزب الوطنى تعمل على إصدار قوانين لاتصلح لظروف مصر.. إن المعارضة تبدى رأيها رغم أنها تنقصها البيانات التى تستطيع على أساسها أن تقدم بديلا متكاملا.. فاذا كانت المعارضة متهمة بأنها لاتقدم بدائل فهى مجرد اتهامات لا أساس لها من الصحة ودأبت الصحف القومية على توجيهها لها، كما دأبت على التقليل من شأن احزاب المعارضة ووصفها بالضعف وعدم وجود قواعد لها وسط الجماهير.. وأنا هنا أتساءل: هل الحزب الوطنى مع كل إمكانياته له قواعد وسط الجماهير؟!

ويرد السيد خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع على مايثار من أن أحزاب المعارضة مجرد صحف لا أحزاب فيقول: ردى على هذا القول هو الحضور الجماهيرى الكبير لأى مؤتمر عام يعقده التجمع حيث يزيد عدد الحضور على خمسة آلاف وستة آلاف مواطن رغم كل العراقيل التى تضعها الحكومة،فى حين أن الحزب الوطنى يلجأ إلى الوحدات المحلية والاقسام لتجمع له الجماهير لحضور مؤتمراته.. ونحن لاندعى أننا نتمتع بجماهيرية مطلقة وانما لكل حزب جمهوره قل أو كثر.. كبر أو صغر فلا شيء يولد عملاقا.. علما بأن حزب التجمع ولد منذ حوالى ١٢ سنة وسط جو ملىء بالضغوط الشديدة سواء فى عصر السادات أو فى هذا العصر.. فمن الظلم أن يقال إنه صحيفة وليس حزبا لأن الحزب لا يأخذ فرصته فى المناقشات والإستماع إلى رأيه فى أية مشكلة أو قضية وحتى فى المسائل التى ندعى للمشاركة فى مناقشاتها فانها تتم بصورة فجائية دون منحنا فرصة كافية للدراسة، وقد حدث هذا فى مؤتمر التعليم على سبيل المثال حيث أخبرونا قبل أسبوع واحد فقط من انعقاد المؤتمر الذى لم يستمر أكثر من أربعة أيام.. فى حين كان من المفروض أن تثار هذه القضية بشكل موسع وتأخذ حقها الكامل من الدراسة والمناقشة وحتى تتمكن مختلف احزاب المعارضة من عرض آرائها ووجهات نظرها.. وإلا فعلى أى أساس حكمت الصحف القومية بأن أحزاب المعارضة لا تدلى برأيها ولاتقدم حلولا.. إن حزب التجمع قد طرح وجهة نظره فى الخطة الخمسية الحكومية، بل وطرح خطة بديلة ومتكاملة وتم إرسالها إلى الحزب الوطنى واللجنة الاقتصادية وأيضا عرضنا وجهة نظرنا فى قضية الدعم وأسلوب علاجها.

إن الواقع يؤكد اننا نقدم الحلول لكل مشكلة ولكن لا أحد يهتم ولايأخذ بها.. بل ولايعيرها أدنى اهتمام.. وعلى سبيل المثال كتب الدكتور ميلاد حنا فى صحيفة الأهالى ست مقالات حول ظاهرة الشقق الخالية وكلها مدعمة بالأرقام والإحصائيات وشرح وجهة نظره حول هذه الظاهرة، وللأسف فإن أحدا من الحكومة لم يهتم بما جاء فى هذه المقالات ولم يفكر أحد من الحزب الوطنى فى الرد عليه أو مناقشته فى الأفكار التى طرحها كأننا نتكلم فى الهواء فلا أحد يرد بالصح أو بالخطأ.

بين عبد الناصر والسادات ومبارك

ويقيم السيد خالد محيى الدين مسيرة الديمقراطية فى مراحل ثورة يوليو الثلاث: عبد الناصر.. السادات.. ومبارك فيقول:

عبد الناصر كان يرى أن الديمقراطية الاجتماعية هى الأساس لقيام ديمقراطية سياسية ولم يكن يرحب بالحياة الحزبية.. وكان يهدف إلى جمع البلد نحو بناء مصر كدولة مستقلة سياسيا واقتصاديا.. وهو لم يكن يدعى أنه يريد أن يبنى ديمقراطية سياسية بالمعنى الغربى المفهوم.. ولم يدع أنه يريد تعدد الأحزاب.. ومن هنا لا يمكن لأحد أن يحاسبه على وعد أخذه على نفسه ولم يحققه بل إن القوى السياسية المستفيدة بالثورة تراجعت بالثورة خطوات إلى الوراء، وكان من المفروض أن تدعم وتنظم نفسها.. وهكذا لم يتم بناء تنظيم جماهيرى يدافع عن الثورة. ومن هنا فإن عصر عبد الناصر هو عصر الديمقراطية الاجتماعية والاستقلال السياسى وعصر المواجهات.

أما السادات فقد فتح الطريق للديمقراطية ولكن ليس بنية حسنة لأنه كان يتصور أنه يستطيع وضع الأحزاب فى جيبه.. أى أن يفعل ما يريد وليس على الأحزاب إلا مناقشة القضايا الداخلية دون التدخل فى جوهر السياسات القومية.. لقد بدأت مرحلة تجربة الأحزاب فى عصر السادات وكانت تنقصها أشياء كثيرة جدا، وكانت تتسم بالكثير من المتناقضات مع التجربة نفسها من اضطهاد وحبس ومصادرة صحف.. على سبيل المثال لقد أغلقوا صحيفة الأهالى بعد صدور حوالى ١٥ عددًا فقط.

إن مشكلة السادات انه بدأ الديمقراطية لكنه لم يكن يريد أن يفهم ان كل بداية لابد أن تتطور.. وهذا هو الفارق بين السادات ومبارك.. فالرئيس مبارك أدرك أن التطور أمر لابد منه وأن الناس لابد أن تقول رأيها فى مختلف القضايا.. ومن هنا أقول إن عصر مبارك يشهد تطورًا كميا وليس كيفيا.. فهو تطور إلى

الأفضل، ولكن ما زالت الانتخابات تزور، وما زالت السلطة المطلقة للحزب الحاكم وكأن المسألة احتكار للحزب الوطنى أن يبقى فى السلطة.. والمواطنون يعلمون أن هذا الحزب أو ذاك لن ينجح، ولذلك فانهم لا ينتخبون أيًا من هذه الأحزاب.. أى أنهم لا يشاركون فى العملية الانتخابية من الأساس.

لقد أثبتت الأحداث فى العالم أن الأحزاب التى تمتلك ايديولوجيات عظيمة فإن طول بقائها فى السلطة المطلقة سنوات طويلة يؤدى إلى فشل قياداتها وتتسبب فى خلق جو من الكراهية لها بين جماهير المواطنين.. وعلينا أن نتعظ من تجارب الآخرين ونفتح الطريق أمام حكم ديمقراطى حقيقى فى مصر.

ونحن عندما نطالب بأن يتخلى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى فاننا نطلب ذلك حرصا على الديمقراطية وتدعيمها حتى لا يذهب المواطن إلى صناديق الانتخاب متأثرًا بوجود مبارك على رئاسة حزب معين.. وهذه هى المشكلة الحقيقية الموجودة فى مصر والتى تؤدى إلى عدم إحساس الإنسان بقيمته، وهذا هو الفارق بيننا وبين الدول المتقدمة.. ففى العالم المتقدم لا أحد يحمى رئيس الحكومة إلا جماهير الشعب التى انتخبته.. فإما أن يرضى هذه الجماهير وينفذ ما وعد به وإما يعتذر ويصرح بأنه لم يتمكن من التنفيذ للأسباب الآتية.. وللناس أن تقبل العذر أو لا تقبل، وهنا تكمن قوة احترام الرأى العام.. وأن يكون للمواطن قيمة حقيقية وتأتى هذه القيمة من احترام انتخابه للحكومة دون تزوير. ولكن ما يحدث فى مصر أستطيع أن أسميه تراثًا لتزوير الانتخابات.

المعارضة وصنع القرار

وأسأل السيد خالد محيى الدين.. هل تؤثر المعارضة على اتخاذ القرار السياسى فى مصر؟

يجيب: بلا شك هى تؤثر ولكن إلى أى حد يصل هذا التأثير فهذه هى

القضية.. ان التأثير يأتى على الأقل من خلال الضغط الناجح الذى تمارسه المعارضة تجاه بعض القضايا ومنها على سبيل المثال قضية تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر، ومن أسباب نجاح هذا الضغط التخوف من حدوث أزمة فى الريف مثلما حدث من إضراب العمال فى المحلة بعد إلغاء منحة المدارس.. هذا الاضراب أدى إلى تخوف الحكومة فأعطت أوامر لقادة المؤسسات بصرف مبالغ للعمال، ولكن دون ذكر إنها منحة مدارس.. ومن هنا أقول إن رأى المعارضة يوضع فى الاعتبار فى كثير من القضايا.. ولكن هناك قضايا أخرى مهما طالبت المعارضة بتعديلها وأدلت فيها برأيها فلا أمل فى تنفيذ الطلب أو الإستماع إلى الرأى، ومن أبرز هذه القضايا قضية تزوير الانتخابات.. وأنا رأيى أن الإصرار على التزوير سببه عدم وجود الثقة فى جماهيرية الحزب الوطنى.

مساهمات فى المسيرة

وعن المساهمات التى قدمها حزب التجمع لخدمة الممارسة الديمقراطية فى مصر قال: إن حزب التجمع هو الذى قاد المعركة ضد كامب ديفيد، كما أنه دافع عن حق كافة القوى فى الممارسة السياسية.. وكان لحزب التجمع السبق فى الدفاع عن قضية التعذيب.. كما كان للحزب دوره البارز فى تكوين تجمع المصريين لمقاومة التطبيع مع إسرائيل.. وحزب التجمع هو صاحب فكرة قيام ما يسمى بتجمع المعارضة.

من هذه الأمثلة وغيرها يتضح أن لحزب التجمع مساهماته الكبيرة فى الحياة الديمقراطية، اننا ورغم كل القيود والضغوط التى تمارس علينا مازلنا وسنظل متمسكين بالاسلوب الديمقراطى للتعبير ولم نلجأ إلى العنف.. وأنا أقول للزملاء دائما فى الحزب أننا أصحاب مصلحة فى اللجوء إلى أسلوب النضال الشرعى الديمقراطى الجماهيرى.

وكان لحزب التجمع موقفه الواضح والكبير عندما حدثت الفتنة الطائفية ودعا الحزب إلى تكوين لجنة مصرية وطنية للوحدة الوطنية وعرضنا الاشتراك

مع الحكومة فى هذه اللجنة دفاعا عن الوحدة الوطنية ايمانا من الحزب بأن أى أزمة اقتصادية أو سياسية لن تؤدى إلا إلى تأخر مصر سنوات قليلة.. أما إذا حدثت أزمة طائفية فإن مصر ستتقهقر عشرات السنين إلى الوراء.. وأيضًا فى أحداث الأمن المركزى بادرنا فى حزب التجمع باعلان وقوفنا فى مواجهة هذه الأحداث وشجبها.. وبذلك أستطيع القول بأن التجارب والمواقف تؤكد أن حزب التجمع ساهم ويساهم فى ترسيخ الممارسة الديمقراطية.

فلسفة التحالفات الانتخابية

أعود لأوجه سؤالا جديدًا للسيد خالد محيى الدين:

بالرغم من أن حزب التجمع يكاد يكون هو الحزب الوحيد فى مصر الذى يتميز بدقة التنظيم فإنه يأتى فى مؤخرة الأحزاب فى نتائج الانتخابات.. ما تفسيركم لذلك؟

يقول رئيس حزب التجمع:

أولًا بسبب الاسلوب الذى تتم به عملية الانتخابات هذا إلى جانب ان تنظيمات الحزب ليست موجودة فى كل مكان أى أن الحزب ليس متواجدًا بشكل كامل ومؤثر فى كل محافظات مصر بكل مراكزها وقراها. وفعالياته بين صفوف عمال وموظفى القطاعين العام والخاص والموظفين من أبناء العمال والفلاحين.. كما أننى لا أملك كتلا عائلية ضخمة تساعدنى، فالانتخابات ما زالت تحتاج إلى نوع من العصبية.. وإذا كان حزب التجمع يأتى فى مؤخرة نتائج الانتخابات فذلك يرجع إلى أن العملية الانتخابية غير العملية التنظيمية، ولذلك نلاحظ أنه فى الأماكن التى كان للحزب فيها تنظيم جيد لم يحدث تزوير فى الانتخابات إنما زورت الانتخابات فى المواقع التى كان تنظيم الحزب فيها ضعيفا أو غير متواجد.. ولهذا السبب لم يكن تحالف الوفد أو حزب العمل مع الاخوان مصادفة وانما بهدف التواجد فى مختلف المواقع.. ولذلك طالبنا بأن تدخل

المعارضة فى قائمة واحدة لمواجهة الامكانيات الهائلة للحزب الوطنى.. وقد أردنا أن نتحالف مع حزب الوفد ولكنه رفض لأسباب أعلمها جيدا.. وأيضا أردنا دخول الانتخابات مع حزب العمل لكننا رفضنا الشروط التى وضعها.. ولم يكن ممكنا أن ندخل الانتخابات بالتحالف مع الاخوان المسلمين.

وأقولها صراحة إن حزب التجمع لم يولد عملاقا.. وإذا كان حزب العمل قد حصل على نسبة من المقاعد فذلك بسبب تحالفه مع الاخوان المسلمين.. وحزب الوفد فقد الكثير من الأصوات بعد أن فك تحالفه مع الاخوان رغم أن حزب الوفد يتمتع بالكتل العائلية الوفدية القديمة.

وعلينا أن نكون صرحاء مع أنفسنا ونعترف بأن حزب التجمع هو حزب جديد نسبيا، وإذا نظرنا إلى الحزب الاشتراكى الايطالى - مثلا - نجد انه حصل على ١٠٪ من الأصوات بعد أكثر من خمسين سنة على تكوينه.. فإذا كان حزب التجمع قد حصل على ٤,٥٪ فهذه النسبة ليست سيئة ولا تخيف.. وقد حصل الحزب فى أول انتخابات على أربعة مقاعد ولو لم تتم الانتخابات بالنسبة المشروطة وهى ضرورة الحصول على ٨٪ لفاز الحزب بعدد من المقاعد.. وللأسف فإن تحديد هذه النسبة تم وضعها فى القانون لمنع حزب التجمع من التمثيل فى مجلس الشعب.

فلولا القائمة النسبية لاختار حزب التجمع عشر دوائر يثق من تواجده بقوة فيها لأنه من الصعب أن يكون للحزب تواجد قوى فى ثمان وأربعين دائرة لأن إقناع المواطن بالاشتراكية يحتاج لسنوات طويلة فلا أحد يولد اشتراكيا.

مجرد كلام

وعن نظرته لعودة الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم وامكانية وصول أحد أحزاب المعارضة للحكم يقول السيد خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع: الواقع انهم يتكلمون عن الحوار دون ان يحدث حوار.. ان الحزب

الوطنى عندما عرض التحاور مع أحزاب المعارضة رفضنا هذا الحوار فى ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ وقانون الانتخابات.. ووافقنا أمين عام الحزب الوطنى على رأينا.. ثم فوجئنا بمد العمل بقانون الطوارئ ثلاث سنوات.. كما صدر فجأة قانون انتخابات مجلس الشورى دون أن يحدث أى نقاش حول هذا القانون مع أحزاب المعارضة ودون أن يوضع فى الإعتبار انه قانون مصر كلها وليس قانون الحزب الوطنى.

أما القضية الثانية فأقول: انه لا يمكن أن يصل أى حزب إلى الحكم فى ظل ظروف الانتخابات الحالية.. أما إذا تم إعداد نظام يضمن إجراء الانتخابات بحرية ونزاهة كاملتين تحت اشراف لجنة قضائية مستقلة فمن الممكن أن يصل أى حزب معارض إلى الحكم وليس ضروريا أن يحدث ذلك فى أول عملية انتخابية تجرى بعد تحقيق هذه الضمانات.

وحول رأيه فى التيار الدينى المتطرف وما يمكن أن يمثله من خطورة على مسيرة الديمقراطية يقول رئيس حزب التجمع:

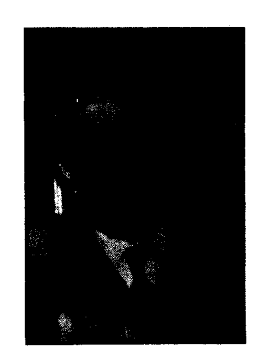
أولاً أنا ضد أن يستخدم المسجد للنقاش السياسى وهذا لا يعنى اننى ضد أن يقوم المتدينون وأصحاب التيار الاسلامى بتكوين حزب.. ولكن دون أن يستخدموا الدين فى المواجهة.. فإذا كان أصحاب التيار الإسلامى يرفعون شعار الإسلام هو الحل، فهذا الشعار يعبر عن آرائهم الخاصة التى استمدوها من فهمهم للإسلام، وهذه الآراء لا تعطيهم إمتيازًا على أى تيار أو إتجاه آخر على أساس أنهم ينادون بأن الزعيم هو الرسول ﷺ ودستورهم هو القرآن وكأن باقى التيارات ضد الرسول وضد القرآن.. وإذا كانوا يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلامية فنحن لسنا ضد الشريعة الإسلامية ولكننا نرى أن توضع الشريعة الإسلامية فى قوانين مدنية.

إننا عندما نختلف فى السياسة يكون هناك المخطئ والمصيب، إنما عندما يكون الخلاف على أساس دينى فيكون هناك الكافر وغير الكافر.. وهذا أمر خطير للغاية. وأود هنا أن أقول إن التطرف وارد فى الفكر اليسارى أيضا وليس

مقصورا على التيار الإسلامى ونحن نهاجم مثل هذا التطرف.. لكننا عندما نهاجم التيار الدينى المتطرف يقال إننا ضد الإسلام ويصفوننا بالحزب اليسارى الملحد.. ولا أدرى من أين جاءوا بهذا الاتهام فالحزب فى برنامجه مؤمن بوجود الإله وبرسالات الأديان.

ويختتم السيد خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع حديثه محددًا مفهومه للديمقراطية قائلا:

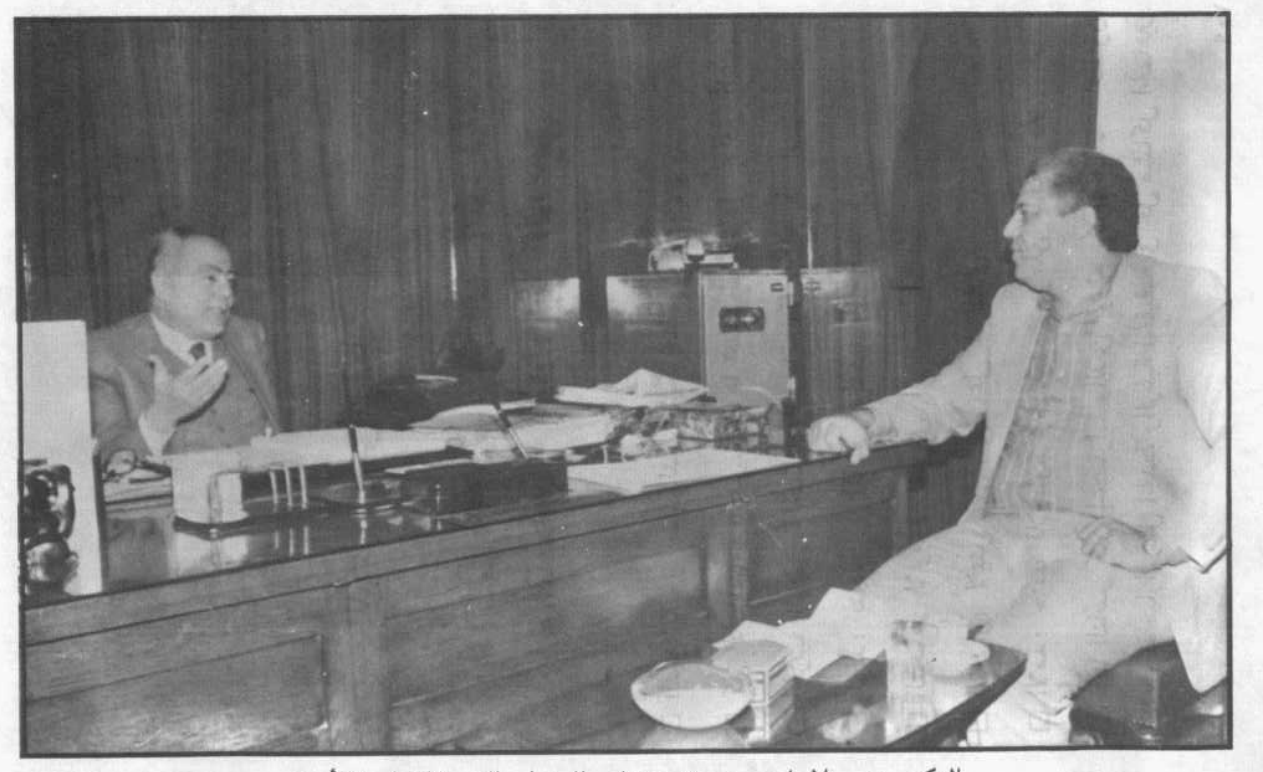
الديمقراطية هى حق الناس فى اختيار نظامها وحكومتها وأن تكون بالتبعية مشاركة فى اتخاذ القرار.
والديمقراطية لها أشكال متعددة أفضلها التعدد الحزبى.



الدكتور يحيى الجمل

وزير شئون مجلس الوزراء والتنمية الإدارية الأسبق

- الذين يقفون ضد الديمقراطية يحطمون أنفسهم.
- كل الاحزاب فى مصر.. تأثيرها محدود للغاية على جماهير الشعب.
- الحزب الوطنى: احتمى بالسلطة ولم يصنع هو السلطة.
- الوفد: يتجه إلى الماضى وليس إلى المستقبل.
- التجمع: لا وجود له على الساحة الجماهيرية.
- الأحرار: لايمثل أى شىء على الإطلاق.
- الأمة: حزب للايجار.. وجريدته تؤجر لمن يدفع أكثر.
- عبد الناصر كان إعصارا.. والذين يرونه بشرا محصنا - مخطئون.
- مرحلة مبارك تمثل الجدية والرغبة الحقيقية فى حل مشاكل الجماهير.



الدكتور يحيى الجمل – وزير شئون مجلس الوزراء والتنمية الإدارية الأسبق

هو واحد من قادة طلائع العمل السياسى.. وكادر هام من كوادره.. أحد فقهاء القانون ووزير شئون مجلس الوزاء ووزير التنمية الإدارية الأسبق.. والأستاذ الجامعى.. وعضو المجلس القومى للتعليم وعضو المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان.. تعددت المناصب التى تقلدها.

اتسم الحوار معه بخصائص هامة تأتى فى مقدمتها نوعية القضايا التى طرحت فيه وقيمة الآراء التى ضمتها الاجابات ثم مستوى الصراحة بل أقول الشجاعة التى طرح بها الدكتور يحيى الجمل آراءه.. فكثيرمنها كان يتجاوز خطوط تماس السلامة ليتوغل فى مناطق أقل مايقال عنها انها ملغومة.. خاصة ماجاء فى توصيفه للأحزاب المصرية وفى تقييمه للحياة السياسية فى مصر، وما طرحه حول قضية التيار الدينى.. أسبابه ووسائل علاج موجات التطرف.. وكانت قضية الديمقراطية واحدة من المحطات الهامة فى الحوار.

فى حوارى مع الدكتور يحيى الجمل- شرقنا.. وغربنا.. وانتهى بنا المطاف على ضفاف منطقتنا العربية بعد أن حظيت أرض الكنانة بالنصيب الأوفر من تحليلاته وقراءاته فى خريطتها السياسية.. وتقييمه للمناخ السياسى. والاجتماعى بها.

مساحات عميقة من الغوص فى أعماق القضايا الأكثر سخونة أعترف انه كان خلالها واسع الصدر للغاية، كما أعترف انه عندما كنت اتوقف لأنبهه بعمق الغوص وربما خطورته كان يقول بثبات.. اكتب كل ما جاء على لسانى ولا تبال.. فأنا أتحمل مسئولية كل ما أنطق به.

بقى أن أقول إن الرجل كما رأيته خلال جلسة طويلة معه.. وحوارى الممتد.. شاهد على العصر.. والعصر الذى أعنيه يبدأ منذ ٢٣ يوليو ٥٢ ويمر بمراحل رئاسية ثلاث.. وحتى اليوم.. وإلى أن يشاء الله.

الأحزاب المصرية

كانت البداية مع الاستاذ الدكتور يحيى الجمل حول تقييم الاحزاب المصرية.. قال:

فى رأيى أن الأحزاب الموجودة حاليا اتصالها بالجماهير محدود.. وتأثيرها على قواعدها الشعبية محدود.. وامكانياتها أيضا محدودة.. لأنها فى الأغلب الأعم عبارة عن صحف أكثر منها أحزابا.. رغم وجود كوادر فنية عالية ليست سياسية والكادر الفنى ليس بالضرورة أن يكون كادرا سياسيا.. فرغم وجود كوادر فنية عالية فى بعض الأحزاب.. وبالذات فى الحزب الوطنى.. فإن تأثيرها وإرتباطها بالجماهير محدود باستثناء التيار الدينى الذى يكاد يكون هو التيار الوحيد الذى له صلة بالجماهير.

فإذا نظرنا مثلا لحزب الوفد لرأيناه يتجه إلى الماضى.. وليس إلى المستقبل وحزب التجمع لاوجود له على الساحة الجماهيرية.. وكل مالديه الآن مجموعة من الكوادر السياسية.

وهناك أيضا حزب لا أدرى ماإسمه الصحيح.. إن كان الصباح أو المساء.. تقصد.. حزب الأمة.. لأحمد الصباحى.

– لعله هو ماتقول.. ولاأدرى هل هناك من يعلم من الجماهير فى مصر.. بوجود هذا الحزب.. والغريب أن هذا الحزب قد وجد على الساحة بدون هدف أو معنى.. مما يثير التساؤل والعجب والاحساس بالمرارة.

أنا أعتقد أن هذا الحزب يمكن أن نسميه بـ«حزب للايجار» وجريدته جريدة للإيجار.. ولمن يدفع أكثر.

أما حزب الأحرار.. فهو حزب لايمثل أى شيء على الاطلاق.. ورغم قسوة هذا القول.. فإنها الحقيقة بكل مرارتها.. ولو تصورنا اننا قد نزعنا مظلة السلطة

عن الحزب الوطنى.. وعرينا الأحزاب الأخرى من مزايداتها السياسية.. ونظرنا للصورة فلن نجد شيئا.

وبرغم أن آرائى هذه سوف تعرضنى للكثير من المشاكل.. فإننى أقول شهادتى للتاريخ واتحمل مسئولية ما أقول.. مصر اليوم تموج بكثير من التيارات.. ولابد أن يعى الجميع وجود هذه التيارات ويعترفون بها. ومازلت أزعم.. وأقدر ان تيار الوسط الوطنى.. الساكن والهامد.. هو التيار الغالب فى مصر.. لكنه للأسف لايزال يبحث عن حزب.. وما زال يبحث عن قيادته.. ولا يريد أن يتحرك.. ولا يوجد من يريد أن يحركه أو يقوده.

الحزب الوطنى يفتقد التأثير

أتدخل لأقول للدكتور يحيى الجمل:

ولكن هناك من يقول بأن الحزب الوطنى لم يؤثر فى الشارع المصرى.. ولم يلتحم بالجماهير وأن الجماهير لم تتفاعل معه.. كيف كان ذلك.. برغم وجود من هم فى مكانة ومكان د. يحيى الجمل.. بين صفوف هذا الحزب؟

فيقول: بمنتهى الصراحة.. والوضوح.. الذى نقوله.. أو يقوله.. الناس جزء منه صحيح - للأسف - من ناحيتين: صحيح من ناحية أن الحزب الوطنى لديه فعلا مجموعات من المفكرين الأثرياء بعلمهم وفكرهم.. وكوادر رائعة فى كل مجال.. وأيضا ماتقوله صحيح.. من أن التحام الحزب بالجماهير.. التحام ضعيف لماذا؟

- أنا أرى أن للمسألة سببا أساسيا وهو أن الحزب احتمى بالسلطة ولم يصنع هو السلطة.. وأن الحزب تدثر بالحكم.. ولم يصنع هو هذا الدثار.

الأحزاب الحقيقية هى التى تصنع الحكم.. والحزب الوطنى كامتداد للاتحاد الاشتراكى.. ولحزب مصر.. فالاتحاد الاشتراكى - كما نعلم - نشأ فى ظل السلطة.. وأوى إليها واحتضنته السلطة.. وعبر عنها.. وكذا كان الحال بالنسبة

لحزب مصر، وأنا أقول هذا كمفكر.. وليس كسياسى عامل.. فأنا أعتز بصفتى كمفكر عن صفتى كسياسى.. أو أى صفة أخرى.

والأحزاب كلها فى مصر.. وليس فقط الحزب الوطنى.. تأثيرها محدود للغاية على جماهير الشعب.. بل لا يكاد يوجد لأيها تأثير.

وإذا سألتنى عن دورى فى كل هذا؟

– أقول لك.. اننى أعترف بتقصيرى.. فأنا رجل أكاديمى لعلى اخطأت الطريق عندما تصورت أن باستطاعتى أن أقدم عملا فى مجال الحركة الحزبية كحركة.

والآن.. أنا فى حساب مع نفسى.. وأفكر.. وربما استطعت بالكلمة أن أؤثر أكثر من أى طريق آخر.. ولقائى مع طلابى.. وقرائى.. قد يعوض عندى هذا الشعور بالتقصير إلى حد ما.. ولقد اعترفت فى أحد كتبى.. بأن خير ما أقدم للناس هو قراءاتى وكتاباتى وعصارة فكرى.. وأن مساهمتى فى أمور أمتى إنما هى مساهمة فكرية وليست مساهمة حركية أو عملية.

أنا مع الحرية

وحول زيادة عدد الاحزاب يقول الدكتور الجمل:

– أنا مع فتح الأبواب.. وتركها للرأى العام كى يصنفها.. ويختار الجيد ويرفض الردىء.. فأسبانيا مثلا – بها أكثر من ثلاثين حزبا.. تستوعب كل التيارات، ومع ذلك لايظهر على سطح الاحداث إلا ثلاثة أو أربعة أحزاب هى الاحزاب القوية. وهى الأحزاب المؤثرة والتى لها وجود على الساحة السياسية.

افتح الباب لكل التيارات.. هذا هو الحل الوحيد اليوم.. نستطيع أن نرسم خريطة سياسية واضحة لمصر.. ولنترك الحكم للرأى العام.. وللمنافسة الحقيقية بين هذه الاحزاب. ولننزع مظلة السلطة عن أى حزب.. ونبعد أيضا قهرها لأى

حزب.. وساعتها سنرى «اللعبة الديمقراطية» كما يسميها الغرب فى أوج كمالها.. ودقتها، فالدور دوار.. وما لم يكن الدور دوارا فلن تنجح اللعبة الديمقراطية، وفى ظل ما يقال له الحزب القومى أو الحزب المسيطر.. أوالحزب الملهم.. أو أى مسميات.. لا توجد ديمقراطية.. الديمقراطية توجد عندما توجد أحزاب متقاربة.. وهذا من الممكن أن يحدث فى مصر.

وتصورى أن مصر يجب أن يكون فيها ثلاثة تيارات أساسية: التيار الأول.. امتداد لثورة ٢٣ يوليو.. والتيار الثانى للوفد.. والتيار الثالث تيار دينى مستنير.. ولايمنع ذلك من وجود تيارات سياسية كثيرة بجانب التيارات الثلاثة الأساسية.

ولو تركنا الفرصة للشيوعيين ليكونوا حزبا.. وللمتطرفين الدينيين ليكونوا حزبا.. فلن يضر هذا.. بل سيجعل المناخ السياسى صحيا أكثر، وهذا ما تمارسه أوربا وما تنفذه فى سياساتها.. ولقد رأيت فى أوروبا تيارات مهووسة دينيا.. وتتمتع بكافة الحريات فى التعبير عن نفسها. لندع الحكم للناس.. ولا يخيفنا حكمهم.. فلو أعطينا لأنفسنا - كحكام.. الحق فى الحكم على الناس.. فقد بدأنا طريق الخطأ.. وبدأنا نبعد عن الديمقراطية.. الناس هى الحكم.. وهى التى تستطيع أن تختار.. والناس فى مصر قبل ثورة يوليو.. كانت تختار حزب الوفد.. وكان معها الحق.

واليوم - أنا - كأستاذ.. لما أدرس الحياة الدستورية فى مصر.. أميل أكثر لمنطق الوفد مما كنت قبل عام ١٩٥٢.. لأن الوفد حقيقة وحتى عام ١٩٤٩ كان هو الذى يقف مع الدستور.. ويقف مع الشعب ضد القصر.. وعندما دخلت الملكية الزراعية الكبيرة حزب الوفد.. وتصالح الوفد مع القصر.. فقد الوفد شعبيته ومعناه.. وفقد سنده لدى الجماهير.

وفى هذا الوقت كان محتما أن تقوم الثورة.. وقامت الثورة فى ٢٣ يوليو والذى لاشك فيه أن الثورة مع كل سلبياتها.. قد فجرت من القضايا فى هذه المنطقة.. وأحدثت آثارا ضخمة فى هذه المنطقة.. مما لا يتسع المجال هنا لذكره، لو أن عبد الناصر عام ١٩٥٦ - بعد العدوان الثلاثى - أنشأ حزبا.. وترك المجال

مفتوحا لاحزاب أخرى تقوم فى مصر.. لتغيرت أمور كثيرة فى المنطقة كلها.. ولكان عبد الناصر قد حقق لنفسه سندا ديمقراطيا حقيقيا.. بأغلبية حقيقية.. لكن للأسف.. حدثت أمور كثيرة جعلته لايفكر فى هذا الإتجاه.. ولايختار الطريق الصحيح.

وفى رأيى أن هذا الوقت كان هو أنسب الأوقات للتحول نحو الديمقراطية ولكن هذا التحول قد تأخر.. وتأخر كثيرا.. حتى عندما حاول السادات ان يغير مسار الأمور.. ويعدل دفتها لتتجه للديمقراطية.. كان الوقت متأخرًا جدًّا.

وأشهد لله.. وللتاريخ.. أن الرئيس السادات سيدخل التاريخ المصرى من أوسع أبوابه.. أقول ذلك رغم إختلافى الشديد معه خاصة فى أواخر أيام حياته وحكمه.. ودخوله التاريخ المصرى ناتج عن قرارين له.. قرار حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.. وقرار بدايات الانفتاح الديمقراطى.. وهما قراران يشهدان بشجاعة وجرأة السادات - رحمه الله - وبرغم أن قرار الانفتاح الديمقراطى للرئيس السادات كان يمتاز بكثير من الفوقية، وليس أدل على ذلك مثلا من وقوفه فى مجلس الشعب.. ليصرح بأن المنابر.. قد أصبحت أحزابا.. هكذا بمجرد تصريح.

الأحزاب لاتقوم بهذه الطريقة أبدا.. ولكن ليس معنى ذلك أن نغمطه حقه.. فهو بلا شك قد فتح الطريق أمام الديمقراطية.. وهذا مايحسب له. أعود فأقول أنا مع كل صوَر الحرية.. وأنا من المؤمنين بأن الحرية هى حركة التاريخ.. وإن الحرية هى القيمة الكبرى للانسان.. وأنه فى ظل الحرية تورق كل الأوراق.. وفى غياب الحرية يذبل كل شىء.

التجمع الليبرالى

قلت للدكتور يحيى الجمل: ما زالت واقعة انفصالك عن حزب التجمع.. وانضمامك للحزب الوطنى تمثل علامة إستفهام كبيرة.. ماذا كانت دوافعك وراء ذلك.. وهل تغيرت اتجاهاتك السياسية نتيجة لهذا التحول؟

رد قائلا: إذا أذنت لى.. أرجو أن نقسم سؤالك إلى شقين:

الشق الأول: الخاص بالانفصال عن حزب التجمع.. ثم ترشيح نفسى فى أبريل عام ١٩٨٧ لقد قدمت استقالتى لحزب التجمع فى مايو ١٩٨٢ وظللت خمس سنوات بعيدا عن أى عمل حزبى.. فالاستقالة من حزب التجمع لم يكن لها أى صلة ولارابطة بدخولى للحزب الوطنى.. فالجمع بين الأمرين فى سؤال واحد.. قد يكون فيه شىء من عدم الانصاف للمسئول.. كما قد يحدث لبس عند البعض.. لأن صيغة السؤال تفيد بأننى خرجت من التجمع لأنضم للحزب الوطنى.. وهذا غير صحيح على الإطلاق.. ولم يكن فى ذهنى - قط - يوم أن تركت التجمع أن أنضم لأى حزب.. بالعكس.. ولعلك تذكر.. انه عقب استقالتى من التجمع.. صاحب ذلك ضجة صحفية سواء داخل مصر أو خارجها فى الوطن العربى كله.. وكان موقفى الواضح والصريح هو محاولة ألا أجرح فى حزب التجمع.. وحرصى الشديد على تأكيد بأننى لم أخرج من التجمع لأنضم لأى حزب آخر، وحرصى الشديد بالتأكيد على أننى فى مرحلة دراسة طويلة وتأمل.. وصرحت بكل ذلك فى مختلف الصحف والمجلات المصرية والعربية.

وأظن أنه بعد الأحداث الاخيرة.. قد وضح السبب الذى دعانى لترك التجمع.. وأصبح موقفى من الحزب له مايبرره فكريا.. وعلميا.. وأيديولوجيا.

وأود هنا.. أن أقول.. إنه من وقت مبكر.. كتبت فى نقد للماركسية فى أحد كتبى عن الانظمة السياسية المعاصرة.. والذى صدر عام ١٩٦٨ وفى أحد كتبى أيضا التى صدرت قبل ذلك عام ١٩٦٦ باسم الاشتراكية العربية.. انتقدت فى هذين الكتابين الماركسية نقدا علميا.. شديدا.. ومطولا.. وموقفى من الماركسية واضح كموقف أى إنسان له تفكير قومى.. ومؤمن بالقضية القومية.. ويؤمن بإنتماء الإنسان القومى وليس بانتمائه الطبقى.. وان كنت لاأنكر الانتماء الطبقى.. ولكننى أرى أن الصراع الطبقى كان هو المحرك الأول للتاريخ ومازال يحركه حتى يومنا هذا.. ولعل مايحدث حاليا فى العالم وخاصة أوروبا الشرقية يؤكد أن البعد القومى بعد أساسى فى التاريخ وحركته.

وأنا الآن لست بصدد إعادة تقييمى للماركسية ونقدى لها.. ولكنى أريد أن أقول إن موقفى من الماركسية موقف واضح ومحدد وليس مجهولا لمن قرأ لى أو عرفنى فى السنين الماضية.

وعندما قام حزب التجمع.. قام على أساس حقيقى للتجمع.. ولقد قلت مرة.. إن تجمع الأمل.. لم يكن هو تجمع الواقع.. فتجمع الأمل.. كان هو التجمع الذى يضم كثيرا من الفرقاء الوطنيين بالتوجهات المختلفة.

والحقيقة أن عبد الناصر عندما أنشأ منظمة الشباب كان يأخذ بهذه الفكرة وهى فكرة التجمع الليبرالى.. الذى يضم الماركسيين.. والإتجاهات الدينية.. والإتجاهات القومية.. وكان د. أبو المجد يمثل الإتجاه الدينى، وكنت أنا أمثل الإتجاه القومى، وكان د. محمد الخفيف - رحمه الله - يمثل الإتجاه الماركسى.. وكانت تجرى فى هذا المناخ حوارات ثرية وخصبة.. المهم أننى عندما دخلت حزب التجمع.. دخلته من هذا المنظور.. وبطبيعى.. أميل إلى ما اسميه بالوسط الوطنى الحقيقى.. ولقد قلت ذلك وعبرت عنه فى كتابات كثيرة.

بعد فترة - فى حزب التجمع - وحدته (وليس هذا نقدا- ولا لوما ولا تثريبا). إنه قد أصبح أحادى الإتجاه.. صوتا.. ونفسا.. ومطبخا.. ومن كل النواحى، عندئذ احسست أننى غير قادر على الاستمرار.. وفكرت طويلا فى كيفية الخروج من الحزب.. ورأيت أن أسلم طريق.. هو أن أخرج فى صمت.. لأننى اعتقدت دائما.. أن المجموعة التى تكون حزب التجمع فى أغلبها مجموعة وطنية مخلصة، وان التجمع من حقه على أن يظل قائما.. فقدمت استقالتى بهدوء شديد ولم يعلم أحد بهذه الاستقالة.. لمدة أكثر من خمسة عشر يوما.. فقد أرسلت خطاب الاستقالة إلى الأخ خالد محيى الدين.. وحاول خالد وكثير من الإخوان.. فى نفس المكان الذى نجلس فيه معا الآن فى هذه الحجرة.. أن يثنونى عن رأيى.. ولكنى قلت لهم اننى قد وصلت لقرارى هذا بعد قناعة تامة بينى وبين نفسى.

واكب هذه الأحداث.. لو نتذكر.. وفاة الرئيس السادات - رحمه الله - فى الحادث المشهور.. ثم جاء الرئيس حسنى مبارك بتوجه جديد، وشعرت فى هذه

الظروف أن التجمع غير مدرك لهذا التغيير الجديد من أساسه.. فإلى جوار الخلاف الايديولوجي وإلى السيطرة الماركسية من الماركسيين فى الحزب.. أيضا.. موقف الحزب فى بدايات حكم الرئيس مبارك.. كل هذه العوامل.. النظرية.. والعملية.. والواقعية.. جعلتنى اتخذ هذا الموقف.. وأصر عليه.

وبعدما عِرف خبر انفصالى عن التجمع.. ونشرته جريدة الاهرام قامت ضجة.. وأدليت بحديث شهير لمجلة المصور مع مكرم محمد أحمد تطرقت فيه لكل هذه القضايا.. ونفيت بشدة محاولة ربط خروجى من التجمع بانضمامى لأى حزب من الأحزاب.. كما أكدت نفس هذه المعانى فى كتاباتى التى كنت أنشرها فى مجلس المصور فى ذلك الوقت. ثم مضت خمس سنوات.. لم أفكر خلالها لحظة واحدة فى الإنضمام لأى حزب.. رغم أننى فوتحت من كثيرين إما مباشرة أو بطريق غير مباشر.. من أكثر من اتجاه.. وحزب.. وطبيعى هناك أحزاب من المستحيل تواجدى فيها.. ومع ذلك حدث أن اتصل بى مسئولون فيها وعرضوا على الانضمام اليها.. ولكن النقاش لم يأخذ وقتا.. وحسم فى ساعته وزمانه.

ثم فى مرحلة من مراحل عام ١٩٨٧.. راجعت نفسى.. بعد نقاش موسع مع صديقى وزميلى الدكتور محمد حلمى نمر.. عميد كلية التجارة ورئيس جامعة القاهرة الأسبق.. وهو صديق عزيز له فى نفسى مكانة، نتيجة لهذا الحوار الحميم بينى وبينه انتهيت إلى أنه قد يكون من الأفضل أن اعود للعمل العام ثانية.. وأن تكون هذه العودة متمشية مع الانتخابات.

وكما قلت لك.. أنا أصنف نفسى فى تيار الوسط الوطنى.. وأعتقد حقيقة أن حسنى مبارك يمثل هذا التيار.. ولقد اختار الرئيس حسنى مبارك أن يكون على رأس حزب من الأحزاب المصرية.. وتصورت فى وقت الأوقات أن هذا الحزب يتسم بقدر كبير بسمات تيار ٢٣ يوليو الذى يمثل الوسط الوطنى الحقيقى.. وتصورت اننى قادر مع مجموعة أخرى من الأصدقاء.. ان نحرك هذا التيار داخل هذا الحزب.

من هذا المنطلق.. دخلت الانتخابات.. وخضت معركة – قاسية – بكل

المقاييس نازلني فيها أعضاء من الحزب الوطني.. وكانت الدائرة التي دخلت لأمثلها من أصعب الدوائر الانتخابية.. ويكفي أن أدلل على صعوبتها بأن منافسي في هذه الدائرة كان د. مصطفى الجمل - رحمه الله - ولولا ظروفه الصحية التي كان يمر بها وقت المعركة الانتخابية لكان لها شأن آخر.. فهو من الرجال الذين أحترمهم وأقدر كفاءتهم.

وبالإضافة لهذا المنافس القوي.. خاض المعركةأيضا حزب الوفد والاتجاه الديني وأيضا الحزب الوطني.. ومع ذلك فان الادارة العلمية للمعركة الانتخابية والتي ساعدني فيها مجموعة كبيرة من الأصدقاء المثقفين.. وعلى كل المستويات.. وحرصي على الالتحام بالجماهير.. فلم أدع شارعا لم أتحاور مع سكانه.. كل هذا.. أهلني للفوز بالدائرة الانتخابية في معركة انتخابية على أعلى مستوى.. علمي وجماهيري.. وهذا ما أعتز به، وهكذا دخلت الحزب الوطني بواسطة الانتخابات ومؤملا أن أحرك تيار الوسط الوطني الحقيقي.. في حزب يرأسه حسني مبارك.. كان هذا أملي، ولكني بصراحة أقول لك إن الأمل لم يتحقق ربما لعجزي.. وربما لاستحالة الهدف.

عبد الناصر كان إعصارا

ويبدأ الدكتور يحيى الجمل في تقييم مراحل ثورة يوليو الثلاث: عبد الناصر والسادات ومبارك قائلا: جمال عبد الناصر.. كان إعصارا.. ومثل أي إعصار ضخم في التاريخ أزاح ودمر.. كثيرًا من الأمور التي كانت مستقرة في حياتنا.. عبد الناصر.. أزاح الفروق الطبقية البشعة التي كان يعانيها المجتمع المصري.. عبد الناصر.. أزاح حكم القلة المسيطرة على كل شيء في مصر وأنا دائما أبدا أذكر لعبد الناصر حادثين كان لهما تأثير شديد في وعلى إزاء عبد الناصر كزعيم.. وازاء ثورة يوليو.. فأنا بطبعي.. أشعر بعمق الفكرة الليبرالية.. وامتداد جذورها بداخلي.. ومن الكلمات التي أذكرها في خلاف سابق صار بيني وبين د. فؤاد مرسي وهاجمني في جريدة الطليعة.. وقال إن محور تفكيري هو قضية الحرية،

فقلت له: يا دكتور فؤاد إننى أعتز بذلك أيما إعتزاز.. فهى ليست تهمة، ورغم إيمانى الشديد بعمق الفكرة الليبرالية وتغلغلها فى ثنايا فكرى وعقلى.. فإن هذين الحادثين لا يغربان عن ذاكرتى مهما حدث، فأنا كرجل ريفى من قرية صغيرة من قرى مصر.. له عم عمدة لهذه القرية.. ويحتكر منصب العمودية فى تلك القرية أهله وعشيرته من الأب للجد.. وحدث أن ابنى وهو طفل.. ضرب طفلا صغيرًا فى القرية، فما كان من هذا الطفل إلا أن جمع عددًا من الأطفال أقرانه وانتظروا ابنى ليضربوه.. وسمعت والدتى رحمها الله بما حدث من ضرب ابن ابنها فكبر عليها ذلك.. فبعثت فى طلب أهل الولد الذى ضرب ابنى.. وعاتبتهم فى ذلك.. فقالت لها والدة الطفل.. هل تستكثرين على ابنى أن يضرب حفيدك لمجرد انه ابن ابنك.. الله يخلى عبد الناصر.. لقد ساوى بين رءوس الشعب.

فلما ذهبت فى زيارة لأهلى فى البلد قالت لى أمى.. هل رأيت ما فعله بنا عبد الناصر الذى تحبه.. وسردت علىَّ مقولة السيدة والدة الطفل وتوقفت أنا طويلا أمام هذه الحادثة أتأملها.

والحادثة الثانية والتى ربما كانت أعمق دلالة من الأولى.. إننى كنت مسافرا للاسكندرية ويصاحبنى مسجل كلية تربية جامعة عين شمس.. فى ذلك الوقت واسمه الأستاذ عبد الفتاح العبد.. وهو أحد أبناء عائلة العبد الكبيرة بشبرا النملة.. أو ما كانوا يسمون بالعائلات الاقطاعية.. وحدث أن تعطلت بنا السيارة أمام شبرا النملة.. فكان أن نزلنا ضيوفا على عائلة العبد بشبرا النملة.. وبعد الغداء حدث نقاش كالذى يحدث عادة بين الضيوف والمضيفين فى دوار العمدة الذى هو عم عبد الفتاح العبد.. وسألته عن الأحوال فإذا به يقول: أى الأحوال تسأل عنها.. الأحوال سوداء غبراء وما حدث وأرويه هنا.. كان فى بداية الستينات.. فلما استفسرت منه أكثر عما سود الأحوال وغبرها، قال: إن الناس قد بدأت تعرف. وأدهشنى قوله، وهل فى معرفة الناس سواد، قال: إن المعرفة التى أقصدها أن الفلاح لم يعد يعرف حدودا للأمور.. والفلاح قديما مهما كان يضرب أو يهان كان من الصعب عليه أن يرفع عينيه فى أسياده.. واليوم إذا قلت للفلاح «بم» يرد عليك «طرش الدم».

هذه الحادثة جعلتنى أقول لنفسى.. لابد أن نعترف بأن عبد الناصر قد أحدث تغييرًا كبيرًا فى هذا المجتمع.

ولا أكتمك.. أن السيد زكريا محيى الدين كان قد كلف من قبل عبد الناصر بتشكيل وانشاء منظمة الشباب.. وكان يبحث عن قيادة للمنظمة من شباب أساتذة الجامعة.. وكنت أحد الذين فكر فيهم زكريا محيى الدين.. باعتبارى أمثل التيار القومى.. وكنت خائفا ومترددا.. وأتساءل بينى وبين نفسى عن مصيرى ومصير أمثالى من المؤمنين بقضية الحرية والديمقراطية مع هذه المنظمة بعد حادث شبرا النملة الذى قصصته عليك.. قبلت الترشيح لقيادة منظمة الشباب والاشتراك مع مجموعة المؤسسين لهذه المنظمة.. وهم- كشهادة للتاريخ الذين مازالوا يقومون بعمل سياسى حقيقى فى مصر حتى الآن.. هم.. أو تلامذتهم.. فهم حقا كوادر سياسية بكل معنى الكلمة، وإذا كانت منظمة الشباب قد إنتهت بصورة تهريجية فى النهاية فإن بدايتها كانت على أسس.. أنشأت كوادر سياسية ما زالت موجودة فى كثيرة من مواقع الانتاج حتى اليوم ومنهم الوزراء.. والاطباء.. والمحامون.. وغيرهم.. وخاصة تلك الكوادر التى ظهرت فى الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٧.. لأن بعد عام ١٩٦٧ حدث تغيير جذرى فى كل شىء فى مصر.. وفى العقل العربى كله.

عبد الناصر.. بعد عدد من القرون.. سوف يذكره التاريخ حيث لاتذكر مئات بل آلاف من الأسماء التى نسمع بها وعنها كل يوم الآن.. وسيبقى اسم عبد الناصر هو الاسم الوحيد الباقى لقرون عدة مقبلة.. فعبد الناصر ليس حاكما.. ولكنه كان مفجر ثورة.. برغم ماله.. وماعليه.

عبد الناصر.. لا يمكن - حقا - أن نعفيه من مسئولية ما حدث من قهر لبعض الأشخاص.. لكنه أيضا هو الذى رفع القهر عن ملايين المصريين.. وعن ملايين العرب.

عبد الناصر.. لا يمكن أن نعفيه مما حدث عام ١٩٦٧.. لكنه هو الذى بنى الجيش الذى دخلنا به معركة ١٩٧٣.. الذين يرون أن عبد الناصر - خيرا محضا.. والذين يرون عبد الناصر - شرا محضا - يقعون فى خطأ كبير.

السادات أصابه الوهم

ويمضى الدكتور يحيى الجمل قائلا: أما الرئيس السادات عندما نتحدث عنه فلابد أن نفرق بين ثلاث مراحل.. الأولى: إلى الحرب ونهاية عام ١٩٧٥.. لا أكاد أرى للرجل فى هذه المرحلة إلا حسنات.

بعد يناير ١٩٧٧.. اختل الميزان فى يده.. فقد بدأ يخاف من القليل من الديمقراطية التى سمح بها وتحققت قبل يناير ١٩٧٧ وبدأ يتراجع عنها.. واصابه نوع من الوهم الذى يصيب الحاكم وبالذات فى العالم الثالث.. ويتصور معه أنه صاحب الحقيقة وحده.. وأنه يعرف كل شىء.. وأن لا أحد يعرف ما يعرفه هو وهذه كارثة.. فالحكام فى العالم الثالث.. نتيجة أنهم يسمعون دائما مايحبون ولايسمعون مايجب أن يسمعوه يتكون لديهم وهم بأنهم العالمون ببواطن الأمور.. وأن لاشىء يخفى عليهم وأنهم قادرون على كل شىء.. وهذا ماكنا نراه فى الحكم الشمولى.. فى أوروبا الشرقية.. ولنأخذ ما حدث فى رومانيا مؤخرا - مثلا فقبل حدوث الانقلاب بشهر.. كنا نرى صور مظاهرات الترحيب الشعبية بشاوشيسكو تملأ صفحات الجرائد والمجلات بنسبة ٩٩٪ وبعد ماحدث.. بيومين رأينا الصور فى نفس الجرائد والمجلات تحكى النقيض بنسبة ٩٩٪ أيضا وهذا يدل على أن أجهزة الاعلام تلعب دورا مضللا للحقيقة خاصة فى هذه البلاد.

والرئيس السادات - بعد عام ١٩٧٧ داخله هذا الوهم.. أيضا عدل عن المساحة البسيطة من الديمقراطية التى سمح بها.. وماحدث فى سبتمبر لا يمكن - حقيقة - أن يغتفر.

نأتى إلى قضية السلام.. لا أحد يستطيع أن ينكر أن السلام له أولوية وهو مهم.. وربما كان الخلاف على ذلك فى أسلوب السادات وطريقة إخراجه لعملية السلام.

فمثلا الرئيس مبارك متمسك بالخطوط الأساسية للسلام.. لكن إخراجه

لأسلوب وطريقة التعبير عن السلام مختلفة تماما.. فأسلوبه هادىء ذو نفس حضارى.. محاور.

ولقد أوصلت علاقة الرئيس السادات بأمريكا إلى ما إنتهى إليه.. فقد نفخوا فيه حتى صاروا هم أنفسهم عبئا عليه.. كما شارك الأقزام الذين إلتفوا حوله فى التعجيل بنهايته بما زينوا له من أعماله.. وأقواله.. وكلنا يعرف أن النفس البشرية ضعيفة وأن الإنسان بطبعه يكره النصيحة اللحوحة مهما كانت مخلصة.

مبارك - مرحلة الجدية

ويواصل الدكتور يحيى الجمل - حديثه فيقول: أما المرحلة الثالثة لثورة يوليو.. فتمتاز بسمة رئيسية وهى الجدية.. ففيها رغبة حقيقية وجادة لإحداث تطوير لمصر.. لكن المشاكل كثيرة.. واحيانا تكون فرق العمل أقل كفاءة فى مقابل مستوى المشاكل التى نتعرض لها. والإيمان بالديمقراطية لابد أن يكون واضحا فى أذهاننا.. إنه ليس منّة.. أو منحة من الحاكم.. وينبغى لنا ألا نخاف من الديمقراطية.

وإن مرحلة حسنى مبارك من ثورة يوليو.. هى مرحلة الجدية.. والرغبة الحقيقية فى انجاز شىء.. لحل مشاكل الجماهير.

وعموما.. اسمح لى أن أقول لك.. إن التاريخ لايكتب إلا حيث ينتهى المتحاورون. فنحن نستطيع بكل وضوح أن نتكلم عن مرحلة عبد الناصر.. ومرحلة السادات.. أما الرئيس حسنى مبارك.. فهو رجل قريب من قلبى.. ومن عقلى.. ولكنى لا أحب أن أدخل فى زمرة المهللين.. والمطبلين لأحد أيًّا كان.. ومن هنا فلندع الحكم على حسنى مبارك بعد عمر طويل له.. وفى مرحلة مقبلة.. لنقيمه كما قيمنا غيره.. بكل أمانة.. وبوضوح.. على أن ذلك لايمنعنى أن أقول بكل ثقة وأمانة وأكرر.. أن مرحلة حسنى مبارك تعنى الجدية.. وأدعو وأقول له.. لامبرر إطلاقا من الخوف من الديمقراطية ولا مبرر مطلقا لتحجيمها.. بل لابد

من مزيد من الإيمان بالديمقراطية.. ومزيد من الإيمان بالجماهير..ولا أريد أن أقول بمزيد من تعميق الديمقراطية.. فلا أحد يعمق الديمقراطية.. فالديمقراطية لايعمقها إلا الشعوب.. وأنا أعتقد أن الرئيس مبارك عندما اختار الديمقراطية.. كان اختيارا لارجعة فيه.. واختيارًا أكيدًا.. وصادقا.

التطرف الديني.. لماذا؟

ويتحدث الدكتور يحيى الجمل عن نظرته الخاصة لقضية التطرف الديني.. أسبابه.. والحلول التى يراها فيقول:

– إن رؤيتى الخاصة فيما يتعلق بالتيار الدينى تتخلص فى الآتى:

أولا: الدين جزء أساسى من تكوين الانسان.. ونحن فى مصر صنعنا الأديان قبل أن تنزل علينا من السماء، ومعنى ذلك أن عنصر الدين هام وضرورى، بل إنه جزء لا يتجزأ من تكويننا البشرى.. ولابد أن نعى هذه الحقيقة جيدا.

ثانيا: أعتقد أن فى جوهر الإسلام رسالة للحرية والتسامح والمحبة.. والعدل الاجتماعى وأيضا للديمقراطية.

ولنا أن نتساءل بعد كل هذه المقدمة.. ما أسباب جذور التطرف التى نراها.. وتطل برءوسها اليوم..

فى رأيى أن أسبابها عديدة.. ومن أبسط الأمور.. أن نذكر سببًا واحدًا.. لنفهم بُعد باقى الأسباب.

أسبابها.. أحيانا.. انحرافات نفسية.. وأحيانا ضغوط اقتصادية.. فعندما يرى البعض مايتمتع به البعض الآخر من بذخ غير طبيعي.. ومبالغ فيه.. ويرى نفسه محروما من أبسط حقوق الحياة، ويدخل وسط هذا الجو النفسى شخص يبشر المحروم بحل مشاكله.. عن طريق الدين.. وأنه سوف يحقق له جنته الموعودة.. من الطبيعى والمنطقى أن تنقاد هذه القلة المحرومة للداعية الذى ينشر فكره

باسم الدين.. ويكون التأثير عليها سهلا.. وميسورا.. والايقاع بها من أيسر الأمور.

الإسلام.. برىء من شبهة التطرف.. فلا تطرف فى الإسلام.. ولننظر إلى بدايات الإسلام الأولى.. وهى قمة نقائه وعفويته.. وعظمته.. سنجده كان دين حب.. وتسامح.. وعدل.. وحوار.. فالإسلام ينادى بقول الله تعالى: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة﴾ إذن فهو دين حضارى بكل ماتعنيه هذه الكلمة من معان.

والإسلام جاء بعد عديد من الأديان السماوية التى سبقته، كان العقل البشرى فيها لم ينضج بعد.. وعندما جاء الإسلام كان العقل البشرى قد نضج.. فكان لابد أن يخاطبه بما يتلاءم مع هذا النضج.. واتبع فى ذلك أسلوب الحوار.. والحكمة والدعوة الحسنة.. والعدل الاجتماعى والديمقراطية.

والآن.. أصبحت المشكلة التى تفرض نفسها على الساحة أن هذه الجماعات أصبحت تحاور الناس بمنطق السلطة.. وهذا خطأ.. ولا يجوز.. فلو أنهم تركوا الحوار مفتوحا بينهم وبين الناس.. ولو أن السلطة الحاكمة تركتهم يعلنون عن أنفسهم لتغير الأمر على نحو عكسى.

الحل هو أن تتركهم السلطة الحاكمة ليخرجوا إلى النور.. ولتترك التيار الدينى يكون حزبا يتحدث بلسانه.. ولتدع الحكومة هذا الحزب يواجه المشاكل.. ويحاول حلها. عندئذ ستتكشف أوراق هؤلاء المدعين الزائفة.. وسيسقط شعارهم الذى رفعوه باسم الدين.. فالعمل هو الحل الأساسى الذى يفرز لك الفكر الدينى المستنير من المدعى.. ومعروف أن الفكر الدينى المستنير فكر بناء وهو جزء من تكويننا النفسى والحضارى والاجتماعى.. وهو مطلوب، لكن التفكير الدينى المغلق.. المتطرف.. هو فكر غريب علينا.. وهو تفكير هدام غريب على الإسلام.. والمسيحية.. وكل الأديان السماوية.

ويواصل الدكتور يحيى الجمل قائلا:

– ليست كل الأسباب هى هذين العاملين فقط.. ولكنى بدأت بها لأهميتها.. ولكن هناك أسبابا أخرى.. فمثلا.. لا نستطيع أن نتجاهل الخطأ الذى ارتكبته الثورة فى بدايتها عندما اتخذت أسلوبا عنيفا فى مواجهة التيار الدينى.. فالعنف يولد العنف والحوار يخلق الحوار.. والرصاص يؤدى لمزيد من الرصاص.. والبذاءة تلد بذاءات.

○ قلت للدكتور يحيى الجمل ولكن بعض وزراء الداخلية السابقين كانوا قد اتخذوا أسلوب الحوار بينهم وبين هذه الجماعات، ولكن للأسف لم يسفر الحوار عن شىء.

– من قال ذلك.. بالعكس.. عندما بدأ هؤلاء الوزراء الحوار عكس ذلك أثرا طيبًا، وهنا ينبغى أن نذكر هذه الفضيلة للواء حسن باشا وزير الداخلية الأسبق فرغم العدوان الذى وقع عليه مؤخرا.. فإنه نجح إلى حد كبير فى إقامة حوار بينه وبين هذه الجماعات والتيارات الدينية.. وبينه وبين المعارضة الحزبية.. وأيضا المعارضة الدينية.. لكنه للأسف لم يستمر هذا المنهج من وزراء الداخلية وأرجو أن يعود هذا المنهج الآن.. منهج الحوار والمجادلة بالتى هى أحسن.

وللدكتور يحيى الجمل رؤية خاصة فيما يتعلق بالمعالجات التى تتم لمواجهة قضية التطرف الدينى يلخصها فى قوله:

بصراحة.. أنا لست مع أسلوب القمع.. والإرهاب.. وأنا مع الحوار.. فكل ما يؤدى إلى مزيد من الحوار.. أنا معه.. وكل ما يؤدى إلى مزيد من فرقعة طلقات الرصاص.. أنا ضده وإذا لم يؤد الحوار إلى نتائج فيكون ذلك دليلاً على عجز المتحاورين.



علوى حافظ

النائب المشاكس الذى نشأ وفديا..
وانضم للضباط الأحرار

- عبد الناصر كان متعاطفا مع الوفد فكرًا وعقيدة.
- ثورة يوليو ماتت مع هزيمة يونيو ١٩٦٧.
- السد العالى - أخر مصر زراعيا وأفسد التربة.
- لو استمع قادة ثورة يوليو لنصائح «النحاس» لتغير وجه التاريخ.
- مصطفى أمين كان مظلوما فيما نسب إليه.
- ثورة يوليو ليس لها تاريخ.. ظهرت فجأة ولمعت كفلاش التصوير.
- قمة البرلمانية أن يكون صوت النائب أعلى من أى مسئول.
- المعارضة يجب أن تبقى معارضة للحاكم وتعمل على اسقاطه.
- أتمنى أن تمارس الديمقراطية بطريقة «الهايدبارك»



علوى حافظ - النائب المشاكس الذى نشأ وفديا، وانضم للضباط الأحرار

علوى حافظ.. نائب صاحب صوت عالٍ فى مجلس الشعب مثير للمعارك والعواصف.. ويكاد يكون النائب الوحيد الذى أحيل إلى لجنة القيم أكثر من مرة.. وليس هذا فحسب بل يكاد يكون أيضا هو النائب الوحيد الذى انضم إلى حزب الوفد الجديد.. وساعد فى قيام الحزب، وهو من ضباط ثورة يوليو.. وهو يفسر ذلك بأنه نشأ فى أسرة وفدية، وكان دخوله للكلية الحربية التى تخرج فيها عام ٤٨ بواسطة وفدية، وتدرج علوى حافظ فى المناصب العسكرية من مدرس فى الكلية الحربية إلى مدرس فى مدرسة المشاة حيث تعرف بجمال عبد الناصر الذى جنده فى تنظيم الضباط الأحرار.

وبعد عامين من قيام الثورة ترك العمل العسكرى ليشغل مناصب سياسية أخرى إلى أن بدأ مشواره فى العمل النيابى عام ١٩٦٠ وكان أصغر نائب فى البرلمان فى ذلك الوقت حيث لم يكن قد تجاوز الثلاثين من عمره إلا بأيام قليلة.. واستمرت مسيرته فى الحياة النيابية من خلال الاتحاد الاشتراكى وحزب مصر، ثم فى كل المجالس النيابية التى توالت بعد ذلك فيما عدا مجلسين فقط.. خلال هذا المشوار ساهم فى قيام التعدد الحزبى فى عهد السادات ثم انضم إلى حزب الوفد الجديد ليدخل مجلس الشعب نائبا وفديا معارضا له أسلوبه الخاص فى المعارضة وله صولاته وجولاته فى العديد من القضايا الهامة.

كانت البداية مع علوى حافظ حول انضمامه لحزب الوفد، بينما كان من الضباط الأحرار رغم العداء الذى لا يخفيه الوفد للثورة.. وحول تفسير هذا التناقض قال: لقد ولدت فى أسرة وفدية.. وكنت ابنا لأب عضوٍ فى لجنة الوفد فى قسم الدرب الأحمر بمحافظة القاهرة.. وكنت أحضر الخطب السياسية والمؤتمرات التى يعقدها الوفد.. وعندما دخلت المدرسة فى المرحلة الثانوية بالذات فى أواخر الثلاثينات كانت بكل مدرسة لجنة للطلبة الوفديين.. وكنت أنا أحد أعضاء اللجنة التى تتبع مدرستى.. حقا.. لم أكن زعيما.. أو قائدا ولكنى كنت أشارك بالهتاف واخرج فى المظاهرات.

وأذكر أن أول جرح اصبت به فى رأسى كان فى مظاهرة نتيجة لضربة من عصا عسكرى بلوك نظام فى السيدة زينب.. اثناء هتافنا للوفد فى مظاهرة فى هذا الميدان الشهير.

ودخلت الكلية العسكرية وكان دخولى بواسطة وفدية، فقد كانت هناك صعوبة بالغة فى التحاقى بهذه الكلية نظرا لصغر سنى وقصر قامتى.. وضعف بنيتى وكانت هذه الصعوبات الثلاث تقف عقبة امام أى طالب يرغب فى الالتحاق بهذه الكلية.

وعندما تخرجت وعينت بالجيش كنت ملازما وانا فى الثامنة عشرة من عمرى وفى هذا الوقت كانت حرب فلسطين قائمة.. وجاء توزيعى الوظيفى على مدينة الخرطوم.. وهناك سمعت عن ضابط كان يشغل قبلى المنصب الذى شغلته وكان اسمه جمال عبد الناصر.. وتعددت الأقوال حول كفاءته وفكره مما زاد شوقى لرؤيته.

بالإضافة لكل هذا تربيت فى أسرة فقيرة وعشت فى حى شعبى، وكنت دائما ولهذه الأسباب أتعاطف مع الطبقات الفقيرة والمطحونة كالعامل اليدوى وصاحب «الدكانة» وصاحب الفاترينة والقهوجى.. الخ.. وكل النماذج التى ترسبت فى وجدانى من طفولتى.

فلما عدت من الخرطوم وكنت أتمتع بسمعة طيبة فى عملى.. وكفاءة تحدث عنها العاملون معى والجمهور أو ما يمكن أن نسميه بأننى كنت ضابطا لامعا، فبرغم صغر رتبتى العسكرية كانت لواءات الجيش تعرفنى.

ولهذه الأسباب رشحت لأتولى التدريس فى احدى مدارس الجيش وفى هذه المدرسة تعرفت بالصاغ جمال عبد الناصر وكنت مازلت ملازما صغيرا.. وهو برتبة صاغ وحدثت بيننا ألفة شديدة ونتيجة لاحتكاكى به ومراقبته لتصرفاتى جندنى فى تنظيم الضباط الأحرار، ولقد كان جمال عبد الناصر يمثل لى مثلا أعلى فى أفكاره وثوريته.

لهذا بمجرد أن صرح لنا أنه فى سبيل الإعداد لثورة للقضاء على الملك وانتزاع مصرمن قبضة الإحتلال الإنجليزى.. لاقت هذه الافكار هوى فى نفسى فقد كانت هذه أمنياتى وأنا طفل.. وكنت أهتف بها فى مظاهرات الوفد.

عبد الناصر كان متعاطفا مع الوفد

- هناك سر.. أحب أن أختصك به.. وقد لايجرؤ الكثيرون على البوح به فى أى ظرف من الظروف.

لقد كان عبد الناصر.. زعيما متعاطفا مع الوفد.. فكرا وعقيدة، وكان يحب مصطفى النحاس ولا يخجل من أن يصرح بأن الرجل فيه شىء لله وأن من يجىء عليه لا يكسب، ولقد سمعت هذه الأقوال منه شخصيا.. ولم تنقل إلىَّ..

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كان الوفد هو حزب الأغلبية وكان البرلمان برلمانا وفديا بالأغلبية المطلقة، وكان رئيس الوفد هو زعيم الأمة «مصطفى النحاس» مسافرا خارج مصر فى ذلك الوقت مع سكرتير عام الوفد.

وعندما عاد مصطفى النحاس وصحبه من الخارج واجتمعوا بالضباط الأحرار.. ليتعرفوا على فكرهم ومطالبهم.. حضرت أنا هذا اللقاء ولابد للتاريخ أن يعرف الناس بتفاصيل هذا اللقاء.. لأنه يمثل حلقة هامة فى تاريخ مصر

كان هناك مصطفى النحاس.. زعيم الأمة وجمال عبد الناصر قائد الثوار.. وزعيم الثورة الحقيقى.. فهو الذى أسس التنظيم وقاد الانقلاب، وكون الحركة قد نفذت بمشهد دراميكى فى أول الأمر.. فإن الإخراج للعملية كان يتطلب ذلك.. وتعريض شخصية كبيرة لإكتساب ولاء وثقة باقى الضباط الأحرار.. واحتراما لفروق الرتب العسكرية.. ولكن فى واقع الأمر كان جمال عبد الناصر هو المخطط والمدبر والمنظم والقائد لحركة الضباط الأحرار.. فى ثورة يوليو ١٩٥٢.. نعود إلى لقاء الضباط الأحرار بزعيم الوفد.. والذى تم فى منتصف ليلة وصول

مصطفى النحاس من الخارج.. والذى استقبلته قافلة عسكرية صحبته إلى مجلس قيادة الثورة من المطار رأسا.

وأذكر أن الزعيم مصطفى النحاس كان سعيدا وفرحا غاية الفرح لدرجة أنه - كما عرفت بعد ذلك - فرد سجادة الصلاة فى الطائرة وصلى ركعتى شكر لله.. عندما اخبره الطيار بتنازل الملك عن العرش وخروجه من مصر.

إذن فخط سير الوفد.. وأهدافه لم تكن تتعارض من بدايتها مع ثورة يوليو بل بالعكس فربما قام ثوار يوليو لتدعيم جهد وكفاح الوفد، وعندما قابل النحاس أعضاء قيادة الثورة كان مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين يمثلان الزعامة الوطنية الواثقة بنفسها التى تتكلم عن إيمان بصفتها لسان الأغلبية الشعبية فى مصر.

من الناحية الثانية.. كان العسكريون يمثلون الخوف من المستقبل فلم يكونوا يدرون كيف سيكون باقى الطريق.. نعم هم نجحوا فى الانقلاب وقضوا على الملك وأعوانه من عسكريين ومدنيين ووضعوهم فى السجون، أما ما بعد ذلك فلم تكن لديهم خطة أو منهاج حتى عبد الناصر نفسه لم تكن لديه رؤية مستقبلية لما يمكن ان تسير عليه الثورة فى المستقبل.

وكان يجب أن يستكمل الثوار الأحرار.. المفهوم السياسى والمفهوم الديمقراطى، وهذا هو مانصحهم به النحاس باشا بالتحديد.

وأذكر مشهد اجتماع النحاس بالضباط الأحرار جيدا.. كأنه حدث بالأمس القريب.. صافحهم وقبلهم كلهم.. ثم أمدهم بثلاث نصائح سمعتها بأذنى.. وستكون أنت أول من يسمعها غيرى.

كان الضباط الأحرار فى ذلك الوقت يبحثون عن ضابط كفء يجعلونه وصيا على العرش.. وعندما علم النحاس بنيتهم هذه.. أصابه قلق عظيم ونصحهم بألا ينصبوا أى عسكرى.. وصيا على العرش ورشح لهم «بهى الدين بركات».. وكان

من القيادات الوطنية المعروفة وعضوا فى البرلمان المصرى.. وسياسيا محنكا.. معتدل الفكر.

أما نصيحته الثانية لهم.. بألا يغريهم الحكم.. فينفردوا به، وكان النحاس يرى عن قناعة ضرورة ألا يحكم العسكريون بلدا. وقال لهم.. لقد أديتم دوركم ببراعة.. وأنقذتم البلد من الملك وأعوانه.. وعليكم أن تسلموا القيادة للسياسيين ليكملوا دوركم، وحذار أن تعتدوا على الدستور.

وكانت هناك شائعات قد ترددت بأن تغييرا سوف يجرى للدستور المصرى ونصحهم النحاس بألا يمسوا الدستور.

وكانت نصيحته الثالثة لهم.. ألايقتربوا من حزب الوفد.. بأى مساس أو تعدٍّ.. فلحزب الوفد ثقله كحزب سياسى حقيقى نشأ مع ثورة ١٩١٩ وله جذوره الممتدة فى أعماق الشعب المصرى ويمثل ضمير الأمة.

وللأسف الشديد.. بمجرد أن خرج مصطفى النحاس.. اجتمع الحواريون وفى مقدمتهم سليمان حافظ.. وغسلوا أمخاخ قادة الثورة من كل ماسمعوه من مصطفى النحاس.

التفاف كذابى الزفة

وأسأل علوى حافظ:

ترى ماذا كان سيحدث لو استمع قادة الثورة لنصائح النحاس؟

يقول: كانت ستتغير مسيرة الثورة بالكامل. ولكانت سارت فى اتجاهها السليم مائة فى المائة ولكان التغيير والإصلاح قد تمَّا بهدوء وروية واتقان وبحنكة سياسية. وللأسف.. ما حدث كان عكس كل ما نصح به النحاس.. بدأ العسكريون ينفردون بالحكم.. وحكموا مصر والتف حولهم الطفيليون وكذابو الزفة.. والمنافقون.. وما أكثر هؤلاء.

وتلا ذلك الارتجال والعشوائية.. ومحاولة الاستعراضات الصورية التى لم تخدم البلد فى أى شىء.. فخرج إلى الوجود مشروع تأميم قناة السويس ومشروع السد العالى.. وللعلم لقد رفض حزب الوفد مشروعا لاقامة السد العالى مرتين خلال حكمه.. أول مرة قدم المشروع خواجه يونانى معروف عنه إدمانه للخمر وعرضه على حكومة الوفد.. ورفض، ثم عاود الكرة مرة ثانية.. وبعد بحث المشروع اتضحت آثاره السيئة وكم سيضر مصر زراعيا.. ومائيا وكيف سيفسد التربة وحللوا كل الظواهر التى نعانى منها اليوم.. وبينوها..

زعيم المعارضة

ويعود علوى حافظ لمقولته السابقة.. لو استمع ثوار يوليو لنصائح النحاس.. لكان قد تغير وجه التاريخ.. وماكانوا قد وقعوا فيها وقعوا فيه من إنحرافات، لقد كان مصطفى النحاس زعيما ومن أولياء الله الصالحين.. وكان ملهما باطنا وظاهرا باعتراف الجميع، وكان طاهر اليد والقلب واللسان والضمير.

ويستطرد علوى حافظ مسترجعا تاريخ تلك الحقبة من تاريخ الثورة فيقول:

لقد قصدت من رواية كل ماذكرت أن أبين كيف كان للوفد منذ شبابى المبكر أفضاله الغامرة على.. لقد توسط لى الوفد.. فى دخول الجيش الذى تعلمت فيه الثورة، ومن هذه الثورة خرجت بهدفين أو بمعنى أدق وضعت لنفسى هدفين أولهما التخلص من الاحتلال وثانيهما التخلص من الملك.

وقد تعجب لو قلت لك إن منشورات الضباط الاحرار التى كانت تخرج من الجيش كانت ملهمة من فكر الوفد.. وأغلبها كان يستعين بأجزاء من خطب النحاس، لقد كان هناك انسجام تام بين عبد الناصر فكرا وتخطيطا وبين الوفد.

. لقد كنت مع ثورة يوليو فكرا وعقيدة حتى خروج الملك.. كنت معها حتى خرج الملك وخرج الإنجليز ثم بدأت أناقش سياستها وفكرها بعد ذلك بحدة.. خاصة عندما أصبحت عضوا فى البرلمان لدرجة أن عبد الناصر عندما زار

البرلمان - وربما كثيرون من الناس لا يعرفون ذلك وكنت قد قدمت استجوابا لوزير التعليم.. فوجئت بعبد الناصر يأخذنى تحت إبطه ويقول لأنور السادات.. ألا يوجد لديك مكتب فاخر.. فلما أجابه أنور السادات بالايجاب قال له: أثثه تأثيثا جيدا وعلق على بابه لافتة بعنوان زعيم المعارضة، وليكن هذا مكتب علوى حافظ من الغد.. وضحكنا وسألناه.. هل هذا توجيه أم هزل؟! ولكنه قال لى: لقد أصبحت لغتك معارضة.. وفهمت المعنى الذى يقصده.. فالنقد بين العسكريين غير مباح وغير مستساغ، ومن أصعب الأمور أن توجه نقدا لقائد لك فى العسكرية.

أصفار على الشمال

وحول مدى قناعة عبد الناصر بالديمقراطية يقول علوى حافظ:

- جمال عبد الناصر فى بدايته كان مؤمنا بالديمقراطية.. وأيضا كان يبحث عن الديمقراطية النظيفة بدليل أن من أبرز أهداف الثورة الستة. إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ولكن يبدو أن شهوة السلطان والزعامة المبهرة.. قلبت هذا المفهوم فى عقله.. ولو أضفنا إلى هذا حجم النفاق المصرى والتأليه الذى صاحب موكب الثورة منذ لحظاتها الأولى.. أعطاه فرصة لتغيير هذا المفهوم.. فصمم على أن يحكم منفردا.. وأن يظل كل من بجانبه أصفارا على الشمال، وكانت هذه الطريقة أول سقطة ديمقراطية فى مفهوم الزعيم.. وقائد الثورة.

الورثة الشرعيون

ويفسر علوى حافظ الهجوم الشديد من الوفد على ثورة يوليو منذ البداية ويشرح أسباب الخلاف قائلا: لم يكن الأمر خلافا.. ولكنه كان تصفية للحسابات، بمعنى أن الثوار العسكريين اعتبروا أنفسهم الورثة الشرعيين لمصر.. بعد نجاح الانقلاب، وهذا مفهوم كبير.. وبالتالى اعتبروا أنفسهم أصحاب الحق فى المغانم.. بداية من ثروة محمد على وقصور الاغنياء وشقق البلجيكيين

والايطاليين والفرنسيين واليونانيين والجاليات الاجنبية وماتحويها من تحف ونفائس حتى السيارات التى كانوا يمتلوكنها.

فلما أعلنوا أهدافهم وكان أحد بنودها.. تصفية الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم.. لم ينفذوها بصدق بل بالعكس كونوا نوعا جديدا من الاقطاع خاصًا بهم.. وبدلوا الاقطاع باقطاع من نوع جديد.. وقد كان الاقطاع الذى حاربوه شرعيا، فقد كونه أصحابه بعرقهم وجهدهم فاستصلحوا الأراضى البور ثم تملكوها.. أو تجارة أسسوها ونجحوا فى تدعيمها وتقويتها.. أو بلد ساسوها، فإذا كوّن هؤلاء ثروة نتيجة لهذا فقد كانوا على حق، فهم بذلوا العرق والجهد وخدموا شعبا استخدموه فى هذه الأراضى أو تلك التجارة أى فتحوا بيوتا ووسعوا أرزاقا.

ولكن الثورة قلبت هذا المفهوم وحولته إلى اقطاع مغانم وأكثرهم كونوا ثروات غير مشروعة، وهكذا خلقت الثورة نوعا من الإقطاع الجديد ولم يصبح الأمر سيطرة لرأس المال على الحكم. وإنما أصبح الاقطاع والفساد هما الحكم ذاته.

سلسلة فاشلة

ومن منطلق هذه الصراحة.. سألت السيد علوى حافظ.. ماذا كان موقف الثورة من رجال الاحزاب؟ أجاب قائلا: لم تكتف الثورة بذلك بل قامت بحل الاحزاب السياسية وكان أول حزب سياسى تأثر بالحل هو حزب الوفد.. حزب الشعب.. الذى يمثل الاغلبية وقاموا باغلاق المدرسة السياسية.. ووضعوا رؤساء الاحزاب ومدارسهم السياسية فى قفص الاتهام.. وحرموهم من الممارسة العادية لحياتهم الطبيعية.. فى الوقت نفسه احتكروا كل هذه الاشياء لأنفسهم.

وبدأت الثورة تكون حزبا للثورة وفشلت.. بداية من هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى الأول ثم الاتحاد الاشتراكى الثانى ثم حزب مصر.. وأخيرا الحزب الوطنى الديمقراطى.. كلها سلسلة فاشلة انتهت إلى مانراه اليوم.

وهناك سبب آخر وراء خلاف الوفد مع الثورة، كلنا يعرف أن كثيرا من الشخصيات الكبيرة تنتمى إلى حزب الوفد كانت تمتلك مساحات كبيرة أو معقولة من الأراضى. فجاءت الثورة بقانون الإصلاح الزراعى فحطمت مصر زراعيا.. وقلبت الملكية الزراعية الكبيرة إلى فتات.. والغت دور الفلاح وخرجت ببدعة الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين.. فضيعت الفلاح والأرض.. وها نحن أولا نعانى من آثار ذلك.. والحكومة الحالية فشلت فى النظر فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية.

بل إن الأرض الزراعية تزداد سوءا ووصل بنا الأمر إلى أن أصبحنا نستورد غذاءنا من الخارج ونحن دولة زراعية وندفع مقابل ذلك عشرين مليار دولار سنويا.

إذن فلقد كانت نظرة الوفد المستقبلية صحيحة وعندما بدأ الوفد يعارض الثورة كان ذلك رد فعل لما فعلوه، ولم يبدأ الوفد بعداء الثورة ولكن الثورة هى التى بدأت به.

نصب سياسى

وحول تجارب الاتحاد الاشتراكى.. والمنابر وماقبلها.. يقيم السيد علوى حافظ هذه التجارب فى الديمقراطية فيقول كل هذه التجارب كانت محاولات فاشلة - بداية من هيئة التحرير ومرورا بكل الأشكال التى تلت هذه التجربة.. لقد كانوا يريدون أن يؤسسوا حزبا سياسيا للثورة بأى شكل بدأوه بمجموعة الضباط الأحرار واستغلوا علاقتهم بالبيئة التى نشأوا فيها.

وأعطيك مثلا أنا باعتبارى من حى شعبى فى وسط القاهرة، أستطيع من خلال علاقاتى الانسانية التى اكتسبتها من عائلتى وطفولتى.. ان أؤسس حزبا ولو أننى قد نجحت فى ذلك.. فلم يكن بسبب تطبيق مبادىء الثورة، ولكن للعلاقات الأصيلة التى بينى وبين الناس فلم أكذب عليهم يوما ولم أضللهم أو

أعدهم بالمعجزات التى لاتتحقق أو كما يقول المثل الشعبى «لم أعمل لهم البحر طحينة» بل صارحتهم بكل الامكانيات وانه ليس فى المستطاع أكثر مما هو موجود، وليس فى الإمكان أبدع مما كان، ورآنى أهل دائرتى ثائرًا وناقدًا ومعارضًا شرسا وسمعونى وأنا أنقد الميثاق وبيان ٣٠ مارس وموقف تنحية الرئيس عبد الناصر. وكل مارأيت وسمعت كلها عمليات نصب سياسى.

وأى حزب سياسى ما هو إلا عقيدة.. أو زعيم.. أو تاريخ، فثورة يوليو ليس لها تاريخ، لقد ظهرت فجأة ولمعت كفلاش التصوير، وأطفأتها سلوكيات الثوار الذين قاموا بالثورة التى كانت تقف على نقيض أهداف ومبادىء الثورة التى اعلنوها ونادوا بها.

لقد كانت تطلعات ثوار يوليو الشخصية على نقيض منهجهم الثورى ولم يكن هناك التزام بخط الثورة.. وأنا أعتقد لهذه الاسباب أن كل المحاولات قد فشلت بدليل هذا التعدد والتلون الذى رأيناه، فلو كانت هيئة التحرير قد نجحت لما كنا قد سمعنا عن الأشكال الأخرى للحياة النيابية التى ابتدعتها الثورة.

وأى صورة شكلتها الثورة بعد ذلك لم تثبت ولم تنجح فرأينا بعد هيئة التحرير الاتحاد القومى ثم بدل الاتحاد الاشتراكى بها والذى غيروه مرتين وفشل فظهرت المنابر ثم دخل من المنابر إلى أشكال الوسط واليسار واليمين، ثم تورط مؤخرا مع الوفد.. وعندما رآه يكتسح الساحة أنشأوا فى مقابله حزبين آخرين ليقاوماه، إذن فالعملية لم تكن بناء وطن.. ولكنها كانت تصفية حسابات.

نائب عن الشعب كله

وأسأل السيد علوى حافظ:

فى تقديرك كنائب مخضرم.. ماهوالدور الذى يجب أن يقوم به عضو مجلس الشعب فى مصر؛ داخل المجلس.. وخارجه؟

قال: عضو مجلس الشعب يجب أن يؤمن بمسئوليته عن الوطن ويحترم القسم الذى يقسمه فى أول حياته النيابية «أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وأرعى مصالح الشعب». فكانت النتيجة أن الذى يترك الدستور ليعيثوا فيه فسادا.. قد أخل بالقسم وأى خروج أو مخالفة دستورية إن لم يواجهها النائب وبسرعة ومع أى شخص كان فإن الأمر يفلت من بين يديه.

وأنا أتصدى لأى تصرف خاطىء من أى إنسان مهما كان سواء كان فى اتفاق أو عقد أو معاهدة وأرعى مصالح الشعب فى المقام الأول، وأتناسى فى هذه الظروف تماما مصالح دائرتى الانتخابية الضيقة.. لأننى تحت قبة البرلمان نائب عن الشعب كله وليس عن جزء منه.. وللأسف مانراه اليوم من ممارسات نيابية لا يخرج عن تخليص مصالح وتبادل منافع ما بين النواب والوزراء وأبناء الدوائر الانتخابية، وكل هذه الأمور استثناءات.. وهى محرمة قطعا وإذا كان من واجب النائب التعرض للمظالم التى تقع على أبناء دائرته فإن ذلك لا يعنى أن أرفع هذه المظالم بالاستثناءات، والعرف النيابى يرى أن هذا منتهى الظلم وكثيرون لا يفهمون هذه الرؤية.

سألته: هل ترى أن عضو مجلس الشعب يجب أن يلتزم دائما بما يقرره رئيس الهيئة البرلمانية الحزبية؟

قال: لا.. ليس هذا ملزما، فليس معنى أن هناك رئيسا للهيئة أن يجردنى من فكرى وأسلوبى البرلمانى.. وألا يجبرنى على العزف على نغمة واحدة، فكل نائب لابد أن تكون له شخصيته المستقلة.

ويرفض السيد علوى حافظ تعبير الوفد الجديد فيقول: أنا لا أحب استخدام هذا المصطلح لأن الوفد الحالى هو استمرار للوفد القديم ولكن بانسان جديد له رؤية جديدة تتمشى مع مقتضيات العصر والاهداف الوطنية الثابتة ولابد له أن يستفيد من الدروس التى مر بها الوفد فى نضاله خلال تاريخه الطويل.

قمة البرلمانية

وعن صوته العالى فى المجلس وما يثيره من معارك وعواصف فى إستجواباته يبرر كل ذلك قائلا: ان ما تسميه معارك هو قمة البرلمانية فكونك ترفع صوتك على صوت أى مسئول فى مصر، فهذا يعنى ترجمة صحيحة لشعار العقيدة الوطنية الوفدية التى نادى بها يعد زغلول «الحق فوق القوة» والأمة فوق الحكومة».

فأنت فى موقع النيابة تمثل الأمة.. وتمثل الحكومة، وأنت فى موقع النيابة تتصدى للحق ولا تتصدى للظلم، فيجب لهذه الأسباب أن يكون صوت الحق عاليا وأن يكون أعلى من صوت الحكومة.

وأنا عندما استخدم الصوت العالى ليس للشوشرة ولكن للايضاح وللثبات على المبدأ، ولذلك تجدنى أكثر النواب تقديما للاستجوابات.

ففى تاريخ مصر كلها تقدم للبرلمان عشرة استجوابات فقط وكانت بالترتيب عن الاسلحة الفاسدة.. والكتاب الأسود لمكرم عبيد.. وباقى الاستجوابات وعددها ثمانية كانت لعلوى حافظ.. وكانت عن التلوث والأمن الغذائى والطاقة النووية والانهيار السكانى.. الأمن السياسى.. والأمن الاجتماعى وقرار ١١٩ وأنا أعد لأخطر استجواب سوف أقدمه بعد أيام قلائل عن حقيقة الفساد وطهارة الحكم فى مصر وأنا أعتبره ذروة ما قدمت من استجوابات.

وللعلم.. أقل استجواب قدمته استغرق منى ما لا يقل عن أربع ساعات من الأداء.. غير مئات الساعات من التحضير.

التفجير فى الوقت المناسب

وأسأل علوى حافظ.. لماذا هو أكثر النواب اصطداما بالمنصة.. هل بينك وبين المنصة الحالية موقف ما؟

- أى تصرف منى.. أو اصطدام بالمنصة سببه الأول والأخير خروج المنصة عن الحياد، فأولا المنصة تتسم بعدم العدالة والانحياز للحكومة، فالجالس على المنصة لابد أن يتجرد من شخصيته الحزبية.. ومهمته تنحصر فى حسن إدارة الجلسات وإحترام الدستور واعطاء الطرفين الرأى والرأى الآخر حق المبارزة والتراشق مهما كان العنف.

إن إتاحة فرص الحديث التى تحصل عليها شخصيا تقرر عكس ذلك!

- نعم.. ولكن أنا أنتزع هذه الفرص بصفتى علوى حافظ ولاتمنح لى كما ينص الدستور.. والحقيقة الثانية.. اننى يمكننى ان اتكلم وقتما أشاء وانتزع حقى ولا أنتظر من يقدمه لى وهذه مهارة برلمانية، وقد ذكرت جريدة الأخبار هذه الحقيقة مؤخرا وقالت إن علوى حافظ أهم ما يميزه الصوت العالى والخبرة وإجادة دراسته لموضوعاته والتفجير فى الوقت المناسب، ولذلك أحرج الحكومة ولم يستطع احد أن يرد عليه رغم اتهامه لهم بأحقر الاتهامات.

إن النتيجة التى توصلت إليها.. وانا سعيد بها ومبتهج واعتبرها ذروة نجاحى أننى أوقفت استخدام الطاقة النووية فى مصر.. رغم العروض ورغم المناورات التى قامت بها الحكومة.

حالة ميئوس منها

وحول طبيعة العلاقة القائمة الآن بين أعضاء المعارضة.. والحزب الوطنى فى مجلس الشعب يضع السيد علوى حافظ النقاط فوق الحروف قائلا:

أعضاء المعارضة.. للأسف لايفرقون مابين مسئولياتهم العامة ومصالحهم الشخصية وكثيرا ما تتغلب مصالحهم الشخصية على مسئولياتهم العامة وينسى النائب منهم انه نائب معارض أمام طلب استثنائى لأحد معارفه أو أصدقائه أو أبناء دائرته فيتهاون فى مسئوليته كمعارض وقد يهادن وقد يجامل.

ولا توجد قضية تتمثل فيها المعارضة فى موقف حازم شديد فى مواجهة الحكم الآن بل تستطيع أن تقول بأن المواجهات قد توارت خلف قنوات الإتصال، وهذا أمر خطير، فالمعارضة يجب أن تبقى معارضة للحاكم ويكون هدفها اسقاط هذا الحكم واستبداله بحاكم أرشد منه وأخلص منه لو استدعى الأمر ذلك.

أعود فأسأل السيد علوى حافظ.. لماذا تصرون على انتقاد الديمقراطية فى مصر رغم أنك تطرح كل القضايا بلاحساسية حتى سلطات رئيس الجمهورية؟

– منذ عدة شهور كنت أتحدث عن توجيهات رئيس الجمهورية.. وأنتقدها وأنا عندما أنظر لهذه الأمور لا أنظر إليها من وجهة نظر علوى حافظ الشخصية ولكن من منظورى الحزبى والوطنى، فالممارسة على المسرح السياسى ليست حقيقة ولكن تنقصها الجدية والحزم ووضوح الرؤية.. ربما تكون هذه الصفات متوافرة فى علوى حافظ لأنه مرتبط ببرنامج مع نفسه وملزم نفسه بالصدق فى القول والإخلاص فى العمل.. أما الآخرون فلا يلتزمون بشىء ويعتبرون وجودهم تحت قبة البرلمان فى إطار حزبهم هو فرصة العمر بالنسبة لهم.. ليحققوا لذاتهم أقصى مكاسب دنيوية.

الديمقراطية بطريقة هايدبارك

وبحماس يؤيد السيد علوى حافظ اقامة مزيد من الاحزاب السياسية ويحدد الأسباب قائلا: يجب ألا نترك أى تيار بلا حزب حتى لايمارس عمله من تحت الأرض، وكم أتمنى لو نمارس الديمقراطية بطريقة حديقة هايدبارك الشهيرة ونخصص مثلا حديقة الحرية فى مصر.. كحديقة مفتوحة للمناقشات الديمقراطية وليكن كل يوم خميس مثلا.. يستطيع أى إنسان أن يقول ما يعتقده بلا خوف ولارقابة، وفى الإسكندرية يمكن أن نخصص حديقة الشلالات أيضا لمثل هذا العمل، وهذه الفكرة سوف أطالب بها فى البرلمان وهذه الفكرة تتيح لكل فرد ان يعبر عما بنفسه ويجد من يسمعه دون أن يعتدى عليه.

أما إذا كانت لأى فرد انتماءات حزبية واستطاع أن يجمع أكبر عدد من مؤيديه فلماذا لا يقيم حزبا يعبر عن فكره وآرائه حتى لو وصل الأمر إلى عشرة أحزاب أو أكثر، فالشعب لن يعطى صوته فى النهاية إلا لمن يثق فيه.

وفى النهاية يحدد علوى حافظ رأيه فى مستقبل الديمقراطية فى مصر وطرق تصحيح المسار فيقول:

الديمقراطية فى مصر اليوم تقف على شعرة، وكل الديمقراطيات التى طبقت منذ ثورة يوليو وحتى اليوم فاشلة مجرد «ديكور» علينا أن نبدأ التصحيح بأمرين.. أولها.. أن نختار جمعية وطنية بانتخابات حرة من المفكرين لنضع دستورا يشترك فيه كل مفكرى مصر وعقلائها وحكمائها على أن يتم انتخابهم بواسطة الشعب.

ثانيا: تتكون جمعية عمومية تضع دستورا خلال عام وتطرحه على الشعب فى استفتاء حقيقى، ومن خلال هذا الدستورتحدد مسئولية البرلمان والرئيس وتتحول مصر إلى جمهورية برلمانية حقيقية وتلغى نسبة الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين، ويلغى مجلس الشورى بالكامل ويكفينا مجلس نيابى واحد له سلطات واسعة قائم على انتخابات حقيقية وبنواب حقيقيين.. هذه هى بداية الديمقراطية السليمة: دستور جديد.. برلمان حقيقى.. إلغاء نسبة العمال والفلاحين.





كمال الشاذلى

الأمين العام المساعد للحزب الوطنى

- □ الأحزاب السياسية الحالية تتحمل جميعها مسئولية تاريخية فى الحفاظ على الديمقراطية.
- □ جميع التيارات السياسية ممثلة فى الأحزاب الحالية.
- □ لا نجد مبررا لتشكيل حكومة إئتلافية.
- □ الإلتزام الحزبى ضرورة لسلامة الممارسة الديمقراطية.
- □ لا تعارض بين رئاسة مبارك للحزب والدولة.
- □ منذ تولى مبارك الحكم بدأت مسيرة الديمقراطية تتعمق.
- □ الأغلبية لاتمارس أى صورة من صور الديكتاتورية داخل المجلس.
- □ المعارضة تتمتع بمساحة كبيرة من الممارسة الديمقراطية.
- □ غير صحيح.. أن المعارضة صحف لا أحزاب.



كمال الشاذلى - الأمين العام المساعد للحزب الوطنى

كمال محمد الشاذلى أحد هذه القيادات البارزة فى تكوين الحزب الوطنى الديمقراطى من خلال موقعه كأمين عام مساعد وأمين التنظيم بالأمانة العامة للحزب.. تخرج فى كلية الحقوق وحصل على دراسات عليا فى العلوم السياسية.

وطوال مسيرته التى مارس خلالها العمل النيابى على مدى ٢٥ سنة متصلة بدأت منذ عام ٦٤.. خلال هذه المسيرة شغل العديد من المواقع السياسية: الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى لمحافظة المنوفية وعضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى والوكيل البرلمانى لحزب مصر العربى الاشتراكى وعضو مجلس اتحاد البرلمان الدولى.. كما شارك فى الكثير من الوفود البرلمانية لمعظم دول العالم.

وقد منحه الرئيس حسنى مبارك وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى.

لكل هذه الأسباب ولكون كمال الشاذلى ممثلا للهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى - حزب الأغلبية - داخل مجلس الشعب كان لابد أن يحتل الحوار معه مساحة فى ملف مسيرة التجربة الديمقراطية فى مصر.

المعارضة جزء من النظام

وفى البداية سألناه عن رأيه فيما يطالب به البعض من تشكيل حكومة إئتلافية وجبهة وطنية بدلا من تولى حزب بمفرده مسئولية الحكم فقال:

طبقا للدستور فإن نظامنا السياسى قائم على تعدد الاحزاب.. والقانون ينظم ذلك، فالحزب الذى يحصل على الاغلبية فى مجلس الشعب يتولى تشكيل الحكومة.. وأضيف هنا وبكل الثقة أن الحزب الوطنى الديمقراطى غنى بقياداته ورجاله من العلماء والمتخصصين فى مختلف المجالات بما يتيح له الاستفادة القصوى من خبراتهم فى مختلف مواقع العمل.. ومن هنا لا نجد مبررا لتشكيل

حكومة ائتلافية.. وأقول ولماذا؟ وماهو المبرر لذلك.. وفى هذه الجزئية أقول أيضا ان القيادة السياسية فى الأمور القومية تلتقى برؤساء وقيادات احزاب المعارضة لمناقشتهم واستطلاع رأيهم.. لأن الرئيس مبارك يؤمن بأن أحزاب المعارضة هى جزء من النظام.. لكن.. ليس معنى ذلك تشكيل حكومة ائتلافية أو جبهة وطنية.. وبإيمان كامل وببساطة أقولها أيضًا إن رموز العمل الوطنى فى مصر معارضة وأغلبية، مصريون وطنيون حريصون كل الحرص على المصالح العليا لمصر.

جميعنا مصريون ووطنيون

- وحول نقاط الاتفاق والاختلاف بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة داخل أو خارج المجلس قال: نحن نتفق فى القضايا القومية.. ففى كثير من الأحيان أسافر إلى الخارج كممثل للأغلبية مع الأستاذين إبراهيم شكرى وياسين سراج الدين كممثلين للمعارضة وذلك لتمثيل مصر فى بعض المؤتمرات الدولية، وكان أداء المعارضة أداء ممتازًا لأننا خارج مصر نصبح جميعا مصريين ونخلع رداء الحزبية حينما نركب الطائرة، وهذه حقيقة واقعة لا أجامل فيها احزاب المعارضة.

الشباب فى القلب

وحول الدور الذى يلعبه الحزب الحاكم فى قضايا الشباب خاصة فى ظل نقص الكوادر الحزبية الشابة قال السيد كمال الشاذلى:

إن الحديث حول قضية الشباب يطول ويطول.. فالشباب هم فعلا نصف الحاضر وكل المستقبل.. وإذا كان العمل فى هذه المرحلة يضع نصب عينيه المستقبل، والمستقبل يعنى لشباب وكذلك خطط التنمية واعادة بناء البنية الأساسية لجميع المرافق وانشاء قاعدة صناعية وزراعية - واستصلاح الأراضى - كل هذا من أجل الشباب.. ومن أجل المستقبل.. إذن فالحزب بطبيعة

الحال والحكومة.. يضعان قضية الشباب.. والمستقبل فى القلب، هذا بالنسبة للشباب بصفة عامة ومنهم شباب الحزب.

أما ماذا فعل الحزب للشباب.. أقول إن هناك أمانة للشباب على مستوى المسئولية فى التعامل مع هذا القطاع الهام ولها خططها وبرامجها المتنوعة فى مختلف المجالات على مدار العام.. اما عن نقص الكوادر الشبابية.. فمن قال هذا.. حزبنا الوطنى غنى بقياداته الشبابية فى كل موقع ويتم باستمرار صقل مواهبهم وقدراتهم من خلال دورات تثقيفية بمعهد الشباب وبمركز الدارسات الوطنية للحزب.

الحزب غنى بقياداته

أستطيع أن أؤكد أنه إذا كانت بعض الأحزاب تشكو من نقص فى كوادرها الحزبية فإن الحزب الوطنى الديمقراطى غنى بقياداته بل تواجهنا مشكلة باستمرار هى عملية الاختيار للمواقع القيادية حيث توجد اعداد كبيرة دائما تصلح لشغل الموقع الواحد.. من ذلك يتضح أن الحزب غنى بقياداته التى تصلح لشغل أى موقع وفى أى وقت.. وهو رصيد يعتز به الحزب ونفخر به.

مقولة غير صحيحة

وعرضت أمام السيد كمال الشاذلى مايردده البعض من أن المعارضة فى مصر صحف قبل أن تكون أحزابا وسألته.. إلى أى مدى ينطبق هذا الكلام على الحزب الوطنى الديمقراطى قال: كيف تكون المعارضة صحفا فقط قبل أن تكون أحزابا، وعندك حزب الوفد وممثلوه فى مجلس الشعب.. وعندك حزب العمل وممثلوه فى مجلس الشعب.. والمعارضة والأغلبية تمارسان دورهما فى البرلمان بكامل الحرية.. وبديمقراطية كاملة.. إذن فهذه المقولة غيرصحيحة.. وأن نظامنا السياسى فى مصر يقوم على تعدد الاحزاب.. وأن الأحزاب جميعها معارضة

وأغلبية تشكل هذا النظام.. فكيف نقول اليوم إن المعارضة هى صحف فقط هذا غير صحيح. من قال هذا..؟

قيادة مجلس الشعب

عدت أقول له يتردد ان كمال الشاذلى هو المايسترو الفعلى الذى يقود المناقشات داخل مجلس الشعب وهو فى القاعة وليس على المنصة.. مارأيك؟

أجاب الأمين العام المساعد للحزب الوطنى:

مسألة أن كمال الشاذلى هو المايسترو بمجلس الشعب، وهو الذى يقود المناقشات داخل المجلس.. كلام سبق أن قيل.. ولكنى أقول فى هذا.. إننى ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى داخل مجلس الشعب.. وحزبنا كما تعلم هو حزب الأغلبية.. كل مافى الأمر أنه يتم التنسيق بين أعضاء المجلس (حزب وطنى) فيما يطرح داخل البرلمان من موضوعات وهذه هى الديمقراطية، أن نناقش قضايانا.. داخل الحزب.. نتفق ونختلف داخل الحزب.. ولكننا نذهب لمجلس الشعب بوحدة فكر وبرأى الحزب الذى أمثله.. هكذا تسير الأمور ويهمنى جدا أن أضيف أن الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس قيادة قادرة وواعية لدورها تماما كرئيس المجلس.. ولكن هناك تنسيقا كاملا وتعاونا كاملا بيننا، وأعتقد أن هذا الأمر مطلوب تماما.

الحفاظ على الديمقراطية

وعن رأيه فى مشاركة كل الأحزاب المصرية فى إرساء القواعد الصحيحة للديمقراطية رد السيد كمال الشاذلى قائلا: لاينكر أى متابع للساحة السياسية فى مصر أن مسيرة الديمقراطية تنمو كل يوم.. فى مناخ ديمقراطى سليم.. ومن هنا أرى أن الديمقراطية فى مصر حقيقة ثابتة.. وواجب أساسى على جميع الاحزاب السياسية معارضة واغلبية.. وصحفهم أيضا أن يشاركوا بايجابية أكثر فى تعميق

مسيرة الديمقراطية ودون أدنى شك ان الاحزاب السياسية الحالية جميعها تتحمل مسئولية تاريخية فى الحفاظ على الديمقراطية التى ننعم بها جميعا، خاصة أن الرئيس مبارك يبذل كل جهده لدعم الديمقراطية وترسيخها أسلوبا ومنهاجا لنظام حكمه.. وعلى الاحزاب السياسية كلها المسئولية فى دعم هذا التوجه الديمقراطى وتعميقه.

ممارسة ديمقراطية

ويقيم السيد كمال الشاذلى دور المعارضة فى الوقت الحالى ومدى نجاحها فى تحقيق الدور الذى ينتظر منها قال: إن المعارضة الآن، أكثر من أى وقت مضى.. تتمتع بمساحة كبيرة فى ممارستها للديمقراطية.. وعلى سبيل المثال حجم عدد مقاعدهم فى مجلس الشعب.

وعلى الجانب الآخر تمارس الاحزاب السياسية دورها بكامل إرادتها وكامل حريتها، وجميع صحف المعارضة تصدر بانتظام فلم تصادر جريدة أو يمنع قلم من التعبير عن رأيه.. حرية صحافة كاملة للجميع فلا رقيب ولامعقب على ماتنشره الصحافة بصفة عامة من آراء.. صحافة المعارضة أو الصحافة القومية.

إنشاء أحزاب جديدة

ويتحدث السيد كمال الشاذلى عن الرأى الذى يطالب باطلاق حرية انشاء الاحزاب وعن القوى السياسية التى يجب ان تمثل فى احزاب جديدة فيقول: موضوع اطلاق حرية انشاء الاحزاب السياسية. هناك لجنة مشكلة مهمتها دراسة المستندات التى يتقدم بها من يرغبون فى تشكيل حزب سياسى.. المسألة يحكمها قانون.. وأعتقد أن قانون الأحزاب وضع بعض الضوابط اللازمة لانشاء الأحزاب، وهذه اللجنة مشكلة على أعلى مستوى قانونى وفنى وسياسى.

وأعتقد أن التمثيل الحالى فى البرلمان يضم جميع التيارات.. حيث يوجد اليمين

والتيار الدينى المتحالف مع حزب العمل واليسار.. هذا بالاضافة إلى أن الحزب الوطنى يمثل الوسط الذى بداخله توجهات حيث يوجد معنا من هم يمين الوسط ومن هم يسار الوسط.. ونأمل فى الانتخابات القادمة أن تمثل باقى الأحزاب التى ليس لها تمثيل حتى الآن فى البرلمان.

ديمقراطية السادات.. ومبارك

وحول الفارق بين المناخ الديمقراطى فى عهد الرئيس مبارك والمناخ الديمقراطى فى عهد الرئيس السادات من وجهة نظره يقول:

- حول المناخ الديمقراطى فى عهد الرئيس الراحل السادات واليوم فى عهد الرئيس مبارك نقول للتاريخ إن الرئيس السادات وضع الاساس للنظام السياسى لمصر الذى يقوم على التعددية الحزبية حيث تم تعديل الدستور لينص على أن النظام السياسى فى مصر يقوم على مبدأ تعدد الأحزاب.

واليوم ومنذ تولى الرئيس مبارك الحكم وبدأ بالافراج عن المعتقلين السياسيين وأطلق حرية الصحافة على مصراعيها.. وبدأت مسيرة الديمقراطية تتعمق يوما بعد يوم.. فلم تصادر صحيفة فى عهده ولم يحجر على رأى.. ومارست الاحزاب السياسية دورها السياسى بكامل إرادتها وحريتها.. من هنا نجد أن الممارسة الديمقراطية حاليا والمساحة الكبيرة التى تتمتع بها أكثر من أى وقت مضى.

قلت للسيد كمال الشاذلى..

أحزاب المعارضة تطالب الرئيس مبارك بالتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى وأن يكون رئيسا لكل المصريين.. مارأيكم؟

أجاب قائلا: الرئيس مبارك بالفعل رئيس لكل المصريين.. والاخوة فى المعارضة لو تابعوا التجارب الديمقراطية المتقدمة للعديد من بلدان العالم

فسيجدون فى كثير من تلك البلاد رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم وانه لاتعارض بين الموقعين.. لكن الشىء المؤكد أن الرئيس مبارك يرعى مسيرة الديمقراطية ويصر على استمرارها.

قانون الطوارىء.. لماذا؟

وحول قانون الطوارىء وإذا ماكان وجوده يتفق مع الرغبة فى الوصول إلى الديمقراطية الكاملة قال: موضوع قانون الطوارىء.. مسألة تحكمها ظروف البلاد، وقانون الطوارىء لا يستعمل إلا ضد الخارجين على القانون وضد تجار السموم والمخدرات الذين يستهدفون شبابنا ورجالنا وبالتالى يستهدفون أغلى مانملك فى مسيرة البناء.

إذن وببساطة شديدة - قانون الطوارىء - لا يتعرض ولا يتعارض من قريب أو بعيد لمسيرة الديمقراطية بل هو لأمن الوطن والمواطن.

وأكثر من هذا فقانون الطوارىء يحمى مسيرة الديمقراطية والاستقرار من الخارجين على القانون وسيادته.

إننى أتمنى أن يأتى اليوم القريب الذى ينهى فيه مجلس الشعب العمل بقانون الطوارىء بعد أن يكون الأمن والأمان مكفولين على أرض مصر.

بين الانتخاب الفردى وبالقائمة

ويحدد السيد كمال الشاذلى رؤيته لنظام الانتخابات الحالى وهل يحقق النظام الفردى مزيدا من الديمقراطية فيقول: كان النظام المعمول به فى الانتخابات العامة كلها هو النظام الفردى بمعنى أن يحصل المرشح على ٥٠٪ من الأصوات + صوت واحد ينجح على منافسه وفى هذه الحالة تهدر ٤٩٪ من الأصوات.

أما النظام بالقائمة النسبية المعمول به حاليا فلا تهدر أى أصوات يحصل عليها أى مرشح، هذه الانتخابات تكون بين الاحزاب وبرامجها بمعنى ان الحزب هو الذى يرتب قائمته ويطرحها للانتخابات ويحصل كل حزب على عدد من المقاعد بنسبة ماحصل عليه من أصوات الناخبين.

أما الانتخاب الفردى فله أيضا مزاياه حيث يعتمد فى المقام الأول على شعبية الفرد المرشح والحزب المنتمى إليه.. وبصفة عامة لكل مرحلة ظروفها التى تفرض الشكل المناسب للانتخابات العامة.

سلسلة متصلة

وأعود لسؤال السيد كمال الشاذلى:

من خلال تجربتك الطويلة كبرلمانى قديم.. كيف تقيم الممارسة البرلمانية خلال مراحل ثورة يوليو الثلاث: عبد الناصر - السادات - مبارك؟

يرد قائلا: المراحل الثلاث كلها مكملة لبعضها البعض لأن تاريخ هذه المراحل عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات.. وحتى قبل ثورة يوليو ومنذ صدور دستور ١٩٢٣ الذى بدأت بمقتضاه الحياة البرلمانية فى مصر.. والتى تعتبر بداية للممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب التى قامت وظلت قائمة إلى ماقبل ثورة ٢٣ يوليو.. وإذا كانت بعض هذه الأحزاب لم تحقق الغاية من قيامها أو حزب انحرف عن أداء دوره فهذا لايلغى أنه كانت هناك تجربة ديمقراطية فى مصر قبل الثورة.

وبعد الثورة كان الهدف السادس من أهدافها هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة.. وكل المقدمات التى بدأت بالتنظيم السياسى الواحد الذى تمثل فى هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى.. كل هذه المقدمات كانت بداية للوصول إلى حياة ديمقراطية سليمة.. والتنظيم السياسى الواحد يعتبر

شكلا من أشكال الديمقراطية وإذا كان له بعض العيوب فقد كان ملائما لذلك الوقت بعد قيام الثورة.. والحقيقة التى لايمكن تجاهلها هى أن معظم القيادات التى تعمل الآن على الساحة السياسية فى مصر وفى مختلف الاحزاب الموجودة الآن وفقا للشرعية الدستورية، معظم هؤلاء كانوا قيادات فى الاتحاد الاشتراكى العربى.. وأذكر منهم المهندس إبراهيم شكرى وخالد محيى الدين ومصطفى كامل مراد.

الإلتزام الحزبى

وعن قاعدة الإلتزام الحزبى فى مجلس الشعب يقول الأمين العام المساعد للحزب الوطنى: إن مسألة الإلتزام الحزبى هامة جدا.. وأكيد من الضرورى إلتزام العضو داخل البرلمان برأى حزبه بل ومطلوب أن يدافع عنه تماما حتى ولو كان مخالفا لرأيه الشخصى لسبب بسيط هو أننا نعمل داخل حزبنا بأسلوب ديمقراطى كامل.. ونناقش الموضوعات والكل يدلى برأيه، وبعد أن يستقر الحزب على رأى معين فعلى الجميع أن يتبنى رأى الحزب بالكامل، وهذه هى الديمقراطية وهذا هو الإلتزام الحزبى.. وإلا فكيف تكون الصورة لو أن أعضاء أى حزب بالبرلمان.. كل واحد يعبر عن رأيه الشخصى.. اعتقد أن المسألة بهذا الشكل سوف تكون غير مقبولة ولن تثمر شيئا.. كما انها ليست من الديمقراطية فى شىء.. بل أكثر من ذلك.. انها تتعارض مع قاعدة التعددية الحزبية وتفرغها من مضمونها.. إذن فالإلتزام الحزبى ظاهرة صحية تماما وضرورية جدا لسلامة الممارسة الديمقراطية.

ويتحدث السيد كمال الشاذلى عن دور الهيئة البرلمانية للحزب فى مجلس الشعب عند طرح الاستجوابات للوزراء يقول: للهيئة البرلمانية للحزب دور هام جدا داخل المجلس.. سواء من استجواب لأحد الوزراء أو فى أى موضوع آخر ان الهيئة البرلمانية للحزب لابد أن تجتمع قبل جلسات المجلس لمناقشة ماسوف يطرح من موضوعات ومناقشتها تماما حتى تستقر على الرأى الذى يعبر عن

رأى الحزب.. وبالتالى يدخل الاعضاء المجلس بوحدة فكر وباتفاق على أهم النقاط، إذن فالتنسيق بين الاعضاء مستمر.. سواء استجواب أو سؤال أو أى موضوع يناقش داخل المجلس.

وأضيف أن أى عضو بالهيئة البرلمانية للحزب يدخل البرلمان ليعبر عن رأى الحزب وليس عن رأيه الشخصى.. حتى ولو كان رأى الحزب مخالفا لرأيه الشخصى.. هذا هو الالتزام الحزبى.

– ويحدد السيد كمال الشاذلى الفرق بين القضايا القومية والقضايا الحزبية قائلا: طبعا هناك فرق كبير جدا بين القضايا القومية والقضايا الحزبية. فالقضايا القومية هى قضايا مصر كلها وقضايا شعب مصر كله.. هى قضايا تمس المصالح العليا للوطن.. وهذه فوق كل اعتبار وفوق كل مصالح حزبية ولا تحتمل الخلاف فى الرأى بين الأحزاب ويجب ألا يكون.. أما المصالح الحزبية فهى مصالح ضيقة تعبر عن وجهة نظر حزبية فقط، وهنا يكون الإجتهاد لكل حزب أن يعبر عنها.

لاديكتاتورية للأغلبية

وأنقل للسيد كمال الشاذلى إحدى اتهامات المعارضة وأقول له: يقال إنكم تمارسون ديكتاتورية الاغلبية فى مجلس الشعب.. ماذا تقولون؟

– يقول: لم تمارس الاغلبية أى صورة من صور الديكتاتورية على الاطلاق ولكنها الديمقراطية وحق الاغلبية التى تمثل الجماهير التى تعبر عنها وأتت بها إلى مقاعد البرلمان.. هى ديمقراطية سليمة تمارسها الأغلبية لتحقق سياستها وبرامجها وأهدافها التى انتخبت على أساسها.

ويتحدث عن دور المنصة ومايتردد من انضمام المنصة فى مجلس الشعب فى كثير من الأحيان إلى صف نواب الحزب الحاكم فيقول: ان دور منصة مجلس الشعب واضح تماما فى إدارة الجلسات وواضح تماما فى المساحة التى تعطيها

للمعارضة فى المناقشات التى تدور تحت قبة البرلمان.. واعتقد ان الدكتور رئيس المجلس يديره بأسلوب ديمقراطى.. يعطى للمعارضة فرصتها كاملة للتعبير عن رأيها كما يعطى الفرصة للأغلبية، وكان هذا واضحا اثناء التعقيب على بيان الحكومة.

أما عن رأى المعارضة ان المنصة فى صف الأغلبية بشكل بشكل دائم فأعتقد أن هذا ظلم كبير للمنصة، وعموما هذه وجهة نظرهم يسألون هم عنها.. بل أقول لك بان نواب الاغلبية كثيرا ما يشكون من أن المعارضة تأخذ النصيب الأكبر فى المناقشات.

قواعد جماهيرية

وأواصل نقل بعض الاتهامات التى تتردد حول الحزب الوطنى واطرح هذا السؤال:

يقال ان القواعد الجماهيرية للحزب الوطنى ضعيفة فى بعض الأماكن.. وماهو تصورك لدور الحزب الحاكم فى الحياة السياسية.. وهل يمارس الحزب الوطنى هذا الدور بالكامل؟

ويرد أمين التنظيم بأمانة الحزب الوطنى.. **ماهى الاحداث التى اثبتت أن القواعد الجماهيرية للحزب الوطنى الديمقراطى فى بعض الاماكن ضعيفة؟ هذه مقولة خاطئة.. ان الحزب الوطنى الديمقراطى منتشر فى كل بقعة على أرض مصر.. تشكيلاته من النجع والقرية والمراكز إلى الشياخات والأقسام والمحافظات.. انه تشكيل لجميع اعضاء المجالس الشعبية المحلية وعددهاأكثر من أربعين الف قيادة حزب وطنى.. فكيف هذه المقولة.. وإذا كان الحزب الوطنى الديمقراطى لا يمارس الحياة السياسية فمن الحزب الذى يمارس مهامه الوطنية والحزبية كحزب حاكم.. إن الحزب الوطنى الذى يشرف بزعامة الرئيس مبارك.. يؤدى واجبه الوطنى كما يؤدى دوره السياسى على أكمل وجه.**

هناك مشاكل نعم.. هناك مصاعب اقتصادية نعم.. ولكن الحزب يواصل مسيرته بكل الثقة والثبات.. وبحب والتفاف الجماهير من حوله يؤدى دوره السياسى والوطنى والحزبى على أكمل وجه.

وفى النهاية يؤكد السيد كمال الشاذلى تفاؤله بمسيرة الديمقراطية ويقدم الحيثيات.. وهذا التفاؤل له أسبابه الكثيرة من أهمها ان الحاكم مقتنع بالديمقراطية تمام الاقتناع ويدعم مسيرتها يوما بعد يوم.



صلاح حافظ

الكاتب الصحفى

- □ ثوب مصر أصبح أضيق من ديمقراطيتها.
- □ لو أجرى عبد الناصر انتخابات حرة لفاز النحاس باشا.
- □ السادات كان فاشستيا بطبيعته.
- □ عضوية مجلس الشعب تمكن من ينالها من تسيير مصالحه الخاصة.
- □ مرحلة عبد الناصر أوقفت الديمقراطية تماما باتباع الشرعية الثورية.
- □ الديمقراطية فى مصر تتطور ولكن ببطء.
- □ حتى تكتمل الديمقراطية فى مصر لابد من تغيير قانون الأحزاب.
- □ من الأشياء الغريبة فى مصر هى بقاء الوزير فى منصبه ١٥ سنة.
- □ حق المعرفة محور للديمقراطية.



صلاح حافظ - الكاتب الصحفى

أكثر من أربعين عاما قضاها صلاح حافظ فى عالم الصحافة المصرية متابعا لما يدور على الساحة ومشاركا فيه بالكلمة والرأى فى أغلب الأحيان أو فيها كلها من مواقع عديدة، فقد عمل بالصحافة منذ أن كان طالبا وبدأ يتحرك فى الساحة المفتوحة وقتها فعمل فى « دار النداء » التى كان يرأسها ياسين سراج الدين زعيم المعارضة الوفدية الآن، ثم بدأ يعمل مع الراحل الأستاذ إحسان عبد القدوس فى روز اليوسف واشترك فى إصدار جريدة الاخبار اليومية.. وتولى رئاسة تحرير مجلة آخر ساعة، ثم عاد إلى روز اليوسف ليرأس تحريرها بعد ذلك لفترة طويلة.

وفى هذا الحوار يتناول بطريقته اللاذعة فى الحديث واختياره لوقائع أهم ملامح التجربة الديمقراطية المصرية على امتداد سنوات التاريخ الطويل الممتد من العشرينات وحتى التسعينات بطريقة اختار فيها نقاطا مركزة توضح جوهر الديمقراطية المصرية فى كل فترة من الفترات وبشكل موضوعى يصعب إيجاده فى عقول كثيرة ذات إتجاه واحد، فهو رجل أسهم فى إنشاء حزب لكنه لم ينضم إليه بشكل تنظيمى حتى لا تكون هناك قيود حول تفكيره.. وكان هذا الحوار نتيجة أساسية لعدم وجود هذه القيود.

وقد بدأنا معه.. من الأساس.. من مفهوم الديمقراطية..

وإلى أى حد يتطابق هذا المفهوم مع التجربة المصرية.. يقول صلاح حافظ: إن الديمقراطية فكرة لها أشكال متعددة، فالديمقراطية اليونانية القديمة تقتضى جلوس الشعب كله فى ميدان عام لاختيار ممثليه.. واختيار رئيس الدولة فى سويسرا كان يتم بهذه الطريقة تقريبا.. لكن الديمقراطية بشكلها الأوروبى الحديث جاءت كنتيجة لتطورات حدثت فى عصور النبلاء الذين كانوا يطلبون حق الاشتراك فى السلطة مع الملك.. وأقدم ديمقراطية معاصرة هى الديمقراطية الانجليزية.. ومع ظهور البورجوازية وبداية العصر الصناعى ورغبة رجال الصناعة والتجارة فى الاشتراك فى السلطة.. وحدوث الثورة الفرنسية فى هذا

الوقت لتكون ثورة للبورجوازية.

فأشكال الديمقراطية المعاصرة مرتبطة بتراث سابق وتاريخها صاغها بالصورة التى نراها حاليا.. وعندما نتساءل عما إذا كانت التجربة المصرية تتوافق مع شروط الديمقراطية أم لا.. يكون السؤال المضاد حول اتفاقها مع أى شكل من أشكال الديمقراطية.. فبأى نموذج نقارن التجربة المصرية بالنموذج الإنجليزى.. أم الأمريكى.. فهى مسألة مركبة.

والديمقراطية هي اشتراك الشعب فى السلطة.. واختياره للحاكم والاساس الفكرى لذلك هو أن الشعب مصدر السلطات، وفى دستور مصر الذى صدر عام ١٩٢٣ ذكر بالنص أن الشعب مصدر السلطات.. فإذا كان لرئيس الجمهورية أو الحاكم سلطة.. فالشعب هو مصدرها.. وهو الذى اختاره ومنحه تلك السلطة.. وفى حالة وجود ملك يجب أن يكون هناك رئيس وزراء ويبقى الملك يملك ولا يحكم لأن الشعب لم يختره، فقد تولى الملك بالوراثة، فالديمقراطية تأتى من خلال وجود الشعب كمصدر للسلطة التى لا تأتى بالميراث أو بالحق الالهى.

أما الناحية النظرية فى مصر.. الشعب هو مصدر السلطات، فنحن الآن ننتخب رئيس الجمهورية وهو يختار الوزراء ونقوم بانتخاب اعضاء مجلس الشعب بشكل حر.. فليس لدينا تقصير فى الديمقراطية من الناحية الدستورية.

لكن القصور فى الديمقراطية المصرية يأتى من الأمر الواقع والظرف التاريخى الذى نمر به، فلا شك فى أن الرجل القوى صاحب الأرض سينال أصوات الفلاحين أو سوف يأمرهم بذلك، وعندما يذهب رجال حزب من الأحزاب إلى إحدى الدوائر ليروجوا لأنفسهم انتخابيا لا يتجهون إلى الشعب بل إلى علية القوم من العمد والأعيان ومنهم يضمن الجماهير.

أحد العيوب الأخرى هو أن المجتمع المصرى ليس مقسما إلى مصالح بقدر ماهو مقسم إلى عشائر وقبليات وبلديات، كما أنه ليس مقسما على أساس برامج ووجود برنامج معين لحزب ما وبرنامج مضاد لحزب آخر.. فبرامج كل الأحزاب المصرية نسخة كربونية من برنامج الحزب الوطنى.. فقد نشأت كلها استطرادا

للاتحاد الاشتراكى الذى كان محكوما بالميثاق الوطنى.

فبرامج حزب الوفد والتجمع وغيرهما تنص على تشجيع القطاع الخاص والمحافظة على القطاع العام، وتنص على الحياد وعدم الانحياز إلى إحدى الكتلتين.. إن التجمع الوطنى يشجع القطاع الخاص فى صلب برنامجه لأن لهذا القطاع دورا أساسيا وتؤكد جميع البرامج على المساواة ومجانية التعليم، فقد صدرت جميع البرامج على أساس انها نسخة واحدة، وبالتالى توجد مشكلة الأساس الذى ينضم المواطن بمقتضاه إلى حزب معين.. وتحل المشكلة بالتاريخ.. فمن دخل الوفد إنضم إليه نظرا لوجود دور تاريخى له..

إن الصراع داخل المجلس التشريعى يظهر بوضوح أن ثلثى الحوار يرتكز على مصالح، والمواقف المختلفة تنبع من المصالح، فعضوية مجلس الشعب شىء مربح تماما، وتمكن أى شخص ينالها من تسيير مصالحه التجارية وغيرها.. كما أن الناس تختار النائب الذى يقدم لهم خدمات مختلفة ويمرر مطالبهم على المسئولين.

فليس لدينا النضج الذى يجعل الناس تتوزع على الاحزاب طبقا لبرامج، فهذا النضج فى حاجة إلى قدر من التنوير والثقافة والتجربة.. وهو ماليس متاحا فى مصر حتى الآن.

مستوى تنظيمى ضعيف

وعما تحتاج إليه مصر لكى تخرج من هذا الظرف التاريخى وماهو متاح من متطلبات نجاح التجربة الديمقراطية

صلاح حافظ: إن مستوى التطور الاجتماعى لايزال يسير فى حد معين فالثقافة العامة ذات مستوى ضعيف، ونسبة أمية عالية فى المجتمع المصرى وثقافته محدودة.. كما أننا شعب غير منظم بمعنى أنه غير منضم لتنظيمات، ففى انجلترا تجد المواطن عضوا فى خمس جماعات أو جمعيات ويمارس نشاطات متعددة ومرتبطا بجهات مختلفة تمنحه قدرة على الضغط والتوجيه، وهو ماظهر عندما حاولت تاتشر فرض ضريبة جديدة.

فى مصر.. لا توجد تنظيمات.. حتى الأحزاب غير منظمة.. فالحزب الوطنى فقط هو الذى يمتلك نوعا من أنواع التنظيم بحكم وراثته للجان الاتحاد الاشتراكى.. لكن أنشط جزء فى كل الأحزاب الأخرى هو صحيفة الحزب التى تمثل الجزء الفعال، ولا توجد أجزاء أخرى تعمل بفعالية.

هذه هى عيوب التجربة الديمقراطية المصرية.. وهى ليست عيوبا فى الدستور لكنها عيوب تستند إلى الواقع الحالى والمرحلة التاريخية التى نعيشها.

أقصر برلمان فى العالم

وأسأل الأستاذ صلاح حافظ عن رؤيته للتاريخ المصرى.. وكيف ينظر للفرق بين التجربة الديمقراطية المصرية قبل ثورة يوليو.. وبعدها.

يقول: قبل الثورة كانت الخطة تتضمن وجود برلمان ينتخب ويصل الحزب الذى يفوز إلى السلطة.. وكثيرا ما نسمع حاليا عن ديمقراطية هذه المرحلة، وعن سقوط رئيس الوزراء فى دائرته الانتخابية فى إحدى المرات.. لكن واقع التجربة كما لمسته يقرر أن البرلمان لم يكن يعبر عن قوى الشعب الذى انتخب اعضاءه فالفلاحون كانوا يشحنون فى عربات لانتخاب الشخص الذى قرر العمدة لهم أن ينتخبوه، لذا فمن كان يصل إلى مجلس النواب هو الاقطاعى المالك فقط.

وفى المدينة كان من الممكن أن يصل إلى المجلس أحد المحامين أو غيره، من المهم كان هناك قدر من الوعى يمكن قليلين من بناء أنفسهم كعصاميين.. وغالبا يكونون من حزب الوفد الذى كان الحزب الأقرب إلى الجماهير الشعبية التى يمكنها أن تحتضن المثقفين، وقد نهض الحزب أصلا على اكتاف المثقفين والمحامين.. لكن الفرصة رقم واحد كانت للإقطاع.. فلم يكن البرلمان يعبر عن الشعب، لكن عن الطبقة المالكة، ثم إن الملك كان يملك بحكم الدستور حل البرلمان، وما أكثر ما فعل ذلك حتى أنه حل أحد البرلمانات فى الجلسة الأولى له فأسموه أقصر برلمان فى العالم.. وكان سبب الحل هو إختيار الاعضاء رئيسا للبرلمان على غير رغبة الملك.

النحاس سقط فى دائرته

ويواصل قائلا:

- بعد حريق القاهرة وكان ذلك فى الخمسينات.. قام على ماهر بتشكيل الوزارة وإتفق مع الوفد على أن يصوتوا لصالحه فى البرلمان بالثقة فى وزارته، ومع ذلك حمل فى جيبه على سبيل الاحتياط مرسوما بحل المجلس لكى يشهره إذا لم يجىء التصويت فى صالحه.

وكان معروفا أن الوفد هو حزب الأمة وكان سعد زغلول زعيمها الحقيقى.. فكيف يتأتى أنه طوال هذه المرحلة لم يحكم الوفد إلا فترة قصيرة جدا، وسادت أحزاب الأقلية فى هذه المرحلة.. فكيف نجحت هذا الاحزاب.. انه التزوير الذى يقال الآن إنه اختراع جديد تتهم فيه وزارة الداخلية.

لقد أجرى صدقى باشا انتخابات سقط فيها النحاس باشا فى بلده «سمنود» وقد شكل هذا الشخص حزبا ليحكم به ولم يكن حزبا بالمعنى المفهوم ومع ذلك حصل على الأغلبية.. حتى أن روز اليوسف نشرت صورة لصدقى فى البرلمان أمام النواب وكلمة «صدقى» مكررة مائة مرة.

وقام هذا ألباشا بالغاء الدستور ووضع دستورا جديدا عام ١٩٣٠ حكم على أساسه حتى تغيرت التوازنات وأعاد الكفاح الشعبى دستور ١٩٢٣ مرة أخرى.

وعن الفرق بين دستور ٢٣ والدستور الحالى ومايلزم تواجده لايجاد تطبيق ديمقراطى سليم يقول الأستاذ صلاح حافظ:

إن دستور ١٩٢٣ نموذجى، كما أن الدستور الحالى نموذجى أيضا فيما عدا بعض النصوص التى يجب أن تتغير كتحديد مدة الرئاسة إلى فترتين بدلا من الأبدية.. وقد كان الدستور الماضى دستورا للملكية دستورية نموذجية، وكانت العيوب السابقة موجودة لأنه كان فى الإمكان فعلا أن يشحن الفلاحون فى

سيارات ويذهب بهم إلى الانتخابات.. فلم تكن المشكلة دساتير لكنها واقع اجتماعى.

إن الدستور كالصحافة.. فلا يمكن لمجتمع متأخر أن يخرج صحافة متقدمة فهى صورة المجتمع.. كما أنه لايمكن لمجتمع متأخر أن يطبق الديمقراطية تطبيقا متقدما.

إن نتائج التجربة تتوقف على الواقع الاجتماعى ولكى يكون تطبيق الديمقراطية سليما ومفيدا يلزم نوع من التوعية والتنوير الدائمين والاهتمام بالفرد وثقافته وفهمه ولا أقصد ضرورة أن يلتحق بالجامعة.

ويقيم صلاح حافظ تطور التجربة الديمقراطية فى مراحلها الثلاث من ثورة يوليو فيقول:

– لقد أوقفت مرحلة عبد الناصر الديمقراطية تماما باتباع الشرعية الثورية فللثورة حق فى ضرب خصومها وإحداث تغييرات فى المجتمع، فلم يكن ممكنا إصدار قانون للإصلاح الزراعى وإنتزاع الأرض من الإقطاعيين بالديمقراطية لقد تقدم عضو بمجلس الشيوخ قبل الثورة باقتراح فى البرلمان بتحديد الملكية إلى ٥٠ فدانا فاعتبر كافرا.. وصدرت فتاوى دينية ضده.. فلم تكن الثورة تستطيع عمل شىء بالديمقراطية.

لكن مشكلة الثورة أنها أجلت الديمقراطية إلى ما بعد وفاة عبد الناصر واستسهلت العمل بلا ديمقراطية.. فبحكم قيام العسكريين بالثورة اتسق عدم وجود الديمقراطية مع أسلوبهم فى العمل الذى يرتكز على الأوامر بلا مناقشة.. ثم انه لم يكن للثوار حزب أو جماهير تساندهم، فقد هاج العمال ضدهم فى كفر الدوار وكانت الأحزاب ضدهم بزعاماتها المستقلة.. وكانت القاعدة الشعبية مع ضرب فاروق، لكن لم يكن للثوار حزب يشمل هذه القاعدة وينظمها ويخوض بها انتخابات يفوز فيها.. فلو كان عبد الناصر قد أجرى انتخابات فى البداية لفاز الوفد على الفور واستمر الحكم المدنى برئاسة النحاس.. ولكانوا قد عادوا الى ثكناتهم.. وكانت هناك بالفعل فكرة من هذا النوع، بل إن عبد الناصر

نفسه كان يميل إلى هذا الاقتراح بالعودة إلا أن الأستاذ فتحى رضوان الذى كان من عتاة الحزب الوطنى وكان يكره الوفد كراهية التحريم فى الوقت الذى كان الضباط يجلسون أمامه كالتلاميذ أمام المعلم.. وكان رجلا جادا بالفعل.. إلا أن جزءا من فكره كان يتضمن قدرا من الفاشستية والتنفيذ بالقوة وإجبار الشعب على اتباع ماهو سليم وواجب.. وهو الشخص الذى اخترع فكرة وزارة الارشاد القومى على أساس سيطرة الحكومة على الإذاعة ووسائل الإعلام لتنوير الناس.. وقد كان هذا الإرشاد مطلوبا لكنه دور مثقفى الدولة وليس السلطة.

لقد لعب فتحى رضوان دورا فى استمرار الجيش فى الحكم ودورا فى التوجيه الثقافى والاعلامى فى الدولة واختراع وزارةالارشاد هتلرى فى الاساس فقدظهرت أول مرة فى المانيا النازية على أساس أفكار جوبلز، فهو دور لصب الشعب فى قالب فكرى واحد وخلق عقيدة.. وهى أيضا فكرة ستالينينية.. فهناك شىء معين يجب أن يقال بشكل موحد فى الفن والأخبار والتعليقات والثقافة.. وغير ذلك.

وفى مرحلة السادات فقد طرح السادات الفكرة الديمقراطية مع أنه كان بطبيعته فاشستيا عمل مع الألمان والايطاليين وقام بالاشتراك فى عدة اغتيالات.

وفى رأيى أنه طرح الفكرة الديمقراطية لتجميل صورة مصر أمام العالم الغربى فقد كان يتبع تكتيكا لايقاف الخصومة مع الغرب ومد الخيوط من جديد مع أوروبا والولايات المتحدة.. فبدأ بفكرة وجود منابر داخل الاتحاد الاشتراكى على أساس وجود ثلاث مجموعات لليمين والوسط واليسار.. ثم سمح للمنابر بالتحول إلى أحزاب وإصدار صحف.

لكن السادات رسم صورة للديمقراطية فى عقله ولايريد أن يخرج أى تفاعل خارج هذه الصورة، فهو يريد ديمقراطية لاتفلت من يده على أساس وجود حزب يمينى وحزب يسارى وحزب وسط، ولا يريد أية أحزاب اخرى، وكان ذلك جيدا لكن على أساس أن يأتى هذا من خلال التطور الطبيعى للمجتمع على

أساس خروج أحزاب كثيرة تصفى بعد ذلك بفعل حركة المجتمع إلى ثلاثة أحزاب محددة، ففى الولايات المتحدةحزبان كبيران فقط.

والنتيجة الطبيعية لهذه النشأة هى حدوث تحولات مستمرة كما نرى الآن.. فالحزب الذى كان يفترض أن يكون حزبا عماليا اشتراكيا أصبح الآن حزبا للاخوان المسلمين وتحول إلى اليمين، وأصبح الوفد أكثر يسارية من حزب العمل الاشتراكى.. فجريدة الشعب تحولت إلى صحيفة سلفية صريحة، بينما نجد الوفد جريدة ليبرالية.

وعن الاحداث التى شهدتها مصر فى نهاية السبعينات والتى ادت الى مايشبه الإنهيار يواصل الأستاذ صلاح حافظ قائلا:

إن محاولة السادات الإبقاء على الشكل الديمقراطى بالصورة التى رسمها فى عقله قد أصابته بالضيق عندما وجد خروجا على الصورة التى قررها من قبل بصدور صحف ومجلات حزبية تجاوزت الحدود التى رآها خروجا عن الأدب واخلاق القرية التى يتصورها.. وتطاولت بعض الصحف عليه وهاجمته شخصيا فى الوقت الذى كان هو يرى أن الرئيس رمز للدولة لا يجوز أن يصل الهجوم إليه.. فعاودته طبيعته الفاشستية القديمة وضاق صدره.. وله فى ذلك بعض العذر لأن تفاعله مع الواقع لم يكن فى فترة هادئة مستقرة اقتصاديا بما يسمح له بالصبر والتعامل الهادىء مع الأحداث.. لكن البلاد كانت تمر بأزمة اقتصادية وسياسية خانقة بعد حرب ١٩٧٣ وحدوث الثغرة ومحاولته استرجاع سيناء وتغيير السياسة المنحازة للمعسكر الاشتراكى إلى سياسة متوازنة أو متجهة نحو الغرب.

فلم يكن السادات مستريحا ذاتيا لكى يحتمل الأمور كلها.. وكأى شخص ضيق الصدر أصدر اجراءات عنيفة وخاطئة استراتيجيا من أجل مكاسب تكتيكية.. فقد ظهرت الجماعات المتطرفة والعمليات الارهابية فى وقت كان قد تحددفيه موعد لجلاء إسرائيل عن سيناء فخشى أن يحدث أى شىء يؤخر هذا الموعد فقام بسجن الجميع، وكان ذلك خطأ استراتيجيا سبب قطيعة مع الشعب

كله بشكل يؤدى إلى هدم مفاهيم الديمقراطية التى تحدث عنها واحداث خسائر واسعة من أجل مكسب يتمثل فى التقاط الانفاس حتى تتم مرحلة الانسحاب الأولى من سيناء.

لقد كان المفترض أن يهتم السادات أكثر وأولا باعادة البناء الديمقراطى فى الدولة بما يخلق كيانا سياسيا قويا يجبر اليهود على الإنسحاب، لكنه كان قليل الصبر ويميل إلى الحلول السريعة حتى لو كانت الخسائر كبيرة.

فقد بدأ السادات فى البناء ثم اتجه وجهة معاكسة تماما فهدم مابناه.. وكانت النقطة التى غيرته تماما وأعادته إلى طبيعته الحقيقية هى أحداث ١٨، ١٩ يناير ففى هذه الأحداث عاد السادات من أسوان التى بدأت الاضطرابات أثناء وجوده فيها كأنه مطرود إلى القاهرة فى ظل شعور لديه بأن السلطة قد أفلتت من يديه حتى كاد يتجه بالطائرة إلى فى سيناء.

وقد صور ماحدث للسادات بأنه مؤامرة محكمة تدخل فيها الشيوعيون وكانت فى حقيقتها هياج استغله كل معتادى الاجرام الذين افرج عنهم من المعتقلات كجزء من الديمقراطية.. وعندما حدث الهياج اتجهوا إلى تكسير المحلات والسرقة والتحطيم، حتى أنهم سرقوا الأطباق من محلات شارع الهرم فلم تكن حركة التكسير تتم لأسباب سياسية، لكن لخروج المجرمين إلى الشوارع قبل ذلك.

مبارك ودروس السبعينات

وقد أصبح السادات منذ ذلك الوقت يكره كلمة الديمقراطية وعاد إلى القبضة الباطشة لعهد عبد الناصر.. ولاأريد أن أقول قبضة عبد الناصر فلم يكن قابضا على السلطة فى آخر عهده.. المهم أن أخطاء السادات فى أواخر عهده كانت استراتيجية.

أما الرئيس مبارك فقد عاش مع السادات خمس سنوات ورأى كل ذلك

وعرف مراكز النفوذ فى الدولة ورأى نقاط الضعف فى شخصية السادات كحبه للإستمتاع وضيقه بقراءة الأوراق والتقارير وسهولة بيع فكرة غير ناضجة له وعشقه لسياسة الصدمات والمفاجآت التليفزيونية ثم إرتداده الديمقراطى.

لذا.. نلاحظ أن أول خطوة قام بها مبارك هى إخراج المعتقلين والبدء فى تصحيح أخطاء الرئيس السادات، وأراد أن يستأنف بناء الهيكل الديمقراطى مقررا أن يحتمل ولايغضب لكى تستمر المسيرة فى طريقها الطبيعى.

والأهم أن مبارك بدا غير راغب أبدًا فى سياسة الصدمات والقرارات العنيفة والمفاجئة إلى درجة أنه أصبح يلتزم بأن تكون الخطوات هادئة وأن تطول دراسة أى موضوع لدرجة أكثر مما يجب فى رأى البعض.. ولم تعد هناك مفاجآت. وأصبح يسير بطريقة الخطوة خطوة التى تظهر آثارها خلال سنوات، كما حدث فى مسألة العلاقات المصرية العربية.

إن الديمقراطية الحالية فى مصر تتطور لكن يتم ذلك ببطء وهو عيب التطور المصرى الحالى.. فهناك أمور يجب أن تحدث ولاتحدث بالسرعة اللازمة.. أو لاتحدث.

وأهمها تغيير قانون الاحزاب والسماح بحرية إصدار الصحف لتكتمل الديمقراطية ولتكون لها أسلحتها الحقيقية، فالإعلام وتبادل الرأى وإعلانه ضرورة ديمقراطية، ومهما قيل عن ان الحكومة لاتوجه الصحف ولا تأمرها وبالفعل لايأمرها أحد.. لكن ما دمت لا أستطيع إصدار صحيفة فهناك حدود.

ولابد أيضا من حرية تكوين الأحزاب وسوف تندثر الاحزاب الضعيفة وحدها، وضمان الجدية مسألة لها وسائلها، لكن يجب ألا تكون من الضمانات ان يتم حرمان الحزب من القيام أصلا.

وأستطيع أن اؤكد أن هذه الاشياء ستحدث لكن يجب أن تحدث اليوم وليس بعد ١٠ سنوات، فضوابط الديمقراطية مثل الثوب عندما تكون الديمقراطية وليدة يكون ثوبها ضيقا، لكن عندما تنمو يجب توسيع الثوب وبسرعة وبلا مبررات أو

حجج وإلا فسوف يتمزق.. ثم إن لنا تجربة ديمقراطية طويلة سابقة لا تبرر لأحد أن يؤجل الخطوات، فلدينا تاريخنا ولن ندرب الناس الآن على كيفية السير فى طريق الديمقراطية.

ولعل من أكثر الخطوات الأخرى التى يجب ان تتبع للسير فى الطريق الديمقراطى السليم هى إعادة النظر فى فترة تولى رئيس الجمهورية للحكم، فقد تركت هذه الفترة مفتوحة فى عهد السادات على سبيل الإهمال أو بالإهمال المتعمد.. وبقاء هذه المادة شىء غير طبيعى، فلو كان الرئيس مبارك قد قرر أنه لن يجدد لفترة رئاسة ثالثة أو أن الدستور يلزمه بذلك لبحث بكثافة عن نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية لكى يتمكنوا من تولى السلطة عن علم.. فهذا الشرط ضرورى لضمان استمرارية تربية القيادات حتى نجد دائما الفرد المناسب المدرب لتولى موقع معين فى حالة خلو هذا الموقع فجأة.

إن من الأشياء الغريبة فى مصر هى بقاء وزير فى وزارته لمدة تصل إلى ١٥ سنة وتكون النتيجة هى اكتشافنا أنه لم يقم بتدريب أية كوادر لتولى المسئولية بعده.. فيجب تحديد فترة تولى المناصب.. وهذا التحديد سوف يضمن ضرورة قيام القائمين فى الحكم بتدريب كوادر جديدة.

ويتحدث الكاتب الصحفى الكبير صلاح حافظ عن حرية الصحافة التى تعيشها مصر، وهل هى دلالة كافية على الممارسة الديمقراطية السليمة وعما تضيفه صحافة المعارضة من أبعاد جديدة للتجربة الديمقراطية فيقول:

عندما تقرأ صحيفة فى أية دولة لاتكون المحصلة فهم مناخ الحريات فيها فقط بل فهم كيف تسير الأمور فى الدولة كلها.. ومدى استخدام وممارسة حقوق المواطنين فيها.. فبريد القراء فى صحف انجلترا مثلا لايتضمن أكثر من استفهامات واستفسارات ورد الصحيفة عليها، ولا تجد فى هذا الباب شكوى واحدة.. لكن بريد القراء فى الصحف المصرية كله شكاوى.. وهو مايدل على أن القنوات الطبيعية لممارسة المواطن لحقوقه غير متاحة.

أما عن دور صحافة المعارضة فإنه يمثل بالقطع اضافة هامة فحيث إنه لاتوجد

رقابة على صحف الاحزاب تصبح قدرة الحكومة على إخفاء أى شىء غير موجودة أبدا، فكان من السهل فى الماضى أن يحدث حريق فى مكان ما وتأمر الحكومة الصحف بعدم نشر الخبر فيصبح الحريق كأنه لم يحدث ولا يعرفه أحد إلا إذا سمع إذاعة لندن أو قرأ صحفا أجنبية.. بل إن المراسلين كانوا يرسلون بأخبارهم لتعرفها الدول الأجنبية دون أن يدرى المواطن المصرى بشىء حولها.. فقد أصبح متعذرا تماما الآن أن تقوم الحكومة بتغطية أو إخفاء أية حقائق أو أحداث.. وهى شىء هام جدا ورئيسى.. فلم يصبح الحاكم محصنا ضد أن يعرف الناس حقيقة.. أو ضد أن يرى الناس شئون وطنهم فى النور.. لذا .. أقول.. إنه يجب تطوير ذلك إلى إصدار الأفراد.. وليس الأحزاب فقط للصحف.. فحق المعرفة هو محور الديمقراطية، فما دام الناس يعلمون كل شىء فسوف تسير الحكومة بشكل سوى.

وحول رؤيته لتأثير وقوة الجماعات التى لم تتحول بعد إلى احزاب.. وهل هو مع أو ضد تحويلها الى احزاب؟

يجيب الاستاذ صلاح حافظ قائلا:

لست ضد تحويلها إلى احزاب أبدا.. ورأيى هو أن هذا التحويل سيبقى على السلام الداخلى فى الدولة ويضمن الاستقرار ثم يضمن التوصل إلى الصواب.. فعندما تكون الآراء حرة والاحزاب موجودة فستصبح الأمور أفضل.

هناك من يخشى من أن تتغول – تصبح غولا – الجماعات الدينية فى الدولة وتستولى على الجماهير وتغير النظام.. لكن ذلك لن يحدث فإذا أطلقت حرية إقامة الأحزاب فلن يتم ذلك للجماعات الدينية فقط لكن لمن يناقشونها أيضا.. ولمن يعملون فى خط مختلف لخط هذه الجماعات.

فوجود الحركة المستمرة والحوار مع الجماعات وبين القوى ووجود الأحزاب سيضمن الصيغة التى تستثمر كل ما هو مفيد لدى كل حزب.. فوجود الأحزاب الاشتراكية فى الغرب جعل الرأسمالية تتطعم بجزء من الافكار الاشتراكية مما ساهم فى بقائها.. وكان ذلك فى مصلحة الرأسماليين.. لكن ذلك تم عبر صراع

واحتكاك فكرى طويل وتجارب مختلفة.. فلدى الجماعات الاسلامية أشياء مفيدة بالطبع ولايمكن لأحد أن يقرر أن تعاليم الدين الأخلاقية ضارة، بل فهى مفيدة.

إن الأفكار الضارة سوف تتساقط مع وجود ممارسة صحيحة، فقد كان فى انجلترا حزب فاشستى مع هتلر لكنه تساقط مع وجود الأحزاب على الساحة.. وأنا ضد ولاية رجال الدين على السلطة فقط فهى مسألة خطرة، فنحن نريد حرية المواطن دون تمييز وإلا فسنخلق عدة دويلات داخل الدولة مثل لبنان.

إن لدى الأحزاب الماركسية أيضا أشياء مفيدة، فالتحليل الاقتصادى للتاريخ هو أساس جزء كبير من أفكار من يدرسون السياسة فى الولايات المتحدة وفى كل مكان.. أما دكتاتورية البروليتاريا مثلا فهى من الأمور غير المرغوب فيها وقد تعداها التاريخ بفعل تغيير التكنولوجيا للواقع الاجتماعى، فعندما توضع كل هذه الأحزاب فى الساحة فسوف تتطعم السلطة الحاكمة بمايفيدها من كل إتجاه وتستمر.. وحتى إذا حكم اليمين فسوف يتطعم من الأحزاب اليسارية الموجودة والعكس صحيح، وهذا هو الضمان الحقيقى للاستقرار.

هناك تخوف من بعض الجماعات الدينية ذات النزعات الإرهابية.. لكن الارهاب ليس مقصورًا عليها فقط، فهناك جماعات إرهابية فى أغلب الدول وأشدها ديمقراطية وتقدما.. كاليابان والمانيا وعلاجها هو محاربتها.. لكن إذا أرادت جماعة أن تصبح حزبا فيجب أن تتم الموافقة عليه واذا حملت السلاح بعد ذلك يغلق الحزب فورا أو يتم التعامل معها.. فالحزب يعنى إلتزاما بقواعد الممارسة الديمقراطية وبالدستور.

وثلاثة أحزاب جديدة

بين رفض لجنة الأحزاب وقبول المحكمة الدستورية علامة استفهام كبيرة؟

من جديد جاء حكم المحكمة الدستورية العليا بالموافقة على قيام الأحزاب الثلاثة الجديدة: مصر الفتاة.. والاتحادى الديمقراطى.. والخضر.. جاء مؤكدا لمعنى هام هو أن عجلة الديمقراطية فى مصر قد دارت دورتها القوية إلى الأمام وأنه لا سبيل للعودة إلى الوراء وأن المناخ الديمقراطى الذى تعيشه مصر الآن سيفرز المزيد والمزيد من الاحزاب الجديدة، ومع الاحزاب الجديدة ستعمل مزيد من التيارات فى النور.. فوق السطح.. ستسهم بالكلمة والرأى.. بالجهد والعمل فى رفاهية الوطن واستقراره.

وعلى الرغم من أن لجنة الاحزاب السياسية التى تتبع مجلس الشورى التى تشكلت طبقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ لم توافق على قيام أى حزب جديد منذ أن وافقت عام ١٩٧٦ على تحويل منابر الوطنى - العمل - التجمع - الأحرار إلى أحزاب، ومنذ ذلك التاريخ رفضت قيام كل الأحزاب التى طلب مؤسسوها موافقتها على انشائها.. على الرغم من هذا الموقف الغريب فقد قام حزبا الوفد والأمة.. ثم جاء ميلاد الاحزاب الثلاثة الجديدة: الخضر.. الاتحادى الديمقراطى.. مصر الفتاة، مؤكدا أن القضاء المصرى يمثل الحصن المنيع الذى يحمى المسيرة الديمقراطية ضمن مجموعة القيم العظيمة التى يمثلها ويحميها ويقف فى

مواجهة كل مايعترض طريقها. وإذا تأملنا أسباب الرفض والقبول بين لجنة الأحزاب والمحكمة الدستورية العليا فنجد فى مقدمة أسباب رفض لجنة الأحزاب قيام الأحزاب الجديدة هو: عدم تمييز برنامج الحزب وسياساته تمييزًا ظاهرًا عن برامج الأحزاب القائمة حيث لا يصدر عن فكر سياسى متميز وانه جاء فى معظم أفكاره مطابقًا لنظيره من برامج الاحزاب القائمة.

ويعد هذا السبب أحد (أكلشيهات) الرفض الدائمة لجميع الأحزاب التى لم تتم الموافقة على قيامها من لجنة الأحزاب، والتى حكمت لها المحكمة الدستورية العليا بممارسة العمل السياسى.. وعند استقراء حيثيات الحكم نجد أن تلك الحيثيات تؤكد فى جميع الحالات أن برامج الأحزاب الثلاثة مختلفة ومتميزة عن الأحزاب القائمة.. وهنا نتساءل.. ماذا يعنى إذن حكم المحكمة؟!

وتؤكد حيثيات المحكمة أيضا فى الحالات كلها، ومن حيث إنه تبين من دراسة برامج الأحزاب الثلاثة أن برامجها تتميز تمييزًا ظاهرًا عن الأحزاب الأخرى القائمة ولاتتعارض فى مقوماتها ومبادئها وأهدافها وبرامجها وسياساتها وأساليبها فى ممارسة نشاطها مبادىء الشريعة الإسلامية وبإعتبارها مصدرا رئيسيا للتشريع ومع مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١ وعلى الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية وعلى مكاسب العمال والفلاحين واحترام سيادة القانون.

وعلينا أيضا أن نتأمل مايقرره مفوض الدولة من أن الاسباب التى شيدت عليها لجنة شئون الاحزاب السياسية قرارها بالاعتراض على تأسيس هذه الاحزاب السياسية لا يستند إلى أساس سليم من الواقع أو القانون.

وبعد تفنيد كل نقاط الاعتراض ودحضها.. يصدر حكم المحكمة.. بقبول الطعن شكلاً وموضوعًا وبالغاء القرارالصادر من لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس الاحزاب الثلاثة.. ومايترتب على ذلك من آثار.

وبعد هذه العملية القيصرية ولدت الاحزاب الثلاثة لتأخذ موقعها على الخريطة السياسية ولتبدأ فى ممارسة دورها.. والصفحات التالية تضم حوارات مع رؤساء الأحزاب الجديدة: الاتحادى الديمقراطى - مصر الفتاة - الخضر. حوارات ثرية ضمت أفكار وبرامج هذه الأحزاب التى تدخل إلى الساحة السياسية مسلحة بالحماس والأمل.

بقى أن أقول: إنه على الرغم من تباين برامج وأهداف الاحزاب الثلاثة لكن أحدا لايستطيع أن يتجاهل التوجه الوطنى لقيادتها وكوادرها والمنتمين إليها.



علی الدين صالح

رئيس حزب مصر الفتاة
لا حل لمشاكل مصر كلها
إذا لم يتحرر الرغيف المصرى
من الجنسية الأمريكية

- ثورة يوليو هى ثورة شعب مصر كله.
- مشروع النيل الجديد حماية للنظام من ثورة الجياع.
- عبد الناصر والسادات تلميذا مدرسة مصرالفتاة وثورة يوليو خرجت من عباءتها.
- قبل الثورة كانت هناك ديمقراطية الباشوات وحزبية الصالونات.
- عهد السادات.. هو العهد المسرحى.
- إذا اعطتنا الجماهير ثقتها انتخابيا فسنحول فكرنا إلى عمل.

حزب مصر الفتاة أكثر الأحزاب الثلاثة الجديدة التى ظهرت على الساحة المصرية مؤخرًا دراية بقواعد وأصول اللعبة الحزبية بحكم جذوره التى تعود إلى عام ١٩٣٣ عندما نشأت جمعية مصر الفتاة على يد أحمد حسين كحركة وطنية شبابية والتى تحولت إلى حزب سياسى عام ١٩٣٦.. وفى عام ١٩٤٨ كان أول حزب اشتراكى نادى بالمبادىء الاشتراكية وظل يحمل لواء هذه المبادىء إلى أن حلت الأحزاب عام ١٩٥٣.. ويقول على الدين صالح رئيس الحزب العائد بعد غياب ٣٧ سنة إن مبادىء ثورة ٢٣ يوليو خرجت من عباءة مصر الفتاة، وان جمال عبد الناصر وأنور السادات كانا ضمن أعضاء الحزب.

وعلى الدين صالح حزبى قديم فهو من أبناء مدرسة مصر الفتاة.. تخرج فى كلية الحقوق عام ١٩٥٤ وكان قد مارس العمل العلنى فى مصر الفتاة عام ١٩٤٧ وكان يمارس العمل السرى فى الوقت نفسه تحت قيادة الفريق عزيز المصرى وبعد أن أغلق الحزب أبوابه عام ١٩٥٣ لم يلتحق بكافة تشكيلات الثورة، وعندما نادى المهندس إبراهيم شكرى عام ١٩٧٨ بقيام حزب العمل إلتحق به ثم اشترك فى تأليف حزب الأمة وعاد إلى العمل ثم إلى الأمة والأحرار بعد ذلك.. ثم حمل لواء عودة حزب مصر الفتاة.

حاصل على دبلوم فى الاقتصاد السياسى وآخر فى القانون العام وعمل بالمحاماة ثم بالقضاء وعاد إلى ممارسة المحاماة حتى الآن.

فى البداية سألته:

جذور مصر الفتاة تمتد إلى عام ١٩٣٣ منذ أسس أحمد حسين جمعية مصر الفتاة.. فإلى أى مدى كان تأثيرها على الحياة الحزبية فى ذلك الوقت وحتى قيام الثورة؟

قال رئيس حزب مصر الفتاة:

المعروف تاريخيا ان حركة مصر الفتاة نشأت كجمعية وطنية شبابية منذ أن

كان أحمد حسين طالبا بكلية الحقوق.. فكان ينادى بالانتماء إلى مصر وإلى العروبة وإلى روح الدين.. وفيما يتصل بالانتماء إلى مصر نادى أحمد حسين بمشروع القرش.. وهذا المشروع عبارة عن أن يسهم كل مواطن بمبلغ قرش صاغ واحد لبناء مصنع الطرابيش فى العباسية.. فقد كان الطربوش هو غطاء الرأس الرسمى فى ذلك الحين.. وكان يستورد من تركيا بالجنيه الاسترلينى.. ونادى بتصنيع الطربوش فى مصر هادفا بذلك إلى غرس قيمة الانتماء إلى الوطن وهو الأصل التاريخى للدعوة المعاصرة «لا نلبس إلا ما هو مصنوع فى مصر».

وقد تم تشكيل مجلس لجمعية «القرش» من أساتذة أحمد حسين فى كلية الحقوق أمثال الدكتور محمد زكى عبد المتعال وأحمد لطفى السيد والدكتور حامد زكى وغيرهم. وفى عام ١٩٣٣ أعلن صيحته المعروفة «ياشباب سنة ١٩٣٣ كن كشباب سنة ١٩١٩» حيث كان هناك نوع من التسيب نتيجة لانفتاح الحضارة الغربية لاسيما الفرنسية منها على المجتمع المصرى مما جعل من شباب ١٩٣٣ شبابا ضائعا.. وأراد أحمد حسين أن يسترد هذا الشباب انتماءه إلى الوطن، وكان سلاحه فى ذلك الخطبة والمقالة فاصدر ست جرائد.. وفى عام ١٩٣٦ حول الجمعية إلى حزب سياسى وأصدر جريدة مصر الفتاة.. وكان أحمد حسين يدعو فى ذلك الوقت إلى التدين مع عدم التطرف والتعصب.. وإلى مكافحة الاستعمار الإنجليزى.

وحول أحمد حسين الحزب فى عام ١٩٤١ من حزب مصر الفتاة الى الحزب الوطنى الاسلامى واعتقل هو وباقى قيادات الحزب.. وعندما قامت الحرب عام ١٩٤٥ افرج عن أحمد حسين.. وعمل على فتح أبواب الحزب من جديد، وفى عام ١٩٤٨ نادى أحمد حسين بتكوين أول حزب اشتراكى، وتحول حزب مصر الفتاة إلى الحزب الاشتراكى المصرى الذى طالب بتحديد الملكية والاصلاح الزراعى والغاء النظام الطبقى وتأميم الصناعات الثقيلة والكبيرة، ووضع أسس حقوق الطبقة العاملة وتحرير الفلاحين وإلى آخر الصيحات الاشتراكية التى كان يعتمد فى نشرها على المقالة والخطبة، ودفع فى ذلك الكثير من حياته التى قضى أغلبها داخل أسوار المعتقلات والسجون.. وكان يوجه انتقاداته إلى

السراى ضد النظام الملكى وبأنه لا إصلاح مع وجود الملكية، كما وجه نفس الانتقادات إلى حزب الوفد باعتبار أنه كان فى ذلك الوقت معقلا للرأسمالية وللنظام الطبقى والاقطاعى.. وأخذ أحمد حسين يعبىء الشعب فى غضبة كبرى تلقفها جمال عبد الناصر فى ثورة عام ١٩٥٢ ولم يكن جمال عبد الناصر غريبا عن مصر الفتاة فقد كان عضو لجنة مصر الفتاة، بمدينة الاسكندرية.. وفى كتابى الذى كتبته عن فلسفة الفكر وضعت الصور التى تؤكد أن الناصرية خرجت من أحشاء مصر الفتاة وضعت صورا لجمال عبد الناصر يظهر فيها مرتديا القميص الأخضر خلف أحمد حسين فى كتيبة القمصان الخضراء فى لجنة الاسكندرية.. وأيضا كان أنور السادات عضوا فى مصر الفتاة وله صورة فى معتقل المنيا مع محمود المليجى أمين عام الحزب حاليا.. وحتى ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان جمال عبد الناصر مع أحمد حسين ومصر الفتاة تجمعهم دعوة العرض.. دعوة معروضة على الجماهير.. ولكن بعد ٢٣ يوليو بدأ جمال عبد الناصر بحركة طرد هذه الدعوة.. فمن العرض إلى الطرد بين عشية وضحاها.

لقد كان جمال عبد الناصر بعد الثورة يستشير أحمد حسين فى كثير من الأمور حتى أن دعوات مصر الفتاة هى التى تم تطبيقها من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى آخر عام ١٩٥٩ فقد كانت كل سياسة عبد الناصرخلال الفترة من ٥٢ الى ٥٩ تعتمد على الدعوات الصريحة لحزب مصر الفتاة وحزب مصر الاشتراكى.

قلت: إذن ثورةيوليو خرجت من عباءة مصر الفتاة.. فماذا يربط بين مصر الفتاة عام ٤٨ وحزبكم الجديد؟

قال السيد على الدين صالح:

بكل تأكيد.. والدليل على ذلك أن عبد الناصر حتى ليلة ٢٣ يوليو لم يكن معروفا لشعب مصر ولم يكن له فكر سبقه وعرف به.. وعندما التفت حوله الجماهير فقد التفت حول رمز القضية الشعبية الكبرى التى اطلقها أحمد حسين فى صدر كل مصرى.. ان اغلب ساسة مصر خرجوا من صفوف مدرسة مصر

. الفتاة.. والبعض يقولون: حزب مصر الفتاة الجديد.. والواقع انه ليس جديدا ولكنه الحزب، وقد عاد بعد غياب ٣٧ عاما وليس امتدادا للقديم لأن روح مصر الفتاة توقفت فى عام ١٩٥٣ بعد الثورة ولا يوجد حزب حالى يصارع بنفس هذه الروح.. فنحن قدامى كتراث ومدرسة.. ونحن جدد كبرنامج وكفكر معاصر. إن التراث لا يتغير والقيم والمبادىء لا تختلف فى حزب مصر الفتاة عام ٢٣ عن عام ٤٨ عن مصر الفتاة عام ٨٧ عندما قدمنا أوراقنا لقيام الحزب.. ومصر الفتاة كان ولا يزال يتحدث بالصدق والمصارحة.. والصدق فى هذا العصر يحتاج إلى كم كبير من الشجاعة، فما أسهل أن يكذب الإنسان وما أصعب أن يصدق، وفى مثل هذا الزمان.. ولذلك يختلف حزب مصر الفتاة عن الأحزاب الأخرى لأنه لا ينافق ولا يكذب، وجميعنا لا نخشى غير الله.

حزبية الباشوات

وحول تقييمه لمسيرة الحياة الحزبية فى مصر قبل الثورة وخلال المراحل التى اعقبت الثورة.. يقول رئيس حزب مصر الفتاة:

قبل الثورة كانت هناك ديمقراطية رغم وجود نظام ملكى ورأسمالية متحكمة لكنها كانت ديمقراطية من الناحية السياسية فقط، ولم تكن هناك ديمقراطية اقتصادية على الاطلاق نظرا لوجود الاقطاع والطبقة البرجوازية المتحكمة مع وجود طبقة مطحونة كادحة لاتجد قوت يومها.

وكانت الحزبية الموجودة هى حزبية الباشوات، وكانت عملية الحكم تتم بالتناوب، لذلك حيل بين الأحزاب التى كانت تجاهد من أجل الشعب، كمصر الفتاة وبين دخول البرلمان.. فلم يدخل أحمد حسين البرلمان.. وفى كل مرة رشح نفسه لمجلس النواب كان يحدث تزوير فى النتيجة.. ولم يدع لتشكيل الوزارة من الملك الحاكم لأنه كان يدعو إلى الحرية والاشتراكية والعدالة.. ومن هنا أقول إن الحزبية قبل الثورة كانت من نوع خاص.. هى حزبية الصالونات.. وإذا كانت هناك ديمقراطية فهى ديمقراطية الباشوات.

وعندما جاءت الثورة شجبت الأغلبية سلوك عبد الناصر السياسى لأنه الغى التعددية الحزبية.. وانصافا للحق أقول إن عبد الناصر كان معذورا فى الفترة الأولى لأنه كان فى حالة ثورة ومحاطا بالاعداء فى الداخل وفى الخارج ومن هنا كان من الصعب عليه أن يطلق التعددية الحزبية فى هذا المناخ الملبد بالغيوم من حوله.. ولذلك كانت عملية تحالف قوى الشعب حتمية على جمال عبد الناصر خاصة ان الشعب كان حديث العهد بالعدالة الاجتماعية وبالقواعد الاشتراكية وبأن يحكم نفسه بنفسه.. ولكل هذا أؤكد أن المرحلة الأولى من الثورة لم تكن تسمح أبدا بالتعددية الحزبية.

العهد المسرحى

ويسجل السيد/ على الدين صالح رؤيته عن الحياة الحزبية والديمقراطية فى عهد السادات فيقول:

– عهد السادات لا أستطيع إلا أن اسميه بالعهد المسرحى.. فهو العهد الذى علقت فيه لافتات الحزبية ولايوجد داخل الحزب سوى مسرحية يتكرر عرضها.. والبطل الأول منصبٌ رئيس على الحزب طيلة مدة حكمه.

والدليل على ذلك ان السادات أراد فى عام ١٩٧٨ ان يحكم البلاد حزبان احدهما حزب حاكم قوى وهو الحزب الذى أسماه الوطنى وحزب آخر ضعيف وهوحزب العمل الاشتراكى.. ونحن نعرف جيدا أن الحزبين مصنعًان بقرار من الحاكم وهرول نواب حزب مصر أو الوسط للانضمام إلى حزب السادات.. واصبح الحزب الوطنى لايضم إلا طبقة المنتفعين وبطانة الحاكم وسكان مجلس الشعب والمنافقين الموالين لخدمة الحكم.

أما بالنسبة لحزب العمل.. فقد كنت شخصيا من أوائل مؤسسيه وعضوا فى أول أمانة عامة للحزب.. وأعلم جيدا كيف نشأ الحزب.. فالحزب لم ينشأ بقرار من أحمد حسين ولم يقل إن هذا الحزب هو حزب مصر الفتاة الجديد ولكنه خرج

باسم حزب العمل لأن السادات كان يريد حزبا معارضا هشا.. فاطلق نوابه إلى حزب العمل يصوتون له وقام الحزب.. وإذا كان بعض الدعاة يزعمون ان حزب العمل امتداد لحركة مصر الفتاة فهذا الزعم غير حقيقى لأنه لم يخرج من جوف التاريخ وانما خرج من جوف عباءة الحاكم.. الحزبان الوطنى والعمل قبل وضع السطر الأول من برنامجهما، ثم لفق لكل منهما برنامجه.. ولذلك فان لجنة رفض الأحزاب أنشئت خصيصا لكى توافق على قيام حزب العمل.. ولم توافق على حزب منذ أنشئت إلا على هذا الحزب.

وعن رؤيته للتعددية الحزبية الموجودة الآن على الساحة السياسية فى مصر.. يقول رئيس حزب مصر الفتاة:

قبل قيام الاحزاب الثلاثة الاخيرة كان هناك ستة أحزاب.. حزب حاكم وخمسة أحزاب معارضة.. والواقع أنه لاتوجد تعددية حزبية لأن هذه التعددية الحزبية تعنى تعددا فى الفكر والمواقف والحلول من أجل الإصلاح.. لكن الموجود حاليا هو تعدد فى الأبنية واللافتات ليس إلا.

إن حزب العمل وحزب الأحرار انصهرا فى بوتقة واحدة.. فأين الحل الذى قدمه هذان الحزبان؟

وحزب الأمة ينشأ كل يوم من جديد وربنا يأخذ بيده، ويكفيه شرفا أنه لم ينشأ من لجنة الاحزاب وانما من المحكمة الادارية العليا.

أما الحزب الوحيد الذى أحترمه من حيث أن له فكره وموقفه فهو حزب التجمع: حزبا وجريدة.

وإذا تحدثت عن الحزب الوطنى فأقول يكفى أن حزب السلطة الذى يملك كل شىء وليست له جريدة تقرأ ويقال إن اسمها «مايو» فلا يوجد قارىء واحد على مستوى الجمهورية يقرأ جريدة هذا الحزب.

ويبقى حزب الوفد وهو الحزب الذى كان يمثل الاقطاع والرأسمالية والطبقية

فى مصر.. فإذا عاد الآن فهو يتنكر لأصوله وجذوره فهى عودة تنكرية.. وهو فى نظرى مجرد تجمع تذكارى.

أما بالنسبة للأحزاب الثلاثة التى استجدت على الساحة.. فحزب الاتحاد الديمقراطى يلعن ثورة يوليو بلا درس وبلا دراسة، فثورة يوليو مصابة منه بالإصابة الخطأ وليس بالعمد.. وبرنامجه مقصور على ربط مصر بالسودان فى وحدة ثنائية فى الوقت الذى ننادى فيه بحتمية الوحدة العربية.. وبذلك تخلف الحزب عن مقتضيات عصره، ولذلك أعتقد أن هذا الحزب كان يجب أن يولد فى سنة ١٩١٤.

إننى تأثرت بهجوم هذا الحزب على ثورة يوليو وأنا الذى كنت أدافع عنه.. فأنا وإن كنت غير ناصرى فإننى لا يمكن أن أنكر أن ثورة عبد الناصر هى ثورة شعب مصر كله.. فكلنا منتسبين إلى هذه الثورة التى أشعلت العديد من الثورات فوق أراض أخرى.. فكيف نطفىء جذوة هذا التاريخ.

وحزب الخضر ليس لى تعليق عليه فقد أعلن صراحة أنه ليس حزبا سياسيا وإنما يخدم البيئة.

أما حزب مصر الفتاة فهو حزب سياسى لكنه يختلف عن الاحزاب الستة القديمة، فمعارضة الحزب هى معارضة حلول ونبدأ بأهم المشاكل الرئيسية.. ولذلك تم الإتفاق عند صدور جريدة مصر الفتاة على أن تكون هناك صفحة نصفها مشكلة وأن يكون النصف الآخر حلا.. وسوف تعرض المشكلة على الشعب وتنشر الجريدة على هذه الصحيفة كافة الردود ما يكون منها ضدنا قبل التى تخالفنا فى الرأى.. ثم نستعرض هذه الحلول فى ندوة يدعى إليها الأساتذة والخبراء والأفراد الذين أسهموا فى إرسال حلولهم حتى نخرج فى النهاية بالحل الشعبى بعد الحل الحزبى.. وهكذا نكون قد أوجدنا تلاحما بين الحزب والجماهير.

معارضة الحلول

وأسأل السيد/ على الدين صالح رئيس حزب مصر الفتاة قائلا: هل حزب مصر الفتاة حزب معارض؟. وفيم يتفق وفيم يختلف مع الحزب الحاكم؟

يصمت قليلاً ثم يقول:

بداية أود أن أقول إن عملية الإحباط التى خيمت على الشارع المصرى.. والتى تمثلت فى هذا العدد الضئيل الذى يتردد على صناديق الانتخاب.. فهذا اليأس لايسأل عنه الحزب الحاكم وحده بل الأحزاب الستة القائمة قبل قيام الأحزاب الثلاثة الجديدة لأن هذه الأحزاب لم تقدم الحل.. انهم يتسابقون إلى لقاء الرئيس، وهذه المقابلات لم تسفر عن شىء سوى قصائد المديح.. أما الشارع المصرى فلم يستفد شيئا من هذه المقابلات.. ولم يعرض أى حزب حلا لمشاكل الشعب.. هذا الشعب يحتاج إلى حل يلغى الطوابير من أمام المخابز ويقدم له رغيفا أبيض صنع فى مصر.. الشعب يحتاج إلى صدق وإلى حزب صادق.. ومصر الفتاة حزب معارض بمعنى معارضة الحلول أى التى تقدم الحلول.. فلو كانت هناك مشكلة فى البلد وليس لدينا الحل لها فلن نثير هذه المشكلة.. وإذا كان الحزب الحاكم يقدم لمشكلة ما حلاً منطقيا وسليما فنحن معه وأعز أصدقائه.. لأنه إذا قدم الحل فهو صديق للشعب ونحن أصدقاء الشعب.. وليس بيننا وبين الحزب الحاكم خصومة وإنما هو يحكم ونحن نرى، وقد ننقد ونقدم الحلول، وقد نؤيد إذا كان القرار سديدا.

إن الإختلاف الاساسى أننا نرى أنه لا يوجد حزب فى العالم أو فى التاريخ منى بهذه الهزائم فى سياسته الاقتصادية وفشل هذا الفشل الذريع ويظل يحكم لمدة أكثر من ١٢ سنة ولا يعطى الفرصة للآخرين.

ولذلك أنا لا أدعو إلى وزارة ائتلافية لأن مثل هذه الوزارة تعتبر بمثابة كمين من الحزب الوطنى لأحزاب المعارضة لكى يحملها المسئولية.. ولكن أدعو إلى أن

يتبنى الحزب الحاكم حلا ويأتلف عليه كل من يتعرف على ملامح لحل هذه المشكلة. إننا نريد حكما قوميا لا حكما إئتلافيا.

من فكر.. إلى نص

قلت: بصراحة.. هل يسعى حزب مصر الفتاة نحو الوصول إلى السلطة؟
قال رئيس حزب مصر الفتاة:

بداية.. إما أن نستحوذ على الأغلبية فى مجلس الشعب، وهذه الأغلبية تشرع البرنامج وتحوله من فكر إلى نص ومن أبواب إلى قوانين.. وإما أن نحكم.. وغرض أى حزب هو أن يحول فكره أو برنامجه إلى نصوص لصالح الشعب.. أما إذا وصلنا إلى أقلية فى المجلس فهذا يعنى أن برنامجنا وحلولنا ستكون تحت رحمة الأغلبية المنافقة.

عدت أسأله: هل تعتقد أن حزب مصر الفتاة فى إمكانه أن يساهم فى صنع القرار فى مصر؟

فأجاب قائلا:

أعتقد أنه سوف يشارك قريبا وهذا رهن بنهضة الجماهير على دعوة حزب مصر الفتاة وحلولها.. ولذلك سيكون كل التركيز اعلاميا على فكرة الحزب وسيكون اتصالنا بالجماهير.. ولا شأن لى بالتحالفات الحزبية حتى لو كان موقفى مطابقا لموقف الاحزاب الأخرى.. فأنا ضد التحالف مع الأحزاب لأننى ضد التحالف مع الفشل لأن هذا التحالف سيفقد الحزب ثقة الجماهير كقادم جديد يحمل حلا.. أنا أبحث أن نتحالف مع الشعب لنصيغ معا الحل الشعبى. وإذا أخذ النظام بالحل وطبقه فلا بأس.. وإذا استطاعت الجماهير أن تعطينا صناديق الانتخاب فنستطيع أن نحول هذا الفكر إلى عمل.

تحرر الرغيف المصرى

وأسأل على الدين صالح عن أخطر المشاكل التى تواجه مصر الآن وسبيلكم إلى حلها؟

- يقول إن مصر الآن تغوص فى قاع العديد من المشاكل السياسية والسيادية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، ولن يستطيع انشتاين لو بعث من جديد أن يحل مشكلة واحدة منفردة عن سائر المشكلات الأخرى المتزامنة معها.. ولاحل لجميع هذه المشاكل إذا لم يتحرر الرغيف المصرى من الجنسية الأمريكية.

ومن أجل حل كافة هذه المشاكل تقدمنا بمشروع النيل الجديد من أجل حل كافة هذه المشاكل.. فهذا المشروع طبقا للدراسة المعدة سيضيف للأرض الزراعية ٦ ملايين فدان بما سيؤدى إلى مضاعفة الناتج القومى، وبالتالى إلى مضاعفة الدخل القومى بما يحققه من إحداث ثورات زراعية وصناعية واقتصادية برفع الدخل القومى وإلغاء العجز فى ميزان المدفوعات وإدخال التوازن فى الميزان التجارى، وأيضا ثورة اجتماعية بإلغاء البطالة السافرة والمقنعة. فأصحاب الدخول الدنيا التى لاتكفى لسد الرمق هم فى بطالة مقنعة.. فالشاب الجامعى الذى يعين براتب ٦٨ جنيها فى الشهر لا يعتبر عاملا ولكنه فى واقع الأمر عاطل مقنع.

وقد حددت دراسة مشروع النيل أنه سيؤتى ثماره بعد ١٢ سنة ولذلك طالبنا بأن تتحول الكليات والمعاهد والمدارس المتوسطة النظرية إلى مدارس وكليات زراعية حتى تتوافق مع احتياجات المشروع الكبير.

وحول القضية المحورية التى تمثل جانبا هاما من برنامج حزب مصر الفتاة ولمعرفة مزيد من التفاصيل كان لابد من مجموعة أسئلة حول هذا المشروع بدأتها بهذا السؤال كيف يمكن تمويل مشروع النيل الجديد.. وإمكانية تنفيذه فى

ظل اتفاقية توزيع مياه النيل؟

فيجيب عن سؤالى المركب قائلا: هذا المشروع يتكون من ثلاث مراحل.. المرحلة الأولى هى شق المجرى وتستغرق خمس سنوات كحد أقصى وتشترك فيه وحدات القطاعين العام والخاص ووحدات الجيش باعتباره مشروعا قوميا لابديل عنه ولاحل بغيره.. ويتم دفع أجر وحدات القطاعين العام والخاص بثمن آجل بسندات على الخزانة العامة تخصم من المستحقات الضريبية الحالية والآجلة والمستقبلية.

والمرحلة الثانية تقوم بها وزارة الموارد المائية وحدها.. وإذا كانت حصة مصر المائية يضيع منها خمسة مليارات متر مكعب مياه فى البحر وتضيع عشرة مليارات نتيجة التبخر فإننا سنستغل هذه الكميات فى عمل الدلتا الجديدة.

والمرحلة الثالثة وهى مرحلة الاستزراع فإننا نرى أن تتم عن طريق حق المنفعة لأنه حق جماعى فى خدمة الجماعة. إن هذا المشروع يمثل ثورة زراعية ستقوم معها ثورة صناعية، ومن هنا نحصل على تكلفة النيل الجديد.

وقد اعترفت لجنة الأحزاب بأن هذا المشروع هام وحيوى، ولكنها قالت إنه أمانٍ.. وهنا أقول. إن كل منجزات العصر الحديث من تليفون وتليفزيون وصعود إلى القمر كلها كانت أمانى.. إن كل الحقائق بدأت بأحلام وأمانٍ.. وأقول للحكومة إذا كان هناك بديل لهذا المشروع فلتتقدم به.. مشروع يخلصنا من الاستدانة للحصول على رغيف الخبز وحتى لاتقوم ثورة الجياع بعد أن وصل استيرادنا من رغيف الخبز إلى ٨٠٪ إن هذا المشروع بمثابة حرب تحرير اقتصادى وسياسى واجتماعى.

إن المشروع لن ينال من الإتفاقية بشىء.. إننا اليوم نتجه اتجاها خاطئا وخطيرا بتوصيل ترعة السلام إلى سيناء.. إننا بهذا نستعجل الطمع الاسرائيلى فقد احتلت إسرائيل سيناء وهى صحراء صفراء فما بالنا وهى أرض خضراء يجرى فى جنباتها النيل.

إن مشروع النيل الجديد يتلخص فى شق فرع آخر للنيل ومنه عدة قنوات..

وتكون بداية المشروع فى شمال منطقة التوربينات إلى جنوب الفيوم بثلاثة كيلو مترات.. لقد تمت دراسة المشروع من الناحية العلمية بالكامل بواسطة خبراء متخصصين، وتمت كتابة الدراسات التى حددت المراحل الثلاث.

اشتراكية الحلول

فى ظل المأزق الذى تواجهه الاشتراكية الآن والتحولات الكبيرة التى تحدث فى العالم.. سألت رئيس حزب مصر الفتاة.. هل ترى أن تقديم الاشتراكية ضمن برنامج حزبكم سوف يلقى قبولا لدى الشارع المصرى؟

– قال السيد/ على الدين صالح: أولا نحن قدمنا الاشتراكية فى برنامج الحزب كفكر مذاب فى مادة الحلول ولم نقدمها كسطور وشعار.. فالبطاقة الملونة الاقتصادية هى اشتراكية.. تنطلق عن قاعدة العدل والعدالة الاقتصادية لصالح العدالة الاجتماعية.. والإسلام دعا إلى النظام الاشتراكى فى أكثر من آية، كما أن هناك فى أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام ٣٤ حديثا تدعو للاشتراكية البحتة.

النجوم هى الحلول

ولم أجد حرجا فى أن اطرح سؤالا حساسا ومباشرًا فقد كان الرجل طوال فترة الحوار واسع الصدر.

قلت: هناك من يقول إن حزب مصر الفتاة يفتقر إلى النجوم من الشخصيات المعروفة، فلا توجد به أسماء كبيرة لها أدوار وطنية لامعة.. فما رأيك؟

– إبتسم إبتسامة سياسية وقال: إن الحزب الوطنى يمتلىء بالنجوم والكواكب ومع ذلك أسأل: ماذا قدم لمصر غير الضياع والفشل، فالنجومية ليست الشهرة لكنها العطاء والعمل وبناء الحزب وتقديم الحل، والنجوم فى مصر الفتاة هى

الحلول التى يقدمها للمشاكل، وبمرور الوقت سترى قواعد الحزب كلها نجوما ساطعة، كما أنه منذ صدور الحكم تقدم الحزب تقدما كبيرا وأصبح نجما بين الاحزاب ولايمضى يوم دون أن تتناول الصحف أخباره.

نعم.. أنا أحلم

وشجعنى هدوؤه فى الاجابة عن السؤال السابق فى أن أطرح عليه سؤالا أكثر صراحة خاصة، إنه سؤالى الاخير فى هذا الحوار..

قلت: بعض المراقبين ينظرون إلى برنامج حزبكم الطموح على أنه ملىء بالاحلام.. وأن جانبا منه خاصة مايتعلق بمشروع النيل الجديد مستغرق فى الرومانسية.. فماذا تقولون؟

صمت برهة.. وقال: **يا صديقى دعهم يقولون..لكنى أقول إن الأعمال العظيمة بدأت بأحلام عظيمة.. الصعود للقمر كان حلمًا.. كل ماحققته البشرية من تقدم كانت كلها أحلاما.. عندما تكون الأحلام من أجل مصلحة الوطن فهى إذن أحلام صحية.. أما فيما يتعلق بمشروع النيل الجديد فقد شرحت لك سلفا جزءا من النظرية ولدينا الكثير والكثير من التفاصيل لمن يريد أن يبحثها وسوف يكتشف هؤلاء ان كل التفاصيل درست بأسلوب علمى دقيق وليست أقوالا ونظريات جوفاء.. هذا هو اجتهادنا، ومن حقنا أن نطرح على دعاة التشكيك سؤالا.. دعكم من مشروع النيل وأفيدونا أفادكم الله.. ماذا أنتم فاعلون فى أوجاع الوطن التى يئن منها المواطنون.. هل لديكم حل آخر.. ألا تخجلون من أن تستورد مصر غذاءها.. إنها لا شك طامة كبرى.**

نعم أنا أحلم وسأظل أحلم بخير لوطنى ورفاهية لأبناء وطنى.. سأظل أحلم.. وأعمل مع رفاقى وسأدعو كل مصرى شريف أن يحلم معى ويعمل من أجل غد مشرق لمصر وشعبها.



محمد ترك

رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى نطالب بألا يكون وزيرا الداخلية والدفاع عضوين بالحكومة

□ نطالب بأن يتخلى رئيس الجمهورية عن ردائه الحزبى.

□ الاقتصاد الحر هو السبيل لزيادة ثروة مصر.

□ قيام الأحزاب شهادة بأن الحياة الديمقراطية فى مصر فى سبيلها للاكتمال.

□ الحزب الوطنى يعيبه أنه يتلقى دائما الأوامر من أعلى.

□ ندعو أبناء مصر أن يشاركوا بالدراسة والفكر فى تكوين رأى عام اقتصادى.

□ الصناعة هى الطريق للخروج من دائرة الفقر.

□ نطالب بإيقاف الحرب المعلنة ضد تجار العملة.

الحزب الاتحادى الديمقراطى واحد من الأحزاب المصرية الثلاثة الذى تم انشاؤه بحكم قضائى بعد أن رفضت لجنة شئون الأحزاب إقامته، وجاء فى حيثيات الرفض.. أن هناك تشابها فى الاسم والأهداف مع الحزب الاتحادى بالسودان، ومن ثم يحظر قيام حزبين فى دولتين يحملان نفس الاسم.. وكان دفاع مؤسسى الحزب بأن القانون لا يمنع قيام حزب يحمل نفس الاسم أو الأهداف بل انهم لا يخفون هدفهم الإستراتيجى وهو وحدة الحزبين فى مصر والسودان فى قيادة واحدة بعد أن يتحقق أغلى أهدافهم وهو وحدة القطرين.

ويرى السيد/ محمد عبد المنعم ترك رئيس الحزب أنه إذا كان قد ولد للوحدة جناح فى السودان منذ مايزيد على نصف قرن فلا شك أنه قد آن الأوان لأن يقوم للوحدة جناح آخر فى مصر ليعلو طائرها ويحلق فى عنان السماء ليفرض الوحدة الكامنة فى النفوس حقيقة واقعة على أرض الوادى، كما يرى أن الظروف الراهنة فى العلاقات المصرية السودانية هى ظروف استثنائية قريبا ماتعود بعدها العلاقات إلى سابق عهدها، وأن الحزب الجديد سوف يواصل التضحية والكفاح من أجل إقامة وحدة أبناء وادى النيل.. كثير من الافكار والطموحات يحملها الحزب فى جعبة مؤسسيه وفى برنامجه.

كان اللقاء مع السيد/ محمد عبد المنعم ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى وحيث يعمل مديرا لفرع بنك التنمية الصناعية بالاسكندرية.

فى البداية سألت السيد/ محمد عبد المنعم ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى عن أسباب إنشاء هذا الحزب.. قال: بداية أود أن اؤكد أن الحزب الاتحادى الديمقراطى قد قام على توافق أفكار وآراء مجموعة من المواطنين تجمع بينهم الرغبة الأكيدة فى خير الوطن، ومؤسسو الحزب لم تكن لهم انتماءات سياسية سابقة، قد جمع بينهم تلاقى إرادتهم نحو المساهمة فى العمل السياسى بعد أن ابتعدوا لفترة طويلة عن النشاط السياسى مزاولة حقوقهم السياسية بصورة

حقيقية، إن حزبنا يعد دعوة لكل أبناء مصر أن يتركوا السلبية وأن يتمسكوا بحقوقهم السياسية ويبادروا بالاهتمام بشئون وطنهم. وهنا أود التأكيد أن الحزب الاتحادى الديمقراطى وان ظهر كحزب مستقل إلا أنه فى وجدان كل منا يمثل جزءا من كيان أكبر، وأننا نرى أنه عندما يتم تجميع اجزاء هذا الكيان فى جسد واحد فسوف يتحقق الخير الكثير.. هذا الكيان على الرغم من أنه لم يظهر بعد فى صورة مكتملة لكنه موجود بالفعل فقد خلقته يد الرحمن جل وعلا عندما تدفقت مياه النيل الخالد من الجنوب إلى الشمال فى مجراه العظيم.. ليس ذلك فحسب بل إن تيار الوحدة والأخوة يجرى فى عروق أبناء الوادى بالجنوب والشمال، وقد نمت روح المودة والأخوة الحقة بين الاشقاء منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

ويشرح السيد/ محمد ترك أهم أهداف الحزب الجديد فيقول:

هناك ثلاثة أهداف رئيسية تهدف جميعها إلى تحقيق التقدم والرخاء للوطن ويأتى فى مقدمة برنامج الحزب الاتحادى الديمقراطى حماية ودعم الحقوق السياسية والشخصية للفرد بصورة تحقق للمواطن الثقة بذاته والاعتزاز بانتمائه لمصر.. أما الهدف الثانى فهو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لتكفل التوظيف الأمثل لموارد البلاد ولجهود المواطنين فى أعمال منتجة تحقق زيادة فى الانتاج القومى والدخل المتوسط للفرد ليقترب من متوسطات الدخول فى الدول المتقدمة.. ويأتى العمل على النهوض بالمرافق العامة المصرية إلى المستوى الحضارى الذى يليق بشعب مصر فى المرتبة الثالثة من أهداف الحزب.

ويضيف السيد/ محمد ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى قائلا: هناك أضا هدف هام من أهداف الحزب الذى يسعى إلى تحقيقها ويتلخص فى وضع ضوابط لسياسة خارجية رشيدة تحفظ لمصر مكانتها وكرامتها فى أسرة العالم وتكفل تحقيق الأمن والسلام للشعب المصرى مع الدعوة والعمل المستمرين لتحقيق الوحدة مع أبناء الجنوب بالسودان.. وهنا لابد لى من وقفة أشيد خلالها بالسياسة الخارجية الحكيمة التى ينتهجها الرئيس حسنى مبارك والتى تتسم بالموضوعية وبما يحقق لمصر مكانة مرموقة فى المجتمع الدولى.

إندماج حزبي الاتحادي بمصر والسودان

وأعود لأسأل السيد/ محمد ترك:

إستندت لجنة شئون الأحزاب في رفضها لقيام حزبكم انكم تتشابهون مع الحزب الاتحادي في السودان وبالتالي يمتنع قيام حزبين في دولتين يحملان نفس الاسم.. ما ردكم؟

يجيب قائلا: القانون لايمنع قيام حزب يحمل نفس الاسم الذي يحمله حزب آخر في دولة أخرى أو يؤمن بنفس الأهداف،فعلى سبيل المثال إذا قلنا إن هناك حزبا اشتراكيا فرنسيا وحزبا اشتراكيا في بلد آخر فكلاهما يؤمن بنفس الأهداف، ويحمل نفس الاسم فان أحدا لا يستطيع أن يقول إن هذا الحزب هو فرع للحزب الآخر أو له علاقة مع الحزب الآخر.. من هنا فإن القانون ليس فيه ما يمنع أن نأخذ اسما لحزب آخر في دولة أخرى أو نأخذ بنفس الأهداف.. لقد اخترنا هذا الاسم الخاص بالاتحادي الديمقراطي وهو حزب قائم في السودان منذ أكثر من خمسين سنة يدعو للوحدة بين السودان ومصر، وكان هذا الحزب تعبيرا من الأشقاء في السودان عن رغبتهم في الاتحاد مع مصر، وهو تعبير للود والمحبة وكان من الطبيعي أن يتجاوب المصريون لهذه المشاعر، لذلك قام حزبنا وحمل نفس الأهداف ونفس الاسم أيضا.. وقد أعلنا أكثر من مرة أنه عندما تتحقق وحدة القطرين وهي واحدة من أهم اهداف حزبنا، وكما ذكرت سلفا فاننا سنتحد مع الحزب الاتحادي بالسودان الشقيق لنرحب بالإخوة السودانيين قادة معنا في حزب واحد.

إنفراجة ديمقراطية

قلت يرى المراقبون أنكم تواجهون مهمة عسيرة لأن حزبكم لا جذور له، كما أن رجاله حديثو العهد بالعمل السياسي.. ماذا تقولون؟

وعندما وجهت هذا السؤال للسيد/ محمد ترك ابتسم فى هدوء.. وقال ربما تكون هذه الرؤية لاتقوم على أساس سليم.. نحن جميعا فى مصر كنا مبتعدين عن النشاط السياسى لفترة طويلة.. لكننا لم نبتعد أبدا عن التفكير فى الوطن وهمومه عن المشاركة بمشاعرنا فى كل ما يدور فى الوطن وكان لنا رأى بصفة مستمرة فى كل الأحداث الجارية فيه.. إن إبتعادنا لفترة طويلة كان تحت تأثير الظروف التى كانت سائدة والتى أدت إلى إبتعاد الكثيرين عن العمل السياسى لوجود صفوة كانت ترى فى نفسها أحقية مزاولة العمل السياسى، أما الآن وبعد الانفراجة الديمقراطية أصبح واجبا على كل مصرى أن يعمل ويشارك فى الحياة السياسية.. ومن هنا جاءت مبادرتنا بإنشاء الحزب خطوة منا اعتبرها البعض تهورا فى ذلك الوقت منذ أربع سنوات.. لكن فكرة تكوين الحزب كانت بالفعل تجاوبا مع الانفراجة الديمقراطية التى حدثت فى أواخر عهد السادات وتعمقت فى عصر الرئيس حسنى مبارك، وكان قيامنا بالعمل على إنشاء الحزب بمثابة دعوة للمصريين ليعودوا ويشاركوا بالاهتمام فى شئون الوطن، والمشاركة فى العمل السياسى.. وإذا لم تكن لنا سابقة فى العمل السياسى أو مشاركة فى العمل السياسى فهذا لايعنى أننا غير قادرين على القيام بهذا العمل على وجه جيد وقريب إلى الكمال، فإننا سنبذل كل جهدنا لتحقيق مانستطيع من أهداف بتجميع أعداد كبيرة من الشعب لتحقيق تلك الأهداف.. سوف نتصل بجميع المحافظات لأننا نؤمن بلقاء جماهير عريضة تشاركنا الرأى بأعداد غفيرة جدا كانت بعيدة عن المشاركة فى العمل السياسى.. هذه الجماهير فى حاجة إلى فرصة لكى تقدم فيه نشاطها السياسى ونحن فى الحزب الاتحادى الديمقراطى سوف نقدم لها هذه الفرصة.

دستور جديد

سألته: يهدف حزبكم لوضع مشروع لدستور جديد.. فما هى أهم مبادىء هذا الدستور؟

أجاب قائلا: نحن نرى أن يكون الحكم مستقبلا فى مصر وفق نظام

الجمهوريات البرلمانية بحيث تقل سلطات الرئيس فيه.. ويكون هناك رئيس وزارة مسئول أمام مجلس الشعب مسئولية كاملة.. ونرى أن انتخاب الرئيس يجب أن يكون بالانتخاب المباشر وكذلك نائب الرئيس، وأن يتجرد الرئيس إذا كان حزبيا عندما يتم انتخابه كرئيس جمهورية.. يتجرد من ردائه الحزبي.. نحن نرى ألا يكون وزير الدفاع ووزير الداخلية عضوين فى الوزارة، بل يجب أن يكون وزير الدفاع رجلاً مدنيا، أما القائد الأعلى للقوات المسلحة فلا يكون عضوا بالوزارة بل يتبع رئيس الجمهورية، وكذلك الأمر بالنسبة لوزير الداخلية وننأى بهذين الموقعين بعيدا عن التيارات الحزبية والتقلبات الحكومية من حزب إلى آخر.. كذلك نرى ضرورة تعميق الفصل بين السلطات بصورة تكفل ألا تتعدى سلطة على سلطة أخرى وكذلك نرى ضرورة أن تقل السلطة التنفيذية على الجيش والشرطة.

الاقتصاد الحر هو الحل

وحول ما يطالب الحزب به بالأخذ بأسلوب نظرية الاقتصاد الحر، وفى الوقت نفسه الإحتفاظ بكل المكاسب اشتراكية.. وكيفية تحقيق ذلك يقول السيد/ محمد ترك:

كخط قومى رئيسى نرى أن نأخذ بأسلوب الاقتصاد الحر.. ماتقصده بالمكاسب الاشتراكية هى حقوق العمال.. نحن لاننادى بالاقتصاد الحر من منطلق أنانى.. بالعكس نحن نريد حقوقا أكثر للعمال ونكفل لهم حياة أفضل من التى يعيشونها فى ظل القطاع العام حيث انحدر مستوى الأجور إلى مستويات لا تليق بحياة العامل المصرى، ونؤمن بأن الاقتصاد الحر هو السبيل لكى تزيد ثروة مصر وتزداد فرص العمل فيها.. نحن نرى أن الاقتصاد المخطط لا يناسب مصر لأنه يقوم بالاستثمارات على مدخرات الشعب والآن أصبح الشعب المصرى ليس لديه ما يكفى استهلاكه وبالتالى لا تتوافر لديه مدخرات. والسبيل إلى تقدم مصر أن تعتمد على ما يرد إليها من استثمارات من الخارج

سواء من مصريين يعيشون فى الخارج أو من الأشقاء العرب أو استثمارات من الاجانب.. هذه الاستثمارات لن تأتى إلى مصر بأى صورة من الصور إلا إذا اطمأن المستثمرون إلى أنهم يأتون إلى بلد يطمئنون فيه على أموالهم وأن هذه الأموال لن تتعرض إلى مصادرة أو تأميم، وهو الأمر الذى لا يمكن أن يأتى بتصريحات نطمئنهم من خلالها على أموالهم، لكن الاطمئنان يأتى من خلال مناخ عام نقنع من خلاله المستثمرين على أموالهم.. إمكاننا جذب استثمارات تزيد على الخمسة مليار دولارات لا مليارين فقط.. وهذا لن يحدث إلا إذا مهدنا الطريق للاستثمارات المصرية والعربية والاجنبية لكى تأتى وتستثمر فى مصر حيث المناخ المناسب فسوف يتغير حال مصر وتزداد ثروتها ومن ثم تزداد دخول العمال.

الهجوم على ثورة يوليو

عن الهجوم المبكر للحزب على ثورة يوليو ومنذ اليوم الأول يرد رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى قائلا:

نحن لم نهاجم ثورة يوليو؛ ولكن أيدنا الثورة بشدة وقت قيامها.. لكننا نهاجم الأخطاء والمظالم التى تمت.. نحن لا نوافق أبدا أن يتم التأميم دون التعويض المناسب. لا نوافق أبدا أن تؤخذ مصانع الناس وأراضيهم دون أن يتقاضوا عنها التعويضات العادلة.. كذلك فنحن لانوافق على طرد الجاليات الأجنبية التى كانت تعيش على أرض مصر وأرسلت لهم خطابات لمغادرة البيوت التى ولدوا فيها خلال أيام قليلة رغم أنهم قدموا خدمات جليلة لمصر وخرجوا قبل أن يرتبوا أمورهم وكثيرون منهم خرجوا دون أن يأخذوا أمتعتهم.. فى رأينا أن الأوضاع الظالمة لايمكن أن تبنى لأمة مستقبلا جيدا.. نحن لا نوافق على التعذيب الذى حدث فى فترة من الفترات السابقة، ولانرضى أن يظلم إنسان على أرضه.. هذا ما هاجمناه خلال فترة حكم ثورة ٢٣ يوليو.

وكان لابد من سؤال رئيس الحزب الجديد عن رأيه فى القضية المثارة حول بيع القطاع العام فيقول:

نحن مع بيع القطاع العام.. إن معظم شركات القطاع العام كانت مع القطاع الخاص قبل التأميم.. على سبيل المثال - كانت هنا فى الاسكندرية شركة أدفينا وكان حجم ديونها حوالى ربع مليون جنيه واليوم تزيد على خمسين مليون جنيه.. الجانب الأكبر من هذه المديونية هو خسائر ربما بسبب سوء الادارة لأن طريقة إدارة القطاع العام ليست هى الطريقة الأنسب لإدارة المشروعات التجارية والصناعية، واليوم نجد أن العالم بأكمله يغير من هذا الاسلوب.. إن العالم الاشتراكى بأسره بدأ يعلن عن بيع القطاع العام.. إن بريطانيا مثلا باعت مطار هيثرو لكى يدار بواسطة القطاع الخاص.. إن وجود هذه الشركات تحت عباءة الدولة يضيف أعباء كبيرة على ميزانية الدولة، ومن ثم إرتفاع الأسعار، إننا نتساءل لماذا لا تتخلص الحكومة من هذه الشركات.. نحن نطالب بالبيع ليكون فى حد ذاته مؤشرًا واضحا بأن مصر بدأت تنتهج سياسة الاقتصاد الحر.. إذا تمسكنا بالقطاع العام وقلنا إنه ركيزة الاقتصاد فى مصر فإن أى مستثمر يأتى إلى مصر لإقامة أى مشروع فسوف يتخوف عندما يسمع أن بعض المصانع ستظل قائمة إلى الأبد وبهذا يخشى أن تتحطم شركته.. نحن نريد أن يكون بيع القطاع العام مجرد مؤشر لكننا لانرجو أن تتسرع الحكومة فى البيع لأن القطاع العام إذا أحسن بيعه فإنه سيسدد ديون مصر كلها، بل بالعكس سيظل هناك فائض يمكن استخدامه فى التنمية ودعم البنية الاساسية.

الأحزاب الجديدة

وحول تقييمه للأحزاب الثلاثة الجديدة: مصر الفتاة.. الخضر.. والاتحادى الديمقراطى.. يقول محمد ترك:

- إن قيام الاحزاب الثلاثة الجديدة هو بمثابة شهادة أن الحياة الديمقراطية فى مصر فى سبيلها للاكتمال، بمثابة دعوة لكل المصريين الذين ما زال الكثيرون منهم يترددون فى المشاركة بالعمل السياسى، هى دعوة لهم أن يقدموا ويشاركوا فى العمل السياسى حينئذ سوف تتغلب مصر على كل مشاكلها.

تقييم الأحزاب

– كما يسجل رأيه فى الأحزاب القائمة والتى سبقت الاحزاب الجديدة فيصنفها كما يلى:

الحزب الوطنى.. حزب السلطة يعيبه إنه يتلقى دائما الأوامر من أعلى.

حزب الوفد.. لاشك أنه أدى دورًا كبيرًا وكذلك جريدته أدت دورها فى تصحيح المفاهيم التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى.

حزب التجمع.. دوره محدود للغاية.

حزب العمل.. أعتقد أنه أدى دورًا حيث اضطلع بالمعارضة خلال فترة.

حزب الأحرار.. قام بدوره وهو يعطى احيانا كثيرا من الأفكار الاقتصادية السليمة وكذلك جريدته.

أما الاحزاب الجديدة.. فهى احزاب وليدة وليس من العدل ان نتحدث عنها الآن فلابد من أن نمنح كل حزب فرصة ليقدم ماعنده ثم يتم الحكم عليه.

الإستفادة بتجار العملة!

ويطرح السيد/ محمد عبد المنعم ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى رأيا جريئا حول قضية بالغة الحساسية حيث يقول: نحن نطالب بإيقاف الحرب المعلنة ضد تجار العملة والإستفادة بهم كوسائل جلب للعملات الأجنبية من الخارج مع تنظيم هذا النشاط فى صورة مكاتب معتمدة لأعمال الصرافة، كما يجب السماح للبنوك فى التعامل بالشراء والبيع للنقد الاجنبى على أساس سعر حقيقى يتم تحديده بواسطة لجنة من البنوك المصرية تحدد السعر أسبوعيا لكل العملات الأجنبية على أساس العرض والطلب وفقا لطلبات الشراء والبيع لديها.

ثم انتقل إلى الحديث عن التراخيص وتخفيض الضريبة.. فقال: اننا نطالب بتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة من وزارة الصناعة لاقامة المصانع وتوفير الأراضى المناسبة إضافة إلى الماء والكهرباء وغيرها من مستلزمات الانتاج، كما نطالب بتخفيض سعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح الناتجة من الصناعة إلى ٢٠٪ مع استبعاد كافة المبالغ التى يتم انفاقها فى استثمارات أو توسعات بالمصنع من وعاء الضريبة.

نؤيد سياسة مبارك خارجيا

وأسأل السيد/ محمد ترك.. هل أنتم حزب معارض؟ وكيف ستكون علاقاتكم بالاحزاب الأخرى؟. وهل ستتحالفون مع أحزاب أخرى؟

– إن الحزب الاتحادى الديمقراطى هو حزب مشارك فى الحياة السياسية فى مصر.. سوف نعارض ما يستحق المعارضة.. وفى الوقت نفسه سوف نمتدح ما نراه حسنا ونقدر للرئيس حسنى مبارك سياسته الخارجية ونرى أنه موفق فيها كل التوفيق.. أما عن علاقاتنا بالأحزاب الأخرى فنحن مازلنا فى فترة التكوين والآن لسنا فى مجال التحالف مع أى حزب ولم نفكر فى مثل هذا التحالف.

وحول علاقاتنا بالأحزاب الأخرى أقول: إننا حزب جديد لم يسبق لنا العمل فى الحياة السياسية.. ليست لنا عداءات سابقة.. نحن نحكم على الأمور من وجهة نظر من يحقق الخير لمصر أكثر.

قلت للسيد محمد ترك.. الأحزاب عادة تهدف إلى الوصول للسلطة.. فهل لديكم نفس التوجه؟

– أجاب قائلا: هدفنا الحقيقى هو خدمة مصر.. سواء فى السلطة أو خارجها، نحن نسعى إلى أن نخدم مصر بكل مانملك.. بالأفكار الجيدة.. وبالعمل المخلص.. وحتى لو تحققت هذه الأهداف عن طريق غيرنا فنحن معه.



د. حسن رجب

رئيس حزب الخضر نعارض تدخل الحكومة فى قيام الأحزاب أو أن تنشأ الأحزاب بحكم قضائى

- □ نعم.. لبيع القطاع العام حتى يتغير مفهوم الحكومة «التكية».
- □ الأحزاب القائمة.. لاتوجد خلافات جوهرية فى برامجها، والوفد هو الحزب الوحيد الذى يملك مقومات وإمكانيات الحزب.
- □ حتى لا نستورد ٨٠٪ من غذائنا.. علينا أن نحول الأراضى الصحراوية إلى أراض زراعية.
- □ الزيادة السكانية الرهيبة أحد أسباب التلوث فى مصر.
- □ نعم نحن معارضون.. ولكن لكل من يعتدى على البيئة.

فى أول تجربة من نوعها فى مصر بل وفى العالم العربى أجمع تم قيام حزب يهتم بالبيئة والحفاظ عليها من التلوث.. هو حزب الخضر المصرى. فى مفهوم الحزب أن المحافظة على البيئة لاتصبح واقعا حيا إلا إذا أصبحت جزءا من وعى وفهم الجماهير وسلوكهم اليومى، ومن ثم كان لابد من خلق وتنمية هذا الوعى داخل عقل وكيان كل مصرى.

والخضر المصريون لا يعتبرون أنفسهم حزبا وانما هم ضمير شعب، بمعنى أنهم الحزب، وهدفه الأول هو أن يعرف الشعب كيف يعيش حياة نظيفة خالية من التلوث الصحى والغذائى والاقتصادى والسياسى أيضا.. وأن أبعاد العملية التنموية يجب ألا تقتصر على البعد الاقتصادى فحسب بل تمتد إلى الأبعاد البيئية والإنسانية فإذا كانت هذه هى أهداف ومهام الخضر المصريين، كما يعبر عنها اسم حزبهم وحسبما هو معروف عن أهداف كل الأحزاب التى تحمل هذا الاسم فى مختلف أنحاء العالم إلا أن هناك الكثير من العلامات الاستفهامية التى لابد أن تطرح نفسها مع قيام أى حزب جديد، أسئلة تتعلق بموقف هذاالحزب من الحياة السياسية والحزبية فى مصر خاصة فى مثل هذه الظروف التى تمر بها التجربة الحزبية، وأسئلة كثيرة أخرى تفرض نفسها عن موقف الحزب من القضايا الاقتصادية الهامة المطروحة على الساحة.. ثم أسئلة أخرى عن آمال الحزب المستقبلية ومدى تطلعه فى الوصول إلى السلطة.

وغير ذلك من الأسئلة التى حملتها إلى رئيس الخضر المصريين الدكتور المهندس حسن رجب الذى ترك الخدمة فى الدولة بعد ثلاث وثلاثين سنة قضاها شاغلا أكثر من موقع فنى وسياسى وسياحى، منها أنه عين أول ملحق عسكرى بالسفارة المصرية بواشنطن ووكيلا لوزارة الحربية لشئون المصانع الحربية وأول سفير لمصر بالصين الشعبية ثم سفيرا لمصر فى كل من إيطاليا ويوغوسلافيا.. وكانت آخر المواقع التى شغلها مستشارا فنيا لوزارة السياحة.. وفى عام ١٩٦٨ تفرغ لأبحاثه فى معهد بحوث البردى الذى سبق أن أنشأه عام ١٩٦٠ وحتى

الآن. بكل هذا التاريخ الحافل كان لابد أن يتطرق الحديث إلى قضايا كثيرة أخرى إلا أن الدكتور حسن رجب أراد أن يقتصر هذا الحوار على حزبه الجديد.. الخضر.

حيث كان سؤالى الأول هو.. لماذا كان حزب الخضر؟ وهل تقتصر أهدافه عل مقاومة تلوث البيئة أم أن هناك أهدافا سياسية؟

قال الدكتور حسن رجب: لقد كان حزب الخضر فى الواقع ضرورة ملحة جدا نظرا لما تتعرض له البيئة المصرية - بل والبيئة فى العالم كله - من أضرار نتيجة للتلوث بغازات المصانع وعادم السيارات ولعملية التصحر التى نشاهدها ليس فقط فى الصحراء بل ونشاهدها داخل المدن أيضا حيث نجد أن كثيرا من الحدائق العامة والمنتزهات قد دمرت بالكامل وتحولت حاليا إما إلى مبان وإما إلى مواقف سيارات.. وكل هذا يعنى أن الرئة التى يتنفس منها الناس تزداد ضيقا يوما بعد يوم ويتسبب ذلك فى حدوث نوع من الاختناق للناس.. ومن هنا يبدو أن ظاهرة حزب الخضر ستكون إحدى الظواهر التى سوف نشاهدها فى العالم كله.

ويواصل رئيس حزب الخضر حديثه قائلا:

الواقع أن السياسة بالنسبة لحزب الخضر ليست هدفا وإنما وسيلة، وقد فكرنا فى بادىء الأمر أن يقتصر نشاطنا عن طريق جمعية وليس عن طريق حزب ولكن وجدنا أن هناك حوالى ثلاثين جمعية لها نفس التخصص تقريبا ولكنها لاتفعل شيئا وذلك بسبب ضعفها وعدم وجود قوة دافعة وراءها سواء كانت قوة سياسية أو شعبية.. ومن هنا فإن السياسة بالنسبة لحزب الخضر ليست هدفا وإنما وسيلة لتحقيق الاهداف التى يسعى إليها الحزب.

ويحدد الدكتور حسن رجب موقف الحزب بشكل قاطع فى اجابته عن سؤالى التالى: من المعروف ان هدف كل حزب هو الوصول إلى السلطة فهل هذا ضمن أهداف حزب الخضر؟ وهل من الممكن أن يشكل الحزب الحكومة يوما ما .. فيقول:

إطلاقا.. السلطة أبعد شيء عن تفكيرنا.. أما عن تشكيل الحكومة فلا أعتقد أن هذا هدفنا.. وإن كان فى المستقبل البعيد عندما تصبح الوقاية من التلوث هدف الناس جميعا للمحافظة على حياتهم والبيئة التى يعيشون فيها فربما نجد من أحزاب الخضر من يشكل أغلبية.

لا علاقة لنا بالماسونية

قلت: هناك من يقول إن الحزب ليست له جذور مصرية وانما جذوره غربية وأيضا ليست له أهداف وطنية.. وأن لحزبكم علاقة بالماسونية.. فما تعليقكم؟

رئيس حزب الخضر: أقول لهؤلاء.. هل التلوث الموجود حاليا فى جو القاهرة قادم من الغرب.. وإذا كان قد سبقتنا فى محاربة التلوث أحزاب أخرى فى العالم فهذه غلطتنا لأننا لم نسارع إلى حماية بيئتنا من البداية ولم يكن لنا السبق فى ذلك.

أما عمن يقول بعلاقاتنا بالماسونية فأقول:

دعهم يقولون ما شاءوا.. وسوف تنعدم مثل هذه الأقوال عندما يرون أن الحزب نجح فى تحقيق كل ماهو مفيد لصحة الشعب وبيئته وبلده

تعاون.. لا تحالف

وحول رأيه فى إنشاء الحزب بحكم قضائى وموقف الخضر من الأحزاب المصرية الأخرى والتحالف معها.. يقول الدكتور حسن رجب

أولا نحن نعترض على قيام أو إنشاء أى حزب بحكم قضائى.. كما نعترض على أن تتدخل الحكومة فى إقامة الأحزاب المعارضة لأن الواقع يقول إن الحكومات لا تقيم أحزابا وإنما الأحزاب صاحبة الأغلبية هى التى تقيم الحكومات فالواقع أن قيامنا بناء على حكم قضائى أمر غريب ويجب ألا يكون من الأساس.

أما عن موقفنا من الأحزاب السياسية الأخرى فهو موقف تعاونى إذا كان هناك مجال للتعاون بيننا وبينهم.. فاذا كانت الأحزاب تسعى إلى تحقيق أهدافنا بطريقة أو بأخرى فلابد أن يكون هناك تعاون.

أما عن التحالف فلا أعتقد خاصة أن برامج جميع الاحزاب القائمة ومنها حزب الأغلبية لم تتضمن ولو كلمة واحدة عن البيئة بينما أن المحافظة على البيئة هى الأساس الأول والأخير فى برنامج حزب الخضر.. وهذا هو هدفنا الرئيسى.. وليس فى تفكيرنا الوصول إلى الحكم أو الحصول على أغلبية فى مجلس الشعب.. وإنما نحن مع أى وسيلة لتحقيق أهدافنا.

حزب معارض

وأسأل الدكتور حسن رجب حول حزب الخضر وهل هو حزب معارض فيقول:

– هو حزب معارض إلى حد ما.. وبدأت معارضتنا تظهر على السطح ومثال ذلك معارضتنا لقيام رئيس إحدى المدن بالوجه البحرى بتخصيص جزء من حديقة عامة لأحد البنوك لانشاء فرع للبنك عليها.. وأيضا عارضنا تسليم إحدى حدائق الجيزة للأزهر الشريف ليقيم عليها معهدًا دينيا.. ومع إحترامنا الشديد لهذا الهدف الدينى النبيل إلا أننا نرى أنه أمام التلوث الفظيع الذى نعانى منه فان البلد فى حاجة أكبر إلى حديقة يتنفس الناس من خلالها. اننا نعارض كل من يعتدى على البيئة سواء كانت الحكومة أو الأحزاب الأخرى.

كوادر مؤمنة

قلت: كل حزب له كوادره التى تعمل على تنفيذ أهدافه وبرامجه.. حزب الخضر من أين له هذه الكوادر؟

قال رئيس حزب الخضر:

لنا حوالى ٤٠ لجنة مختلفة وكل لجنة منها تبحث فى أحد أفرع مكافحة تلوث البيئة ومكافحة التصحر ومكافحة زوال اللون الأخضر الذى ينعدم بشكل مستمر وكبير وخاصة فى المدن الكبرى حتى أن الطيور المهاجرة التى كانت تأتى إلى مصر قد اختفت تماما نتيجة استخدام المبيدات الحشرية والتلوث الموجود فى البيئة.

ولمواجهة كل هذه الأمور لابد من وجود كوادر خاصة أننا نخوض مجالا جديدا يحتاج إلى تكوين كوادر فاهمة ومؤمنة باهدافنا وبالعمل الذى نقوم به وهو عمل يحتاج إلى جهود ضخمة حتى يؤتى ثماره وتنجح التجربة خاصة أن هناك الكثيرين من الذين يرون أن مصر ليست تربة مناسبة لوضع بذرة حزب الخضر.. ولكنى مؤمن بأن كل شعب مصر الآن يشعر بخطورة التلوث وخاصة المواطنين الفقراء الذين يعانون من الكثير من مختلف مظاهر هذا التلوث فى مساكنهم الضيقة وفيما حولهم من سوء الصرف الصحى وما إلى ذلك.

اسم الخضر.. لماذا؟

وحول أسباب اختيار (**الخضر**) اسما للحزب وهل هناك اتصال بينه وبين نظيره من الأحزاب فى دول العالم الأخرى.. يقول الدكتور رجب: فكرنا فى بادىء الأمر أن يكون اسم الحزب المحافظة على البيئة.. ولكننا وجدنا أن هذا الاسم سيكون شاذا بالنسبة لأحزاب الخضر فى جميع أنحاء العالم.. وهناك تشابه كبير وأساسى فى أهداف أحزاب الخضر فى كل مكان.. فى ألمانيا وإنجلترا وفرنسا.

أما عن الإتصال بأحزاب الخضر الأخرى فلم يتم مثل هذا حتى الآن.. ولابد ان تتم إتصالات للتعرف على برامج هذه الأحزاب.. وكيفية تمويلهم لمشروعاتهم وما إلى ذلك.. علما بأن كل احزاب الخضر فى العالم تعقد اجتماعا عاما كل سنتين أو كل ثلاث سنوات لتبادل الآراء والفكر والخبرات.

ويحدد د. حسن رجب العلاقة بين البيئة والسياسة.. وعن تفسيره لما ينادى به الحزب من الاعتدال والسبيل الى تحقيقه فيقول: هناك علاقة وثيقة جدا.. فكيف تقوم حياة والبيئة ملوثة بالكامل.. كما أنه لا يمكن أن تقوم الصناعة أو الزراعة أو أى أسس اقتصادية اعتمادا على شعب يعانى من أمراض تلوث البيئة.

كما أننا ننادى بالاعتدال فى النسل، فالزيادة السكانية الرهيبة من أحد أسباب التلوث فى مصر.. ثم الاعتدال فى الأكل فالزيادة فى الأكل تؤدى إلى الإصابة بالتخمة ثم بالسمنة وبأمراضها.. بإختصار شديد إننا نطالب بالاعتدال فى كل شىء حتى تسقيم حياة الفرد وحياة المجتمع ككل.

تكية الحكومة !!

وعن رأى الحزب فى قضية تصحيح مسار القطاع العام وخطته فى هذا المجال.. يقول رئيس حزب الخضر:

بصراحة أنا أرى أن الحكومة عبارة عن «تكية» وكل مافيها «إنما نطعمكم لوجه الله» لكن للأسف لا نستطيع التخلص من كل العاملين فيها.. والواقع يقول إن الحل المثالى أن تتخلص الحكومة من كل الصناعات التابعة لها حتى الصناعات الإستراتيجية وهذا ليس غريبا أو شاذا بل هو معمول به فى كثير من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، فكل الصناعات الثقيلة فيها حتى المدافع والطائرات والدبابات تقوم بها شركات خاصة، ودور الحكومة هو المراقبة، فالحكومة - أى حكومة - لايمكن أن تنتج وتراقب العمل فى الوقت نفسه لأنها فى هذه الحالة ستضطر إلى إخفاء عيوب صناعتها، وهذا عكس مايحدث عندما تقوم الشركات الخاصة بتحمل اعباء مختلف الصناعات حتى تخضع للمراقبة والحساب عند وقوع أبسط الاخطاء.. هذا هو الوضع الأمثل.. ولكن هل يمكن ان يتحقق ذلك فى مصر؟ ونستطيع التصرف فى كل القطاع العام بما فيها الصناعات الثقيلة؟ أنا لا أعتقد فى إمكانية تحقيق ذلك

لسبب بسيط هو عدم وجود القدرة المالية عند المواطنين التى تمكنهم من شراء المصانع الضخمة مثل مصانع الحديد والصلب والصناعات الحربية.

ومن هنا أقول إن على الحكومة أن تتخلص من المشروعات الصغيرة خاصة الخاسرة منها.. وأيضا تتخلص من المشروعات الضارة بالصحة مثل شركات الدخان والسجائر وكذلك المشروعات المخالفة للدين مثل شركات إنتاج الخمور والبيرة.. والغريب أن مثل هذه الشركات عندما تخسر تقوم الحكومة باعانتها لأنها لا تستطيع أن تخفض من القوة العاملة أو تفصل عاملاً واحدًا من العاملين بها.

الأبعاد البيئية

قلت للدكتور حسن رجب من أقوالكم أن أبعاد العملية التنموية يجب ألا تقتصر على البعد الاقتصادى بل يجب أن تمتد إلى الابعاد البيئية.. ماذا تقصدون وكيف يتحقق ذلك؟

أجاب: إذا نظرنا إلى مشكلتنا الرئيسية فى مصر نجدها مشكلة الغذاء حيث أننا نستورد حوالى ٨٠٪ من غذائنا.. والنتيجة استمرار تراكم الديون ومع مرور الوقت وعدم امكانية سداد هذه الديون فلن يمد أحد لنا يده أو يساعدنا.. لذا علينا أن نبدأ فى اقامة مشروعات نحل بها مشاكلنا الرئيسية مثل مشروعات تحويل الأراضى الصحراوية إلى زراعية خاصة أن لدينا مساحات شاسعة من الأرض الصحراوية قابلة للتحول إلى أراض زراعية لأن المياه فيها على عمق اقتصادى يتراوح مابين ١٥ مترًا و٣٠ مترًا وهذا يعنى إمكانية رى هذه الأراضى عن طريق الطلمبات.. إننا مع تزايد عدد السكان لابد أن نعمل على تزايد وسائل إطعامهم.

مصير مجهول

وأواجه الدكتور حسن رجب بما يتردد حول حزب الخضر من تحديات قائلا: يرى الكثيرون أن ترجمة أفكار حزب الخضر إلى واقع ملموس مهمة صعبة سوف تؤدى بكم إلى مصير مجهول.. ما قولكم؟

بجيب باقتضاب.. وأنا أؤيد هذه الرؤية فمهمة الحزب صعبة للغاية ولايستطيع أحد أن يتجاهل هذه الصعوبة.

حزب حاكم قوى

وحول رؤيته عما يمكن أن تقوم به الأحزاب الثلاثة الجديدة من أدوار تضاف إلى ماتقوم به الاحزاب القائمة وعن رؤيته للحياة السياسية فى المرحلة المعاشة.. يقول الدكتور حسن رجب: أنا أفضل أن يوجد حزب حكومى قوى وحزب معارض قوى عن أن يكون هناك حزب حكومى قوى بلا معارضة أو بوجود معارضة ضعيفة متفتتة.. فإذا نظرنا إلى الأحزاب القائمة نجد أنه لاتوجد خلافات جوهرية فى برامجها.. والمهم أن تقوم هذه الأحزاب وهى معتمدة على قاعدة شعبية قوية وليست قائمة على مساعدات تتلقاها من الدولة.. فالأساس هو وجود حزب حاكم قوى وهو حزب الأغلبية وحزب معارض قوى.. وهذا هو الوضع القائم فى معظم بلاد العالم.. فعلى سبيل المثال لايوجد فى فرنسا أكثر من حزبين أو ثلاثة أحزاب هى المعروفة ولها الصوت المسموع، ونفس الشىء فى إيطاليا وأيضًا فى الولايات المتحدة يوجد حزبان اساسيان وباقى الأحزاب دورها هامشى.. وهذا هو الإتجاه الصحيح. إننى أرى أن الحياة السياسية اليوم تسير فى طريق سليم.. وإذا رجعنا إلى الماضى فقد عاشت مصر مرحلة من الديكتاتورية فى بداية الثورة.. ورغم ماحققته هذه المرحلة من انجازات وأهداف عظيمة لمصر وللعالم الثالث كله إلا أن الديكتاتورية بمرور الوقت تتحول إلى تسلط ولاتقبل

معارضة أو نقاشا وتدخل مرحلة الخطر.. وقد عاشت مصر مرحلة الخطر هذه لفترة طويلة إلى أن جاء عهد السادات وحاول التخفيف من حدة الديكتاتورية ولكنها لم تنته بشكل نهائى.

والآن هناك مواقف تدل على اننا نسير فى الطريق إلى الافضل وتصحيح المسار.. وأعتقد أن أى انتخابات مقبلة ستحظى إلى حد كبير برضاء الشعب لأنها ستمثله تمثيلا حقيقيا داخل مجلس الشعب.

إن الممارسة الديمقراطية اليوم هى أفضل قليلا مما كانت عليه قبل ثورة يوليو.. ولكنى أتمنى أن تكون أفضل كثيرا حتى نصل إلى مانرجوه وحتى يمكننا أن نقارن أنفسنا بما هو قائم فى الدول المتقدمة.

الفهرس

رقم الإيداع	١٩٩٠ / ٨٦٣٦
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-3117-7

٢/٩٠/٥٠٧

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)